

## باب صفة الصلاة

### ضابط

الأصابع في الصلاة لها ست حالات

- إحداها : حالة الرفع في الإحرام ، والركوع ، والاعتدال ، والقيام من التشهد الأول فيستحب التفريق فيها .  
الثانية : حالة القيام والاعتدال ، فلا تفريق ؛  
الثالثة : حالة الركوع ، يستحب تفريقها على الركبتين ؛  
الرابعة : حالة السجود ، يستحب ضمها وتوجيهها للقبلة ؛  
الخامسة : حالة الجلوس بين السجدين ، فالأصح : كالسجود ؛  
السادسة : التشهد ، فاليمينى مضمومة إلا لمسبحة ، واليسرى مبسوطة ، والأصح فيها : للضم ؛

### ضابط

يسن النظر في كل الصلاة إلى موضع سجوده ، إلا حالة الإشارة بالمسبحة ،  
قالها ؛

### ضابط

لا يجهر المأموم في شيء من الصلوات إلا بالتأمين ، ولا يستحب مقارنته للامام في شيء إلا فيه ؛

### فائدة

الصلوات التي يستحب فيها قراءة سورة الكافرون والإخلاص إحدى عشرة : سنة الفجر ، سنة المغرب ، سنة الطواف ، وأحاديثها عند مسلم ، وصرح بها الأصحاب ؛  
وصبغ المسافر ، لحديث ، رواه الطبراني ؛ وصرح به الجويني والغزالي ؛ ومغرب ليلة الجمعة لحديث رواه البيهقي ؛ وسنة الضحى ، لحديث رواه الترمذي ، وسنة الإحرام ، ذكرها النووي في مناسكه ؛ وسنة الاستخارة ؛ ذكرها في الأذكار . وسنة السفر ، ذكرها في الأذكار ؛ والنوتر ، لحديث رواه أبو داود والترمذي ؛ وسنة الزوال ، ذكرها أبو حامد في الروثق ؛

## باب سجود السهو

### قاعدة

ما يبطل عمده الصلاة اقتضى سهوه السجود ، وما لا فلا ،  
ويستثنى من الأول : من انحرفت دابته عن مقصده في ثقل السفر وعاد عن قرب ،  
فإن عمده يبطل ، والأصح في شرح المهذب ، والتحقيق : أنه لا يسجد لسهوه ؛  
ومن الثاني : تكرير الركن القولي ، ونقله ، والقنوت قبل الركوع ، والعمل القليل  
والقنوت في وتر غير نصف رمضان الأخير ، إذا لم يندب فيه ، وتفريقهم في الخوف  
أربع فرق ، فانه لا يبطل عمده ، ويسجد للسهو في الكل .

### فائدة

يستثنى من السجود للقنوت : ما إذا اقتدى بمنى لا يراه ، فتركه تبعاً لإمامه ، فانه  
لا يسن له السجود ؛  
قوله القفال في فتاويه ، وجزم به الأسنوي :

### قاعدة

لا يتكرر سجود السهو ، إلا في مسائل :  
المسبوق : يسجد مع إمامه في آخر صلاته .  
ومثله : المستخلف المسبوق إذا سها ، يسجد ووضع سجود إمامه ، ثم آخر  
صلاته ؛

ومن سجد لظن سهو ، فبان علمه ؛ يسجد في الأصح ،  
ولو سجدوا في الجمعة ، وخرج الوقت ، أتموا ظهراً وسجدوا ؛  
ومثله المسافر : إذا سجد ، ثم عرض موجب لإتمام قول السلام ، ومن سجد لسهو ،  
ثم سها ثانياً على وجهه ؛

وأكثر ما يمكن تكرره : ست سجودات ، على الأصح ، بأن يسجد المسبوق مع  
إمامه في آخر الجمعة ، أو المسافر ، ثم يسجد معه إذا أتم ، ثم يسجد في آخر صلاة  
نفسه ؛

وذكر الأسنوي : أنه يتصور عشر سجودات ، بأن يقتدى في الرابعة بثلاثة أئمة  
كل في الأخيرة ، وسها كل إمام منهم ، وسجد معه ، فهذه ست ، ثم قام وسها فانه  
يسجد ، فهذه ثمان ، فإن كان اقتدى برابع في أول صلاته أدركه في التشهد الأخير ، وسجد  
معه كملت له عشر سجودات ؛

## باب صلاة النفل

ضابط

التحية مندوبة إلا في مواضع

الخطيب إذا خرج للخطبة ؛

الثاني : إذا دخل الإمام في المكتوبة ؛

الثالث : إذا دخل والإمام داخل الخطبة ، أو قرب إقامة الصلاة ، بحيث يفوته أولها .

الرابع : إذا دخل المسجد الحرام ؛

ضابط

ليس لنا نفل يجب الإحرام به قائما ، إلا التحية المسجد ، فإنه متى جلس عامدا فالت

قاله القمولى في الجواهر ؛

فائدة

قال الأستوى : شخص يسن له الاغتسال لصلاة الضحى في مكان خاص ؛

وصورته : ما ذكره المحاملى في اللباب ؛ حيث قال : ومن دخل مكة ، وأراد أن

يصلى الضحى أول يوم اغتسل ، وصلها ، كما فعله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ؛

## باب صلاة الجماعة

قاعدة

قال في الخادم : كل مكروه في الجماعة يسقط فضيلتها ؛

وفي ذلك صور منقولة

الأولى : إذا قارن الإمام في الأفعال ، وهى في الشرح ، والروضة ؛

الثانية : إذا تقدم عليه من باب أولى ؛

الثالثة : إذا فارقه : ذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازى ، وجزم به الشيخ جلال

الدين المحلى .

الرابعة : إذا نوى القدوة في أثناء صلاته . ذكره الشيخ جلال الدين ، أخطأ من

كراهة ذلك .

الخامسة ، إذا وقعت منفردا خلف الصف : ذكره الزركشي في الخادم ، وابن العماد  
والشيخ جلال الدين ، أخذنا من الكراهة أيضا ؛  
قلت : ورواه البيهقي عن بعض السلف ؛  
السادسة : صلاة القضاء خلف الأداء ، وعكسه : صرح بها في الخادم ، أخذنا من  
كونه خلاف الأولى .  
السابعة : صلاة التوافل المطلقة في الجماعة ، فإنها لا تستحب فيها ، كما في  
الروضة .  
قال الأسنوي ، في الألفاظ : وإذا لم تكن مستحبة ، فلا ثواب فيها ، فإنه لو كان  
فيها لزم استحبابه ، حيازة لذلك الثواب .

ومما ليس بمنقول

الشروع في صف قبل إتمام ما أمامه

برقد أوجب فيه بعدم حصول الفضيلة أيضا ، أخذنا من الكراهة ؛  
وقد ألفت في ذلك كراسة ، بينت فيها الأمور التي استندت إليها في ذلك ،  
فلتراجع .

الأعذار المرخصة

في ترك الجماعة نحو أربعين

المطر مطلقا ، والثلج إنبل الثوب ، والرياح العاصف بالليل ، وإن لم يظلم ، والوجل  
الشديد ، والزلزلة ، والسوم ، وشدة الحر في الظهر ، وشدة البرد ليلا ، وأنهارا ، وشدة  
الظلمة ، ذكرها المحب الطبري .

هذه عامة ، والباقية خاصة

المرض ، والخوف على نفس ، أو مال

ومنه أن يكون خبيزه في التنور ، أو قدره على النار ، ولا تمهد .

والخوف من ملازمة غريمه ، وهو معسر ، والخوف من عقوبة تقبل العفو يرجى  
تركها إن غاب أياما .

ومدافعة الريح ، أو أحد الأخبثين ، والجوع ، والعطش الظاهران ؛

وحضور طعام يتوق إليه ، والتوق إلى شيء ، ولم يحضر ، قاله في الكفاية ؛  
وقد لها من يلبق به . والتأهب لسفر مع رفقة ترحل ؛

وأكل ذى ربيع كربه ، ولم تمكن إزالته بعلاج ، والبخر ، والبصتان . ذكرهما  
الأسنوى :

وزاد الأذرى : صاحب الصنعة القذرة ، كالمسك ، والبرص والجذام ،  
وصرح الأسنوى بأن الأخيرين ليسا بعذر ؛  
والتمريض ، وحضور قريب محتضر ، أو مريض يأنس به ، ونشد الضالة ، ووجود  
من غصب ماله وأراد رده ، وغلبة النوم ، والسمن المفرط . نقله في المهمات عن ابن حبان  
وكونه متهما .  
قاله في اللخائر ، أوفى طريقه من يؤذيه بلا حق ، ولو بشتم ، ولم يمكن دفعه ؛  
نقله الأذرى ؛

### باب الإمامة

#### ضابط

#### الناس في الإمامة أقسام

الأول : من لا يجوز إمامته بحال ، وهم : الكافر ، والمجنون ، والمأموم ، والمشكوك  
في أنه إمام ؛  
الثاني : من يجوز مع الجهل دون العلم ، وهم : الجنب ، والمحدث ، ومن عليه نجاسة  
لا ينفى عنها .  
الثالث : من يجوز بقوم دون قوم ، وهم : الأعمى ، والأثلغ ، والأرث لمثله ،  
والمرأة والخنى للنساء ؛  
الرابع : من يصح الصلاة ، دون صلاة ، وهم : المسافر ، والعبد . والصبي : لاتصح  
إمامتهم في صلاة الجمعة : إن تم العمد بهم ، وتصح في غيرها ؛  
الخامس : من تكره إمامته ، وهم ولد الزنا والفاسق والمبتدع واللاحن والتمتاء والفأفاء  
وغير الحر ؛  
السادس : من تخار إمامته وهو : من سلم من ذلك ؛

#### ضابط

لا يعتبر لمأموم تقدم إحرام مأموم إلا في صورتين :  
إحداها : أن يكون بينه وبين الإمام مأموم ، لولاه لم يحصل اتصال ، ذكره القاضى  
حسين وأقره الشيخان .  
الثانية في الجمعة ، من لاتعتقد به لاتعتقد إحرامه بها حتى يجرم أربعون كالمن ذكره  
القاضى حسين أيضا واستشكله البلقينى ؛

### فائدة

قال الأسنوى في الألفاظ : شخص يجوز أن يكون إماما ولا يجوز أن يكون مأموما وهو الأعمى الأصم ، يجوز أن يكون إماما ، لأنه مستقل بأفعال نفسه ، لا مأموما لأنه لا طريق له إلى العلم بانتقالات الإمام إلا أن يكون إلى جنبه ثقة يعرفه بالانتقالات ، ذكره الجويني في الفروق ، ونقله عن نص الشافعي :

### باب صلاة المسافر

#### ضابط

لا يقصر في مبغض قصر إلا في موضع على الأصح ، وهو موضعين على رأي :  
الأول : خرج قاصدا سفرا طويلا ثم نوى الإقامة في وسط الطريق أربعة أيام فأكثره والباقي : مرحلة مثلا : فالأصح أنه يترخص ما لم يدخل البلد :  
الثاني : أن يكون سفره مرحلة وقصد الذهاب والرجوع بلا إقامة ، ففي وجه يقصر :  
الثالث : أجاز الشافعي في قول : القصر في السفر القصير مع الخوف :

#### ضابط

قال في التلخيص : لا يجوز لأحد أن يصلي أربع ركعات في كل ركعة سجدة إلا في مسألة واحدة :  
وهي : مسافر صلى الظهر بنية القصر ، فسها وصلى أربعاً في كل ركعة سجدة أجزأته وعليه سجدة السهو :  
وكذلك صلاة الجمعة مثلها ،

#### ضابط

قال في التلخيص : كل من أحرم خلف مقيم ، لزمه الإتمام إلا في مسألة واحدة :  
وهي : ما إذا بان الإمام محدثا أو جنبا :

### باب صلاة الجمعة

#### ضابط

كل عذر أسقط الجماعة أسقط الجمعة إلا الريح العاصف ، فان شرطها : الليل والجمعة لاتقام ليلا :

### ضابط

#### الناس في الجمعة أقسام

الأول : من تازمه وتعتقد به وهو كل ذكر صحيح ، مقم متوطن مسلم بالغ ، عاقل حر ، لا عذر له .

الثاني : من لا تازمه ، ولا تعتقد به ، ولكن تصح منه ، وهم : العبد والمرأة والخشي ، والصبي والمسافر .

الثالث : من تازمه ولا تعتقد به وذلك اثنان : من داره خارج البلد وسمع النداء ومن زادت إقامته على أربعة أيام وهو على نية السفر .

الرابع : من لا تازمه وتعتقد به ، وهو المعذور بالأعذار السابقة .

### ضابط

قال في المعاياة : من لا يجب عليه الجمعة لا تعتقد به إلا المريض ، ومن في طريقه مطر أو وحل ومن يجب عليه تعتقد به إلا اثنين وذكر السابقين .

### ضابط

قال الأستوى في ألغازه : ليس لنا صلاة تدخل الكفارة في تركها استحبابا إلا الجمعة . فإنه يستحب لمن تركها بغير عذر أن يتصدق بدينار ، أو نصف دينار ، لحديث بذلك قاله الماوردي .

### ضابط

قال في شرح المهذب : قال القاضي أبو الطيب ، لا يتصور انعقاد الجمعة عند الشافعي في غير بناء إلا في مسألة واحدة وهي :

ما إذا تهدمت أبنية القرية ، فأقام أهلها على عمارتها فانهم يازمهم الجمعة فيها ، لأنها محل استيطانهم سواء كانوا في سقائف ومظال أم لا .

### باب صلاة العيد

#### ضابط

ليس لنا موضع لا تسن فيه صلاة العيد إلا الحاج بمنى .

#### باب صلاة الاستسقاء

قال ابن القطن : ليس في باب الاستسقاء مسألة فيها قولان غير مسألة واحدة وهي : ما إذا لم يسقوا في المرة الأولى وأرادوا الاستسقاء ثانيا ، فهل يخرجون من التند ؟

ثم يتأهون بصيام ثلاثة أيام وغيره مرة أخرى؟ فيه قولان للشافعي :  
قال في شرح المهذب : ويضم إليه مسألة تنكيس الرداء ، فان فيها أيضا قولين :

### باب صلاة الجنائز

#### صايط

قال في اللباب ، الموقن أقسام

- الأول : من لا يغسل ولا يصلى عليه ، وهو الشهيد في المعركة .  
الثاني : من يغسل ولا يصلى عليه ، كالكافر والسقط إذا لم يستهل ولم يتحرك :  
الثالث : من يصلى عليه ولا يغسل ، وهو من تعذر غسله للخوف من قصفه فيتمم :  
وكذا : من مات وليس هناك إلا أجنبية أو عكسه .  
الرابع : من يغسل ويصلى عليه ، وهو من عدا هؤلاء .

### باب الزكاة

#### قاعدة

قال الأصحاب : الزكاة إما أن تتعلق بالبدن أو بالمال ،  
فالأول : زكاة الفطر :

- والثاني : إن تعلقت بمالته ، فهي المتعلقة بالقيمة وهي ، زكاة الفجارة :  
وإن تعلقت بداته ، فالمال ثلاثة أقسام ، حيواني ومعدني ونباتي .  
فالحيواني : لازكاة في شيء منه إلا في النعم ؛  
والمعدني : لازكاة في شيء منه إلا في النقيدين ؛  
والنباتي : لازكاة في شيء منه إلا في المقتات ؛

#### صايط

لا يعتبر الحول في الزكاة في سبعة أشياء :  
زكاة الزرع والثمار والمعدن ، والركاز ، والفطر ، وزيادة الريح في العجوة ، والشخال  
إذا ماتت أمهاتها أو كملت النصاب .

#### قاعدة

المبادلة توجب استئناف الحول إلا في موضعين  
أحدهما في التجارة إذا بادل سلعة التجارة بمثلها ، أو اشترى بخير النصاب من النقيدين  
سلعة لها ،

الثاني : في الصرف إذا بادل أحد التقدين بالآخر ، على الصحيح :

### قاعدة

لاجتمع زكاتان في مال إلا في ثلاث مسائل

- الأولى : عبد التجارة ، فيه زكاتها والفطرة ؛  
الثانية : نخل التجارة تخرج زكاة الثمرة وزكاة الجذع ونحوه بالقيمة ؛  
الثالثة : من الأرض نصابا فأقام عنده حولا ، عليه زكاته وعلى مالكة ،  
ومثله اللقطة : إذا تملكها حولا ؛

### قاعدة

لا تؤخذ القيمة في الزكاة إلا في أربعة مواضع

- أحدها : زكاة التجارة ؛  
والثاني : الجبران ؛  
والثالث : إذا وجد في مائتين من الإبل : الحقائق وبنات اللبون ، فاعتقد الساعي أن  
الأغبط : الحقائق فأخذها ولم يقصر ، ولا دلس المالك ، وقع الموقع وجبر التفاوت بالتقد ؛  
الرابع : إذا عجل الامام ولم يقع الموقع وأخذ القيمة فله صرفها بلا إذن جديد ؛

### قاعدة

لا يؤخذ في زكاة الماشية إلا الإناث ، إلا في مواضع

- أحدها : ابن اللبنة أو حق ، عند فقد بنت مخاض ؛  
الثاني : قبيح في ثلاثين من البقر ؛  
الثالث : الشاة المخرجة ؛ فيما دون خمس وعشرين ؛  
الرابع : البعير المخرج كذلك ؛  
الخامس : إذا تمحضت ذكورا ؛

### قاعدة

من لزمته نفقته لزمته فطرته ، ومن لا فلا

ويستثنى من الأول صور :

- العبد ، والقريب ، والزوجة ، الكفار ، واللبائن الحامل ، وزوجة العبد المكاتب ،  
والموقوف على مسجد ، أو معين ، أو عبد بيت المال ، والموصى برقبته لو وجد ومنفعته  
لآخر ، وزوجة المعسر ، وزوجة الأب ، ومن مات سيده قبل الهلال وعليه دين مستغرق  
وعبد المالك في المساقاة ، والقراض إذا شرط عمله مع العامل : عليه نفقته ، وفطرته على

السيد ، والفقير ، على المسلمين نفقته ، لافطرته : ذكره الخلفاء ؛  
ولو أجز عبده ، وشرط نفقته على المستأجر ، ففطرته على السيد : نص عليه  
في الأم :

ومن حج بالنفقة ، ومن أسلم على عشر نسوة : قال في الخادم : عليه نفقة الجميع ،  
لا الفطرة فيما يظهر ، لأنها إنما تتبع النفقة بسبب الزوجية ؛  
فهذه عشرون صورة ؛  
ويستثنى من الثاني :

المكاتب كتابة فاسدة : على السيد فطرته ، لانفقته : وسيد الأمة المروجة ،

### قاعدة

لا يبعض الصاع في الفطر ، إلا إذا اعتبر بلد المؤدى في العيد ونحوه ، وهو ضعيف .

### ضابط

لا يخرج في الفطرة ، دون صاع : إلا في مسائل

الأولى : من نصله مكاتب ، ونصفه الآخر حر ، أو عبد ؛

الثانية : عبد بين شريكين . أحدهما معسر ؛

الثالثة : المبعوض إذا كان معسرا ؛

الرابعة : إذا لم يوجد إلا بغض صاع .

### باب الصيام

قال في التلخيص : الصيام ستة أنواع

أحدها : ما يجب التتابع فيه ، وفي قضاائه ، وهو صوم الشهرين في كفارة الظهار ،  
والقتل ، والجناح .

الثاني : ما يجب التتابع فيه إلا لعذر المرض ، والسفر ، ولا تجب في قضاائه ، وهو  
شهر رمضان ؛

الثالث : ما يجب فيه التطريق ، وفي قضاائه ، وهو صوم التمتع ؛

الرابع : ما يستحب فيه التتابع ، وهو صوم كفارة اليمين ؛

الخامس : النذر ، وهو على قدر ما يشرط الناذر من تتابع ، أو تفريق ، وقضاؤه

مثله :

السادس : ما عدا ذلك ، فلا يؤمر فيه بتتابع ، ولا تفريق ؛

### ضوابط

المعتورون في الإفطار مع المسلمين البالغين أربعة أقسام  
الأول : عليهم القضاء ، دون القدية ، وهم : الحائض ، والنفساء ، والمرضى  
والسافر ، والمعنى عليه :  
الثاني : عكسه ، وهو الشيخ الذي لا يطيق .  
الثالث : عليهم القضاء والقدية ، وهم : الجامل ، والمرضع إذا أفطرتنا خوفاً على  
الولد .  
ومن أفطر لانقاذ غريق ، ونحوه : ومؤخر قضاء رمضان مع الإمكان . حتى يدخل  
رمضان آخر :  
الرابع : لا قضاء ، ولا قدية . وهو المجنون .

### قاعدة

لا تجتمع القدية ، والقضاء عندنا : إلا في الصوم ، في القسم الثالث ، ومن أفسد صومه  
بالجوع : وفي الحج : من أفسد حجه بالجوع ، أو فاته الحج ، أو أخر رمى يوم إلى يوم ،  
على رأى ضعيف .  
قلت : وفي الجمعة : كما تقدم ..

### قاعدة

كل من وجب عليه أداء رمضان ، فأفطر فيه عمداً ، وجب عليه القضاء بلا خلاف  
إلا في صورة واحدة ، وهي :  
المجامع : لا يلزمه مع الكفارة القضاء ، على رأى مرجوح .

### ضوابط

ليس لنا صبي يصوم في رمضان ، ثم يجمع نهاراً فيلزمه الكفارة ، إلا أن يبلغ قبل  
جاءه :

### باب الحج

### ضوابط

ليس لثمة موضع يسقط فرض الحج وعمرته بالنيابة عن المجنون ، إلا في موضع واحد ،  
وهو : أن يجن ويعصب ،

### صنایط

لا یقلب الحج حمره : إلا فی صورة :  
وهی : أن یشرط انقلابه حمره بالمرض : فإنه یصبح فی الأصح ، وأحرى علی وجهه  
بالقوات :

### صنایط

لیس لنا تحلل قبل وقته بلا هدی ، إلا إذا شرط أنه إذا مرض تحلل : أو شرطه .  
لغرض آخر : من فراغ نفقة ، وضلال ، ونحوهما :

### صنایط

لا یحل شیء من محرمات الإحرام بغير عذر قبل التحلل الأول ، إلا حلق شعر بقية  
البدن : فإنه یحل بعد حلق الركن : أو سقوطه لمن شعر علی رأسه :  
قال البلقینی : وقیاسه : جواز القلم حیثئذ ، كالحلق إذ هو شبهه : قال : وفيه  
نظر :

### صنایط

#### فدية الحج عشرون

دم للتمتع : والقران ، والقوات : والإحصار : والتأخیر إلى الموت : والإفساد :  
والاستمتاع دون الإفساد : والمییت بمزدلفة : ومنی لیلها : والمیقات : والدفع من عرفة  
قبل الغروب : والرمی والحلق . واللبس : والطیب : والقلم : والصید : ونهات الحرم :  
وطواف الوداع : وترك مشی المقادر علیہ إلى بیت الله ، إذا نذرہ :

#### فائدة

قال الحلیمی : الفدية تفارق الكفارة فی أن الكفارة لا تجب إلا عن ذنب : بخلاف  
الفدية ، وحيث وجبت فی الشرع ، فهي مقدرة . إلا فی فدية الأذى ، فإنها بمدن ، وعلی  
التراحی ، إلا إذا كانت بسبب تعدی فيه : كما لو نذر صوم الدهر ، فأنظر يوما تعديا .  
فإنها تجب علی الفور . صرح به الرافعی :

### صنایط

#### الدماء أربعة أضرب

أحلبها : تمییر ، وتقدير : أى قلد الشرع البدل ، وذلك دم الحلق ، والقلم ، والطیب .  
واللبس ، والدمن ، ومقدمات الجماع ، شاة الجماع بین التحللین :

الثاني : تخيير ، وتعديل : أى يعدل فيه إلى الإطعام ، وذلك : جزاء الصيد ، وما ليس بمثل يتصدق بقيمته طعاما ، أو يصوم عن كل مد يوما ، فإن انكسر صام يوما كاملا :

الثالث : ترتيب ، وتقدير ، وهو : دم التمتع ، وترك المأمور : كالإحرام من الميقات عند العراقيين :

الرابع : ترتيب ، وتعديل ، وهو دم الحج ، والإحصار ، وترك الأمور على المرجح :

### قاعدة

كل الدماء تتعين في الحرم . إلا دم الإحصار ، فحيث أحصر

### قاعدة

يتعدد الجزاء بتعدد سببه ، إلا استمتاع غير جراح التحد نوعه ، ومكانه ، وزمانه . أو نوعين للتبعية ، كلبس ثوب مطيب على النص . ولو باشر بشهوة ثم جامع : دخلت الشاة في البدنة ، في الأصح ،

### باب الصيد

من ملك صيدا ، حرم عليه إرساله ، إلا في صور : أن يحرّم ، أو يكون له فرج يموت ، أو لم يجد ما يطعمه ، أو ما يذبحه به :

### باب الأطعمة

#### الحيوان أربعة أقسام

أحدها : مافيه نفع ، ولا ضرر فيه . فلا يجوز قتله :

الثاني : مافيه ضرر بلا نفع ، فيندب قتله : كالحيات ، والفواسق :

الثالث : مافيه نفع من وجه ، وضرر من وجه ، كالصقر والبازى ، فلا يندب ، ولا يكره :

الرابع : مالا نفع فيه ، ولا ضرر ، كاللود . والخنافس ، فلا يحرّم : ولا يندب .

### صنابط

ليس لنا ببيض يحرّم أكلاه : واستثنى بعضهم بيض الحيات والحشرات ، ولا شك فيه :

وليس لنا في الحيوان شيء يؤكل فرعه ولا يؤكل أصله إلا لبن الأدي ، ويض ما لا  
يؤكل لحمه ، وعسل النحل وماء الزلال :  
زاد في الخادم : والزباد ، يؤخذ من سنور برى ولا يمتنع أكله ، كما لا يمتنع أكل  
المشك :

## كتاب البيع

### البيع أقسام

صحيح قولاً واحداً وفساد قولاً واحداً ، وصحيح على الأصح ، وفساد على الأصح  
وحرام يصح ، ومكروه :

فالأول : عشرة ، كل بشرطه :

بيع الأعيان والمطوم بمثله ، والصرف والعرايا والتولية والإشراك والمرابحة وشراء  
ماباع ، وبيع الخيار والعبد المأذون والسلم ، والثاني بيع المعلوم ، ومنه :

حبل الحبلية ، والمضامين والملاقيح ، ومالا منفعة فيه ومالا يقدر على تسليمه ، وكل  
تجسس وما يتعلق به حق الله تعالى ، والآدي كالوقف والأضحية ، والرهن والربا ، وبيع  
وشرط مفسد ، والمنايذة والملازمة والحصة وعسب الفحل ، والمجهول ومالا يقبض من  
غير البائع ، والمحاقلة والمزابنة والتأجيل قبل بدو الصلاح من غير شرط القسط والغرر والسلاح  
للحربي ، والطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، والكاليء بالكاليء :

والثالث : كالبيع بالكتابة ، وبيع الماء ولو على الشط ، والتراب بالصحرَاء والعلق  
لامتصاص الدم ، والعبد الذي عليه قتل والنحل خارج الكوارة ، وما ضم إليه عقد آخر  
وبطل بعض صفتته ، ويشترط العتق ويشترط البراءة من العيوب :

والرابع : بيع المعاطاة ، والمنتجس من المائعات وحمام البرج الخارج ، والبصرة تحنها  
دكة مع العلم ، والقضولي ، والجاني المتعاق برقبته مال ، والمفلس ماله المعين ، وأم الولد ،  
والمكاتب ، ومالم ير ، والعبد المسلم للكافر ، إلا إن عتق عليه بقراءة أو اعتراف ، وما  
استغرقت الوصية منافعه لغير الموصى له ، وبيع حامل مع استثناء حملها لفظاً أو شرعاً ،  
والمصحف ، والحديث ونحوه من الكافر ، والعرايا في غير الرطب والعنب ، أو في خمسة  
أوسق فأكثر ، واللحم بالحيوان والولد غير المميز دون أمه وبيع اثنين عبيدين لكل واحد  
بشمن واحد ، ولم يعلم ما ينحص كلا منهما وما ضم إلى الكتابة ومالم يقبض من البائع وبيع  
مالا جفافاً بمثله ، وما اشترط فيه رهن أو كفيل مجهول :

والخامس : بيع الحاضر للبادي ، وتلقى الركبان ، والنجش وعلى بيع غيره والشراء  
عليه ، وبيع العنب لمن علم أنه يعصره خمراً ، والبيع وقت النداء ليوم الجمعة ،

والسادس؟: بيع العنب لمن يظنه يعصره خمرا ، والصبرة جزافا ، والهرة ، والعينة ، ومواطأة رجل في الشراء منه بزائد ليغر به ٥

### صايط

قال صاحب التلخيص : بائع مال الغير إمام أو حاكم أو ولي أو وصي ، أو وكيل أو مستحق ظفر بغير جنس حقه ، أو للمهدي إذا عطب المهدي ، وقلنا يجوز بيعه ، أو ملتقط يخاف هلاك اللقطة ٥

### الصور التي يدخل فيها العبد المسلم في ملك الكافر

- ١ - ابتداء الإرث ٥
- ٢ - استرجاعه بإفلاس المشتري .
- ٣ - يرجع في هبته لولده ٥
- ٤ - يرد عليه بالعيب ٥
- ٥ - إذا قال المسلم : أعتق عبدك عنى فأعتقه ٥
- ٦ - إذا عجز مكاتبه عن النجوم ، فله تعجيله ٥
- ٧ - إذا اشترى من يعتق عليه لقرابة ٥
- ذكر هذه السبعة النووي في الروضة ٥
- ٨ - إذا اشترى من يعتق عليه باعترافه ، كأن أقر بحرية مسلم في يد غيره ، ثم اشتراه ٥
- ٩ - أن يرجع إليه بتأف مقابله قبل القبض ٥
- ١٠ - أن يرجع إليه بإقالة ، إن جوزناه ٥
- ١١ - أن يرد الثمن الذي باعه به لعيب ويسترجعه ٥
- ١٢ - أن يقبايع كافران عبدا كافرا فيسلم قبض قبضه ، فيمتنع القبض ويثبت للمشتري الخيار ، فاذا فسخ فقد دخل في ملك البائع الكافر ٥
- ١٣ - تبايعاه بشرط الخيار فأسلم ، دخل في ملك الكافر بانقضاء خيار البائع ٥
- ١٤ - إذا باعه بشرط الخيار للمشتري ، ففسخ ، دخل بالفسخ في ملك الكافر بعد أن كان في ملك من أه الخيار ٥
- ١٥ - أن يرد عليه لغوات شرط ، ككتابة وخطا ٥
- ١٦ - إذا اشترى ثمرا بعبد كافر ، فأسلم واختلطت وفسخ العقد ٥
- ١٧ - إذا باع الكافر عبده المسلم المغصوب ممن يقدر على انتزاعه ، فعجز قبل قبضه وفسخ المشتري ٥

- ١٨ - باعه مع مسلم رآه قبل العقد ، ثم وجده متغيرا عما كان وفسخ .  
١٩ - باعه المسلم ماله غائب في مسافة القصر وفسخ .  
٢٠ - باعه بصبرة من طعام ، ثم بان نحتها ذكة وفسخ .  
٢١ - جعله رأس مال سلم ، فانقطع المسلم فيه وفسخ ؛  
٢٢ - أقرضه ، ثم رجع فيه قبل التصرف ؛  
٢٣ - ورثه وباعه ، ثم ظهر على التركة دين ولم يقضه ، يفسخ البيع ويعود إلى ملكه ؛  
٢٤ - اشترى العامل الكافر عبيدا للقراض ، واقتسا بعد إسلامهم ، فقياس المذهب صحته وحيثه ، فيدخل المسلم في ملكه ، لأن العامل لا يملك حصته إلا بالقسمة ؛  
٢٥ - أن يجعله أجرة أو جعلا ، ثم يقتضى الحال فسخ ذلك بسبب من الأسباب ؛  
٢٦ - التقطه وحكمتنا بكفره فأسلم ، وأثبت كافر أنه كان ملكه فإنه يرجع فيه ، فانهم صرحوا بأن التملك بالالتقاط ، كالتملك بالقرض ؛  
٢٧ - أن يقف على كافر أمة كافرة ، قسّم ثم أتى بولد من نكاح أو زنا ، فإنه يكون مسلما تبعا لأمه ، ويدخل في ملك الكافر ، لأن نتاج الموقوفة ملك للموقوف عليه ، على الصحيح ؛

- ٢٨ - أن يوصى لكافر بما تحمله أمته الكافرة ، فيقبل ثم تسلم وتأتى بولد ؛  
٢٩ - أن يتزوج المسلم بأمة مسامة لكتاني : فإنه يصح ، وولدها منه مسلم مملوك لسيد الأمة ؛

- ٣٠ - وطى كافر بجارية مسلمة لولده وأولدها ؛ انتقلت إليه وصارت مستولدة له ؛  
٣١ - وطى مسلم أمة كافر ، على ظن أنها زوجته الأمة ، فالولد مسلم مملوك للكافر ؛  
٣٢ - أصدق الكافر زوجته كافرا ، فأسلم واقتضى الحال رجوعه أو بعضه إلى الزوج بطلاق ، أو فسخ بعيب ، أو إحصار أو إسلام ، أو فوات شرط أو تخالف ؛  
٣٣ - خالع زوجته الكافرة على كافر فأسلم ، واقتضى الحال فسخ الخلع بعيب ، أو نحوه ؛

- ٣٤ - أسلم عبد الكافر ، بعد أن جنى جنابة توجب مالا يتعلق برقبته ، وباعه بعد اختيار الفداء ، فتعذر تحصيل الفداء أو تأخر لإفلاسه ، أو غيبته أو صبره على الحبس ، فإنه يفسخ البيع ويعود إلى ملك سيده الكافر ، ثم يباع في الجنابة ؛  
٣٥ - إذا حضر الكفار الجهاد بإذن الإمام وكانت الغنمة أطفالا أو نساء أو عبيدا ، فأسلموا بالاستقلال أو التبعية ، ثم اختار الغانمون التملك ، فقياس المذهب : أن الإمام يرضخ للكفار مما وجد لتبذم سبب الاستحقاق ، وهو حضور الواقعة وحصول الاختيار المتبذم للملك على الصحيح ؛

٣٦ - أن يكون بين كافرين أو كافر ومسلم : عبيد مسلمون أو بعضهم مسلم فيقتسمون  
وقلنا : القسمة إقرار ، فقياس المذهب يقتضى الجواز ، وحينئذ : فيدخل المسلم أو بعضه  
في ملك الكافر :

٣٧ - أن يعتق الكافر نصيبه من عبد مسلم ، فإن الباقى يدخل في ملكه ، ويقوم عليه  
نقله في شرح المذهب عن البغوى وأقره :

٣٨ - أسلمت أمة الكافر ، ثم ولدت من غيره بتكاح أو زنا قبل زوال ملكه فإنه  
يدخل في ملكه :

٣٩ - كاتب عبده المسلم ثم اشترى المكاتب عبدا مسلما ، ثم عجز فإن أمواله تدخل  
في ملك السيد ومن جملة ما : عبده المسلم :

٤٠ - أسلمت مستولده ، ثم أنت بولد من نكاح أو زنا ، فإنه يكون مملوكا له .  
ذكر هذه الصور كلها في المهمات :

وفاته : ما إذا فسخ البيع فيه بتخالف :

وما إذا اشترى مسلما بشرط العتق على وجه :

وقد ذكر ابن السبكي في الأشباه والنظائر أكثر الصور المذكورة وعد صورة الصداق

باعتبار أسبابها ست صور ، وفعل في غيرها أيضا كذلك ،

وبهذا الاعتبار تزيد الصور على الخمسين :

قلت : قد جمعت هذه الصور في أحرف يسيرة في مختصر الجواهر فقلت :

لا يدخل المسلم في ملك كافر ابتداء إلا بإرث ، أو شراء يعقبه العتق لقرابة أو اعتراف

أو سؤال أو سرابة أو شرط على وجه ، أو فسخ بعيب به أو يشتمه ، أو فوات شرط

أو تخالف أو إقالة ، أو تلف مقابله قبل القبض ، أو إفلاس مشتريه ، أو غيبة ماله ، أو

ظهور دين على التركة ، أو فسخ ما جعل فيه سلما أو أجرة ، أو جعلنا أو صدانا أو خلعا ،

أو قسمة في شركة أو قراض أو رضخ أو نتاج أمته القنة ، والمستولدة ، والموصى بها له ،

والموقوفة عليه من زوج أو زنا أو وطء بشبهة لا تقتضى الحرية ، أو رجوع في قرض أو

هبة أو التقاط أو كتابة :

### قاعدة

ماعجز عن تسليمه شرعا ، للاحق الغير . هل يبطل لتعدد التلامي أو يصح نظرا إلى

كون النهى خارجا ؟

فيه خلاف في صور

منها النهى : عن التفريق بين الأم وولدها ، وعن بيع السلاح للحربي ، وبيع الماء

أوهبته في وقت الصلاة ، ويبيع جزء معين مما لا يتقص بالقطع ؛  
في كل : قولان أو وجهان ، أصحهما البطلان ؛  
ومنها : حيث منع الحاكم من قبول الهدية ، فالعقد لا يخلل فيه ولكن تسلم المال إليه  
ممنوع منه شرعا ، فهل يصح ويمنع ؟ فيه وجهان . والأصح : البطلان ،

### ما يجبر فيه المالك

على بيع ملكه

فيه فروع :

منها : الكافر يجبر على بيع عبده المسلم ؛  
ومنها : المديون ، يجبر على بيع ماله لو فاء دينه .  
ومنها : مالك الرقيق ، أو الهبيمة إذا لم يتفق عليه ولا مال له غيره ، يجبر على بيعه ؛  
ومنها : أتى ابن الصلاح في مغنية اشترت جارية وحملتها على الفساد ، أنها تباع عليها  
قهرا إذا تبين ذلك طريقا إلى خلاصها من الفساد .  
وقد كنت أتيت بذلك قبل أن أقف عليه ، تخريفا من مسألة عبد الكافر ، ثم رأيت  
في فتاوى ابن الصلاح :  
ونظر بما أتى به القاضي الحسين : فيمن كلف عبده ما لا يطيقه أنه يباع عليه تخليصا  
من الذل :

### باب بيع وشرط

الشروط في البيع أربعة أقسام

الأول : يبطل البيع والشروط ، كالشروط المنافية لمقتضى العقد ، كأن لا يتسلمه ،  
أو لا ينتفع به ؛  
الثاني : يصح البيع دون الشرط ، كشرط مالا ينافيه ، ولا يقتضيه ولا غرض فيه ،  
وبيع غنم الحيوان بشرط براءته من العيوب .  
الثالث : يصح البيع والشرط ، كشرط خيار وأجل ورهن ، وكقبيل وإشهاد وعتق  
ووصف مقصود ، والبراءة من العيوب في الحيوان .  
الرابع : شرط ذكره شرط ، كبيع الثمار المتفجع بها قبل الصلاح ، يشترط في صحة  
البيع شرط القطع ، ولو بيعت من مالك الأصل ، لكن لا يجب الوفاء به في هذه الصورة .  
وليس لنا شرط يجب ذكره لتصحيح العقد ، ولا يجب الوفاء به غيره :

## باب تقريق الصفقة

### قاعدة

الصفقة في أبواب البيع : تعدد بتفصيل الثمن ، وتعدد البائع قطعا ، وتعدد المشتري على الأصح إلا في العرايا ، فانها تعدد بتعدد المشتري قطعا ، والبائع على الأصح .

## باب الخيار

يثبت خيار المجلس : في أنواع البيع ، كالصرف والطعام بالطعام ، والسلم والتولية ، والتشريك ، وصلاح المعاوضة :

ولا يثبت في الشركة ، والقراض والوكالة والوديعة ، والعارية ، والضمان والكتابة ، والرهن والإبراء والإقالة ، والحوالة وصلاح الحطيطة وصلاح المنفعة ودم العمد والشفعة ، والوقف ، والعق والقسمة ، إلا إن كان فيها رد ، والنكاح والصداق ، وعوض الخلع ، والمساقاة والمسابقة ، وإجارة العين ، والذمة والهبة ولو بشرط ثواب على ما صححه في الروضة والمنهاج ، تبعا لأصلهما في باب الخيار :

قال الأسنوي : لكن المصحح في باب الهبة ، ثبوتها في ذات الثواب .

وحمل السبكي والبلقيني ما في باب الخيار : على ما إذا أطلقا ، أو شرط ثواب مجهول وقلنا به ، وهما ضعيفان :

قلت : ليس الأمر كما قالوه ، ولم يصرح في باب الهبة بتصحيح ثبوتها ، بل بناه على كونه بيعا ، ولا يلزم من البناء التصحيح .

### ضابط

ما ثبت فيه خيار المجلس ، يثبت فيه خيار الشرط إلا ما شرط فيه القبض وهو الربوي والسلم وما يسرع إليه الفساد ، ومن يعتق على المشتري كما في الحاوي الصغير وجزم به الأسنوي والبلقيني في التدريب ، وما لا فلا .

### ضابط

لا يتبع خيار المجلس ابتداء ، فيقع لواحد دون آخر إلا في صور :

الأولى : إذا اشترى من اعترف بحريته .

الثانية : إذا اشترى من يعتق عليه ، وقلنا : الملك في زمن الخيار للمشتري بخير البائع

دونه ، وهو ضعيف .

الثالثة : في الشفعة إذا أثبتنا الخيار للشفيع ، وهو ضعيف أيضا .

### قاعدة

إذا اجتمع الفسخ والإجازة ، بطلت الإجازة إلا في صورتين :  
الأولى : إذا اشترى عبداً بجزائية وأعتقها ، فالإجازة مقدمة في الأصح ،  
الثانية : إذا فسخ أحد الوارثين وأجاز الآخر أجيب

### قاعدة

كل عيب يوجب الرد على البائع ، يمنع الرد إذا حدث عند المشتري ، إلا ما كان  
لاستعلام العيب القديم ، وكل عيب لا يوجب له لا يمنع الرد ، إلا إذا اشترى عبداً له إصبع  
زائدة فقطعه واندمل ، فإنه يمنع الرد ولو وجد ذلك في يد البائع ، لم يرد به المشتري ،

### صايط

العيب الملبث للخيار : ما نقص العين أو القيمة ، نقصاً يفوت به غرض صحيح ،  
والغالب في جنس المبيع : عدمه ، كالخصاء سواء كان في الرقيق ، كما في كلام الشيخين ،  
أم في البهائم ، كما صرح به الجرجاني وغيره ، والزنا والسرقه والإباق والبخر الناشئ من  
المعدة ، والصنان المستحکم ، وكون الأرض منزل الجند أو ثقيلة الخراج فوق العادة ، أو  
بقربها خنازير تفسد الزرع ، أو قصارون بزعرعون الأبنية ، أو لها خراج حيث لا خراج  
لمثلها ، والبول في الفراش في غير أوانه ، والمرض والبله والبرص والجذام والبهق ، وكونه  
أصم ، أو أقرع أو أعور ، أو أخفش ، أو أجهر ، أو أعشى ، أو أخشم أو أبكم أو أوت  
لا يفهم ، أو فاقد الذوق أو أنملة ، أو ظفر أو شعر أو أبيضه في غير أوانه أو ذا إصبع ،  
أو سن زائدة ، أو مقلوعة ، أو ذا قروح ، أو ثآليل كثيرة ، واصطكاك السكبين ،  
وانقلاب القدمين ، وآثار القروح والسكري والشجاج ، وسواد السن وحفرها وكونه نماما  
أو ساحرا أو قاذفا أو مقامرا ، أو تاركا للصلاة أو شاربا للخمر ، أو ممكنا من نفسه ، أو  
خنثى ولو واضحاً ، أو مختثاً أو رتقاء أو قرناء ، أو أحد نديها أكبر أو محتلة أو مزوجة  
أو مزوجاً ، أو برقبته دين لا ذمته ، أو مرتذاً أو كتابياً أو لائحض وهي في سنه أو جاوز  
طهرها العادات الغالبة ، وقالة الأكل في الدابة ، لالرقيق ، والحمل في الآدمية لالبهائم ،  
وجماح الدابة وعضها ورفسها وخشونة مشيها ، بحيث يخاف السقوط ، وشرها لبنها ،  
وتشميس الماء ، ونجاسة المبيع ونز الأرض حيث ضر ، والرمل تحت أرض البناء والحجر  
تحت أرض الزرع ، وحموضة البطيخ لالمران ،  
هذا ما في الروضة وأصلها .

ويزداد عليها : الوشم ، واختلاف الأضلاع والأسنان ، وركوب بعضها على بعض ،  
والحول ، وعدم نبات الغانة ، والغنة في الصوت والعسر إلا إن عمل باليمنى أيضاً .

ذكر ذلك شريح والمهروي وغيرهما :  
واللخن ، وهو : تغير أكمة الفرج وظهور قبالة بالوقوف ، ولاينة :  
ذكرها الروباني :

وكونها ممكنة من دبرها : ذكره البلقيني :  
والكذب : نقله في السكافية .

وجناية شبه العمدة : فيما بحثه في المطلب :  
والعمدة إذا تاب ، فيما صححه السبكي ، وفيه وجهان ، في الروضة ، والشرح :  
بلا ترجيح :

وفيهما : أن جنابة انحطاً غير عيب ، ما لم تنكح :

وليس من العيوب : كونه رطب الكلام ، أو غليظ الصوت ، أو مبيء الأدب ،  
أو ولد زنا ، أو عنتا ، أو مغنيا ، أو حجاما ، أو أكولا ، أو ثيبا ، أو عقيا ، أو غير  
مختون ، أو يعتق عليه ، أو أخته من رضاع ، أو نسب ، أو موطوءة أبيه ، أو البائع  
وكيل ، أو ولي ، أو قطع من فخذة أو ساقه فلذة بسيرة ، إلا في حيوان التضحية حيث  
منهها :

### باب الإقالة

تجوز : في البيع ، والسلم ، والحوالة ، فيما صححه البلقيني : تبعاً للخوارزمي :  
وقد مرت في التمسوخ والصدقات ، فيما ذكره القاضى جسين في تناويه ، بناء على  
ضمان العقد .

### باب

يصح قبل قبض المبيع : إعتاقه ، واستيلاده ، ووقفه ، وقسمته ، وإباحته الطعام  
للفقراء ، والإالة فيه ، وتزويجه . لا بيعه ، وكتابه ، ورهنه ، وهبته ، وإقراضه ،  
والتصدق به ، وإجارته وجعله أجرة ، أو عوض صلح ، والتولية ، والاشراك فيه .

### باب التولية والاشراك

#### قاعدة

لا يشترط العلم بالثمن قبل العقد ، إلا في التولية ، والاشراك ، ولا كون الثمن مثليا ،  
إلا فيها وفي الربويات ، وثن الشفعة ، حيث كان الأول مثليا .

#### صنابط

ليس لنا عقد بيع يسقط فيه جميع الثمن بإبراء غير المشتري بعد اللزوم ، إلا في  
التولية إذا حط عن الأول :

## باب السلم

### ضابط

لا يجوز السلم فيما دخلته النار : إلا الدبس ، والعسل المصنق بها ، والسكر ، والفانيذ-  
واللبا ، والخص ، والآجر على ما صححه في التصحيح ، وماء الورد على ما رجحه في  
المهمات :

## باب القرض

### قاعدة

ما جاز السلم فيه : ١- جاز قرضه ، وما لا فلا :  
ويستثنى من الأول :  
الجارية التي تحمل للمقترض ، كما ذكره الشيخان : والدراهم المغشوشة ، كما ذكره-  
الرويانى في البحر :  
ويستثنى من الثانى :  
الخبز ، كما صححه في الشرح الصغير ، وشقص الدار ، كما نقله في المطالب عن  
الأصحاب ، و : نافع الأعيان ، فيما ذكرها المتولى .  
والمجزوم به في الروضة عن القاضى حسين : منع قرضها لمنع السلم فيها ؛  
أما منافع الذمة : فالصرح به في الشرح والروضة : جواز السلم فيها ، فيجوز  
قرضها .

## باب الرهن

### قاعدة

ما جاز بيعه جاز رهنه ، وما لا فلا :  
ويستثنى من الأول :  
المناع : يجوز بيعها بالاجارة ، دون رهنها ؛ لعدم تصور قبضها فيها ؛  
والدين : يباع ممن هو عليه ، ولا يرهن عنده ؛  
والمذبر : يجوز بيعه لارهته ؛ وكذا المعلق عنقه بصفة يمكن سبقها حلول الدين ؛  
والمرهون : يصح بيعه من المرتهن ، ولا يصح رهنه عنده بدين آخر على الجديده ؛  
ويستثنى من الثانى :  
رهن المصحف ، والعبد المسلم من الكافر ، والسلاح من الحربى ، والأم دون والدها  
وعكسه ، والمبيع قبل القبض ؛

### قاعدة

قال في الرونق ، واللباب : والرهن غير مضمون ، إلا في ثمان مسائل :

المرهون : إذا تحول غصباً ؛  
والمنصوب : إذا تحول رهناً .  
والعارية : إذا تحولت رهناً ؛  
والمرهون : إذا تحول عارية ؛  
والمقبوض على السوم : إذا تحول رهناً ؛  
والمقبوض بالبيع الفاسد : إذا تحول رهناً ؛  
والمبيع المقابل فيه : إذا رهنه منه قبل القبض  
والمخالع عليه : إذا رهنه منها قبل القبض ؛

### باب الحجر

#### أنواعه

ذكر منها في الروضة ثمانية :

حجر الصبي ، والمجنون ، والسفيه ، والراهن للمرتهن ، والمريض للورثة ، والمفاس  
لحق الغرماء ، والعبد لسيدته ، والمرتد للمسلمين .  
وزاد في الكفاية : الحجر على السيد في المكاتب : وفي الخاني ؛ وعلى الورثة في  
التركة .

وزاد في المطالب : الحجر الغريب على المشتري في جميع ماله حتى يوفى الثمن ، وعلى  
الأب إذا عقه ابنه بجارية ، حتى لا يبيعها : قاله القاضي حسين ، والمتولى ؛  
وزاد السبكي : الحجر على الممتنع من وفاء دينه ، وماله زائد ، إذا التمسه الغرماء  
في الأصح .

وزاد الأسنوي : إذا رد بعيب ، فله حبس السلعة ، ويحجر على البائع في بيعها ،  
حتى يؤدي الثمن ، قاله المتولى ؛

وعلى من غنم مال حربى مديون قد استرق حتى يوفى ؛  
وعلى المشتري في البيع قبل القبض ، قاله الجرجاني ؛  
وعلى العبد المأذون للغرماء ؛

وعلى السيد في نفقة الزوجة ، حتى يعطيها بدلها ؛  
وعلى مالك دار قد استحققت العدة فيها بالحمل أو الأقران .  
وعلى من اشترى عبداً بشرط العتق ، وفي المستولدة ؛

وفيا إذا أعتق شريكه المورس نصيبه . إذا قلنا : لا يسرى إلا بدفع القيمة ،  
وفيا استؤجر على العمل فيه ، حتى يفرغ ويعطى أجرته .  
وفيا إذا قال شريكان لعبد بينهما : إذا متنا فأنت حر ، فإت أحدهما ، فليمس  
لوارثه التصرف فيه بالبيع ونحوه ونصيب الآخر مدبر ، حتى يموت ، فيتق كله :  
وفيا إذا نعل المشتري الدابة ، ثم اطاع على عيبتها ، وقلعه يعيها ، فردها ، وترك له  
النعل : أوجب على قبوله ؛ وهو إعراض عنه في الأصح ، فيكون للمشتري لو سقط ،  
ويمتنع عليه بيعه ، كمدار المعتدة ؛

وفيا إذا أعار أرضا للدفن ، فيمتنع بيعها قبل بلى الميت ؛  
وفيا إذا خاط المغصوب بما لا يميز : فعليه بدله ، ويحجر عليه فيه إلى رد البدل ؛  
وفيا إذا أوصى بعين تخرج من الثلث وبأق ماله غائب ، فيحجر على الموصى له في  
الثلثين لاحتمال التالف ، وفي الثلث على الأصح : لعدم تمكن الوارث من الثلثين ؛  
وفيا إذا أقام شاهدين على ملك ، ولم يعدلا : فيمتنع على صاحب اليد البيع ونحوه ،  
بعد حيلولة الحاكم ، وقبلها على أحد الوجهين ؛

وفيا إذا اشترى عبدا بثوب ، وشرطا الخيار للمالك العبد ، فالمالك له فيه ؛ ويبقى الثوب  
على ملك الآخر لثلاثا مجتمعان سلك واحد ؛ ولا يجوز للمالك التصرف فيه ؛  
وفيا إذا أحبل الراهن المرهونة ، وهو عسر : فلا ينفذ الاستيلاء ، ومع ذلك لا يجوز  
بيعهما في الأصح ، لأنها حامل بحر ، ولا بعد الولادة حتى تسقيه الالباء ، ويجد مرضعة :  
خوفا من سفر المشتري بها فيهلك الولد ؛

وفيا إذا أعطى الغاصب القيمة للحيلولة ثم ظهر المغصوب ؛ فله حبسه إلى استرداد  
القيمة . ويلزم من حبسه : امتناع تصرف مالكة فيه بطريق الأولى ؛  
وفي بدل العين الموصى بمنفعتها إذا تلفت فيمتنع على الوارث التصرف فيه ؛ لأنه  
يستحق عليه أن يشتري به ما يقوم مقامه ؛

وفيا إذا أعطى لعبد قوته ، ثم أراد عند الأكل إبداله ، لم يكن له ذلك ؛ قاله الروياني  
وقيده الماوردي بما إذا تضمن الإبدال تأخير الأكل ؛

وفيا إذا نذر إعتق عبده ، فليس له التصرف فيه ، وإن لم يخرج عن ملكه :  
وفيا إذا دخل وقت الصلاة وعنده مليتطهر به : لم يصح بيعه ، ولا هبته .  
وفيا إذا وجبت عليه كفارة على الفور ، وفي ملكه : ما يكفر به ، فقياس ماسبق ؛  
امتناع تصرفه فيه .

وفيا إذا كان عليه دين لا يرجو وفاءه ، أو وجبت عليه كفارة لا يحل له العصديق بما  
معه ، ولا هبته ، وانكن لو فعل ، ففي صحته نظر .

هذا آخر ما ذكره في المهمات ٥  
قال الشيخ ولي الدين في النكت : وبقيت مسائل أخرى :  
منها : الحجر على المالك قبل إخراج الزكاة ، وعلى الوارث في العين الموصى بها قبل القول .

وعلى السيد فيما يبد العبد المأذون : إذا ركبه ديون :  
وإذا اشترى شراء فاسدا ، وقبض الثمن ، فله الحبس إلى استرداده على رأى ، ويلزم منه امتناع التصرف :  
وحجر القاضى على من ادعى عليه يدين في جميع ماله إذا اتهم بحيلة : وقد أقام المدعى شاهدين ، ولم يركبها على رأى :  
والحجر على النائم . قاله القاضى حسين :  
وعلى المشتري : إذا خرص في مجلس البيع ، فإن الحاكم ينوب عنه فيما قاله الرافعى .  
وعلى الواقف في الموقوف ، إن قانا إنه ملكه :

### صنایط

قال المحاملى في المجموع : الحجر أربعة أقسام ٥  
الأول : يثبت بلا حاكم ، وينفك بدونه ، وهو : حجر المجنون ، والمغمى عليه ٥  
الثاني : لا يثبت إلا بحاكم ، ولا يرتفع إلا به ، وهو : حجر السفیه ٥  
الثالث : لا يثبت إلا بحاكم ، وفي انفكاكه بدونه وجهان ، وهو : حجر المفلس ٥  
الرابع : ما يثبت بدونه ، وفي انفكاكه ، وجهان ، وهو : حجر الصبي إذا بلغ رشيدا ٥

### باب الصلح

#### هو أقسام

أحدها : أن يكون يبيعا ، بأن يصالح من العين المدعاة على عين أخرى ٥  
ثانيها : أن يكون إجارة . بأن يصالح منها على سكنى داره ، أو شيء من منافعتها ستة ٥  
ثالثها : أن يكون عارية ٥ بأن يصالح منها على سكنائها : فإن عين مدة : كانت عارية مؤقتة ، وإلا فطلقة ٥  
رابعها : أن يكون هبة ، بأن يصالح من العين على بعضها ٥  
خامسها : أن يكون إراء ، بأن يصالح من الدين على بعضه ٥  
ذكر هذه الخمسة الرافعى ٥

سادسها : أن يكون فسحا بأن يصالح من المسلم فيه على رأس المال قبل القبض ، قاله ابن جرير الطبري ؛

قال في المهمات : وهو صحيح ماش على القواعد ، كما قال الأصحاب : إن بيع المبيع قبل القبض للبائع بمثل الثمن الأول إقالة بلفظ البيع ؛  
سابعها : أن يكون سلما بأن يجعل العين المدعاة رأس مال سلم ، نقله الأسنوي عن ابن جرير ؛

ثامنها : أن يكون جمالة ، كقوله : صالحتك من كذا على رد عدي ؛  
تاسعها : أن يكون خلعا ؛ كقولها : صالحتك من كذا على أن تطلقني طلقة ؛  
عاشرها : أن يكون معاوضة عن دم العمد ، كقوله : صالحتك من كذا على ما أستحقه عليك من قصاص بنفس ، أو طرف ؛  
حادى عشرها : أن يكون فداء ، كقوله للحربي : صالحتك من كذا ، على إطلاق هذا الأسير ؛

ذكر هذه الأربعة في المهمات ؛ وقال : أهملها الأصحاب ، وهي واردة عليهم جزما .

### باب الحوالة

في حقيقةها عشرة أوجه

أصحها : بيع دين بدين ، جوز للحاجة ؛  
وقيل : عين بعين ؛  
وقيل : عين بدين ؛  
وقيل : ليست بيعا ، بل استيفاء وقرض ؛  
وقيل : لا يمحض واحدا ، وإنما الخلاف في المغرب ، فإن غلب البيع ، جرت الأوجه السابقة .

فهله تسعة ؛

والعاشر : ضمان بإبراء ؛

### باب الضمان

قاعدة

ماصح الرهن به : صح ضمانه ، وما لا فلا ؛

ويستثنى من الثاني ؛

ضمان المهدة ، ورد الأعيان المضمونة : يصح ضمانها ، إلا الرهن بها ؛

### صايط

ليس لنا ضمان دين بعقد في حين معينة لا يتعدى إلى غيرها ، إلا فيما إذا أعاره شيئاً  
لغيره .

### قاعدة

من ضمن بالأذن رجوع ، وإن أدى بلا إذن : ومن لا فلا ، وإن أدى باذن ،  
ويستثنى من الأول صور :  
إحداها : أن يكون الضمان بالأذن قد ثبت بالبيئة ، وهو منكر ، كما إذا ادعى على  
زيد وعلى غائب ألفاً ، وأن كلا منهما ضمن ماعلى الآخر ، فأنكر زيد ، فأقام المدعى  
بيئة بذلك ، وأخذ من زيد ، فلا رجوع لزيد على الغائب في الأصح ، لأنه مظلوم بزعمه  
فلا يطالب غير ظالمه -

### باب الإبراء

### قاعدة

لا يصح الإبراء من المجهول ، إلا في صورتين :  
لهل الدية . وما إذا ذكر غاية يتحقق أن حقه دونها ،

### قاعدة

يصح الإبراء عما لم يجب ، ولو جرى سبب وجوبه في الأظهر ، إلا في صورة :  
وهي : ما لو حضر يبرأ في ملك غيره بلا إذن ، وأبرأه المالك ، ورضى ببقائها ، فانه  
يبرأ مما يقع فيها .  
قاله صاحب الفتاوى في فتاويه .

### باب الشركة

### صايط

إذا انفرد أحد الشريكين بقبض شيء ، فهل يشاركه فيه الآخر ؟ هو أقسام :  
الأول : ما يشاركه فيه قطعا ، كبيع الوقف على جماعة ، لأنه مشاع ؛  
الثاني : لا ، قطعا ، كما لو ادعى على ورثة أن مورثكم أوصى لي ولزيد بكذا ، وأقام  
شاهدا وحلف معه فأخذ نصيبه : لا يشاركه فيه الآخر ، قطع به الرافعي ؛  
الثالث : ما يشاركه فيه على الأصح ؛ كما لو قبض أحد الورثة من الدين قدر حصته  
فلاخر مشاركته في الأصح : أو أحد الشريكين بإذن صاحبه من دين في الدمة على أن يختص  
به ، فالأصح : لا يختص ؛

الرابع : لا ، على الأصح ، كما لو ادعى الورثة ديناً لمورثهم وأقاموا شاهداً وحلف بعضهم فإن الحالف يأخذ نصيبه ، ولا يشاركه فيه غيره على الصحيح المنصوص ، لأن اليمين لا يجرى فيها النيابة ،

## باب الوكالة

### قاعدة

من صححت منه مباشرة الشيء : صحح توكيها فيه غيره ، وتوكله فيه عن غيره ، ومن لا ، فلا :

ويستثنى من الأول :

العبادات البدنية ، إلا الحج ، والصوم عن الميت ، والمعصوب ، والأيمان ، والنذر واللعان ، والإيلاء ، والقسامة ، والشهادات تحملاً وأداء ، وتعليق الطلاق ، والعنق ، والتدبير ، والظهار ، والإقرار ، وتعيين المطلقة ، والمعق ، والاختيار ، والظافر له الأخذ ، وكسر الباب دون التوكيل فيه والوكيل ، والعبد المأذون ، يقدران على التصرف ولا يوكلان إذا لم يؤذن لهما ، والولى إذا نهته عن التوكيل

والسفیه المأذون له في النكاح : ليس له التوكيل فيه ، حكاه الرافعي عن ابن كعب . لأن حججه لم يرتفع إلا عن مباشرته : قال في الكفاية : والعبد كذلك ، والمرأة : لا يجوز أن تتوكل إلا باذن زوجها .

قاله الماوردي والرويانى ، لأنه أمر يجوز إلى الخروج ؛ ويستثنى من الثاني مسائل .

منها : الأعمى يوكل في العقود وإن لم يقدر عليها :

ومنها : المحرم يوكل في النكاح من يعقد له بعد التحلل ؛

ومنها : المعتاق الطلاق في الدورية ، لا يقدر على إيقاعه بنفسه ويقع من وكيله ؛

ومنها : الإمام الأعظم إذا كان فاسقاً ، لا يزوج الأبى ولا يقضى ولا يشهد ولكنه ينصب القضاة حتى يزوجوا ، حكاه المتولى عن القضى حسين ، وعلة أنا إنما لم نعزله بالفسق لخوف الفتنة ، وليس في منعه من القضاء والتزويج إثارة فتنة وصححه السبكي .

ومنها : المرأة يوكلها الولي لتوكل رجلاً عنه في تزويج ابنته ، فإنه يصحح على النص .

ومنها : من له قصاص طرف وحدث قذف يوكل فيه ولا يباشره بنفسه خوف الحيف

ومنها : المرأة توكل في الطلاق في الأصح ولا تباشره بنفسها ؛

ومنها : توكيل الكافر في شراء المسلم : يصح في الأصح مع امتناع شرائه لنفسه ؛

ومنها : توكيله في طلاق المسلمة ، يصح في الأصح :

ومنها : توكيل معسر موسرا في نكاح أمة ، يجوز كما في فتاوى البغوى .  
ومنها : توكيل شخص في قبول نكاح أخته ونحوها .

## باب الإقرار

### ضابط

قال في الروتق : الإقرار أربعة أقسام :  
أحدها : لا يقبل بحال ، وهو إقرار المجنون ؛  
الثاني : لا يقبل في حال ويقبل في ثاني حال ، وهو إقرار المفلس ؛  
الثالث : لا يصح في شيء ويصح في غيره ، وهو إقرار الصبي في الوصية والتدبير والعبء  
والسفيه في الحدود ، والقصاص والطلاق .  
الرابع : الصحيح مطلقا ، وهو ما عدا ذلك ؛

### قاعدة

من ملك الإنشاء ملك الإقرار ، ومن لا فلا ؛  
ويستثنى من الأول :  
الوكيل في البيع وقبض الثمن إذا أقر بذلك وكذبه الموكل ، لا يقبل قول الوكيل مع قدرته  
على الإنشاء ، وولى السفية يملك تزويجه ، لا الإقرار به ؛  
والراهن المومر : يملك إنشاء الغتق ، لا الإقرار به ؛  
ومن الثاني : المرأة يقبل إقرارها بالنكاح ولا تقدر على إنشائه ؛  
والمرضى : يقبل إقراره بجهة وإقباض للوارث في الصحة ، فيما اختاره الرافعي ؛  
والإنسان يقبل إنراؤه بالرق ، ولا يقدر على أن يرق نفسه بالإنشاء ، ذكره الامام .  
والقاضي إذا عزل ، فأقر أمين أنه تسلم منه المال الذي في يده ، وأنه لفلان ، فقال  
القاضي : بل هو لفلان ، قبل من القاضي ولم يقبل من الأمين ؛  
والأعمى : يقر بالبيع ولا ينشيه ، والمفلس كذلك ؛  
وأورد المبيع بعيب ، ثم قال : كنت أعتقته قبل ورود الفسخ ، ولا يملك إنشائه  
حينئذ ؛  
ولو باع الحاكم عبدا في وفاء دين غائب فحضر ، وقال : كنت أعتقته قبل ، مع أنه  
لا يملك إنشائه حينئذ ؛

### قاعدة

قال ابن خيران في الطيف : إقرار الإنسان على نفسه مقبول ، وعلى غيره غير مقبول  
إلا في صورة ؛

وهي : ما إذا أقر جميع الورثة بوارث ، ثبت نسبه ولحق بمن أقروا عليه :  
قلت : قد يضم إليها صورة ثانية .  
وهي : ما ذكره البخوي ، أن إقرار الامام بمال بيت المال ناذر بخلاف إقرار الوصي  
واقم على محجوره .

وقال ابن خيران : وكل من أقر بشيء ليضر به غيره ، لم يقبل إلا في صورة ؛  
وهي : أن يقر العبد بقطع أو قتل أو سرقة ، فيقبل وإن ضر سيده بإقامة الحد عليه ؛  
وكل من أقر بشيء ، ثم رجع ، لم يقبل إلا في حدود الله تعالى .  
قلت : يضم إلى ذلك ما إذا أقر الأب بعين للإبن ، فإنه يقبل رجوعه ، كما صححه  
النووي في فتاويه ، وليس في الروضة تصحيح :

### قاعدة

قال في التلخيص : كل من له على رجل مال في ذمته ، فأقر به لغيره ، قبل ، إلا  
في ثلاث صور :

إذا أقرت المرأة بالصدقة الذي في ذمة زوجها ؛  
وإذا أقر الزوج بما خالغ عليه في ذمة امرأته ؛  
وإذا أقر بما وجب له من أرش جنابة في بدنه ، قاله الروياني في الفروق ؛  
هذا إذا منعنا بيع الدين في الذمة ، وأوجبنا رضئ المحال عليه في الحرالة ، والإفصح  
الإقرار بما ذكر .

وحمل الرافعي ما ذكره صاحب التلخيص : على ما إذا أقر بها عقيب ثبوتها ، بحيث  
لا يحتمل جريان ناقل :

قال : لكن سائر الديون أيضا كذلك ، فلا ينتظم الاستثناء ؛

### قاعدة

الإقرار : لا يقوم مقام الإنشاء ، لأنه خبر محض يدخله الصدق والكذب ؛  
نعم : يؤخذ ظاهرا بما أقر به ، ولا يقبل منه دعوى الكذب في ذلك ؛

ومن فروعه

إذا أقر بالطلاق ، نفذ ظاهرا لا باطنا ؛  
وحكى وجه : أنه إذا أقر بالطلاق ، صار إنشاء حتى يحرم عليه باطنا ؛  
ومنها : اختلافا في الرجعة ، والعدة باقية فادعائها الزوج فالقول قوله ؛  
ثم أطلق عليه جماعة - منهم البخوي - أنه قام مقام الإنشاء ؛

ومنها : لو قال تزوجت هذه الأمة ، وأنا أجد طول حرة ، ففي نصحها : أنها تبين بطلاقة ، فلو تزوجت بعد ، عادت بطلقتين ۞

وقال العراقيون : هي فرقة فسخ لاتقص العدد ، ومال إليه الإمام والغزالي ۞ وفي فتاوى القفال : لو ادعت عليه أنه نكحها وأنكر ، فن الأصحاب من قال : لا نحل خبره وهو الظاهر ولا يجعل إنكاره طلاقا بخلاف مالو قال نكحتها وأما أجد طول حرة ، لأنه هناك أقر بالنكاح وادعى ما يمنع صحته ، وهنا لم يقر أصلا . وقيل : بل يطف الحاكم به ، حتى يقول : إن كنت نكحها ، فقد طلقها . نقله الرافعي :

ومنها : أو قال ، طلقك ثلاثا بألف ، فقالت : بل سألتك ذلك وطلقتني واحدة ! فلك ثلث الألف ۞

قال الشافعي : إن لم يطل الفصل طلقت ثلاثا ، وإن طال ولم يمكن جملة جوا باطلقت ثلاثا بإقراره ۞

ومنها : لو أقر الزوج بمفسد : من إحرام أو علة أو ردة وأنكرت ، لم يقبل قوله عليها في المهر ، ويفرق بينهما بقوله : قال أصحاب القفال : وهو طلقة حتى لو نكحها ، عادت إليه بطلقتين ۞

### قاعدة

من أنكرك حقا لغيره ثم أقر به ۞ قبل إلافي صوز : منها : إذا ادعى عليها زوجية ، فقالت : زوجني الولي بغير إذني ، ثم صدقته ، قال الشافعي : لا يقبل ۞

وأخذ به أكثر العراقيين وقال غيرهم : يقبل ، وصححه الغزالي ۞ ومنها : لو قالت اتقضت عدتي قبل أن تراجعني ثم صدقته ، ففي قبوله قولان ۞

### قاعدة

كل من أخبر عن فعل نفسه قبلناه ، لأنه لا يعلم إلا من جهته إلا حيث تتعلق به شهادة كشهادة المرضعة ، ورؤية الهلال ونحوه ، أو دعوى : كولادة الولد المجهول ، واستلحاقه من المرأة ، وسيأتي لهذا تنمة في باب الشهادة ،

### قاعدة

كل ما ثبت في اللمة : لا يصح الاقرار به ۞

### ومن فروع

ما في فتاوى النووي: لو أقر بأن في ذمته تزيد شربات نحامن ، لم يصح لأن الشربات لا يتصور ثبوتها في الذمة لاسمها ، لعدم صحة السلم فيها ولا بدل متلف ، لأنها غير مثلية:

### باب العارية

#### قاعدة

لا يجب لإعارة ، إلا حيث تعينت لدفع مفسدة ، كدفن ميت حيث تعلم الاستئجار جزما ، وفي وضع الجنوح على القديم ، وفي كتاب كتب عليه مبيع آخر بإذن صاحبه على رأي الزبيرى ، وصححه ابن الصلاح والنووي في كتابيهما في علوم الحديث والبلقينى في محاسن الاصطلاح ،

#### قاعدة

العارية : لا تلزم إلا في صور :  
إحداها : أن يعبر لدفن ويدفن ، فلا ترجع حتى يتلوسن :  
الثانية : إذا كفته أجنبي ، فانه باق على ملكه ، كما صححه النووي وهو عارية لازمة كما قاله الغزالي :  
الثالثة : قال أعبروا دارى بعد موتى تزيد شهرا ، ليس للوارث الرجوع ، قاله الرافعى  
الرابعة : أعاره سفينة ، فوضع فيها مالا ، لم يكن له الرجوع مادامت في البحر :  
الخامسة : أعاره اوضع الجلوع ، لم يرجع على رأى ، والأصح أن له الرجوع بمعنى أنه يتخير بين التبقية بأجره والقلع مع ضمان النقص :

#### قاعدة

العارية مضمونة في يد المستعير ؛ إلا في ثلاث صور :  
إذا أحرم وفي يده صيد ، وقلنا بزوال ملكه عنه فأعاره ؛ لم يضمته مستعيره ذكرها للرويانى في الفروق :  
وإذا استعار شيئا ليرهنه بدين ، فتلف في يد المرتهن فلا ضمان :  
وإذا استعار من المستأجر أو الموصى له بالمنفعة ، فلا ضمان على الأصح لأن المستأجر لا يضمن ، وهو نائب عنه .

#### ضابط

ليس لنا عارية عين لعين ، إلا في إعارة الفحل للضراب قطعا ، والشاة لأخذ لبنها والشجرة لأخذ ثمرتها ، عند القاضي أبى الطيب ومن تبعه ،

## باب الودعة

### ضابط

الخوارض المقتضية لزمانها عشرة : قال الدميرى فى منظومته :  
عوارض التضمن عشر: ودعها وسفر : ونقائها : وجحدما  
وترك إيصاء . ودفع مهلك ومنع ردها . وتضييع حكى  
والانتفاع : وكذا المخالفه فى حفظها إن لم يزد من مخالفه

### قاعدة

كل من ضمن الودعة بالاتلاف ، ضمنها بالتفريط لإلا الصبي المميز ، فإنه يضمها  
بالاتلاف على الأظهر ولا يضمها بالتفريط قطعا ، لأن المفريط هو الذى أودعه :

## باب العصب

### قاعدة

كل ماجاز يبعه ، فعلى متلفه القيمة إلا فى صور :  
العبد المرتد والمحارب وتارك الصلاة والزانى المحصن :  
ويتصور الاحصان فى كافر زنى وهو محصن ، والتحق بدار الحرب فاسترق :  
قال المرعشى : وكل ماوجب فيه القيمة على متلفه ، جاز يبعه إلا فى صور :  
أم الولد ، والحرم والوقف والمسجد والمهدى الواجب ، والضحايا والعقيقة ، وصيد  
الحرم وشجره ، وستور الكعبة :

### قاعدة

قال فى التدريب : كل من غصب شيئا وجب رده ، إلا فى ست صور :  
مسئلة الخيط ، واللوح والخلط حيث لا يميز ، والخمر غير المحترمة ، والعصير إذا  
تحمز فى يده :

والسادسة : حربي غصب مال حربي :

قال : ولا يملك بالغصب إلا فى هذه الصورة ، إذ لا احترام هنا :

### قاعدة

قال فى التدريب : مؤنة الرد واجبة على الغاصب بلا خلاف ، إلا فى صورة واحدة :  
وهى : الخمر المحترمة ، فالواجب فيها التخلىة عند المحققين .

## باب الاجارة

### قاعدة

لا يجوز أخذ الأجرة على الواجب ، إلا في صور :

منها : الإرضاع ؛

ومنها : بذل الطعام للمضطر .

ومنها : تعلم القرآن ؛

ومنها : الرزق على القضاء وهو محتاج حيث تعين ؛

ومنها : الحرف حيث تعينت ؛

ومنها : من دعى إلى تحمل شهادة تعينت عليه بخلاف ما إذا جاءه المتحمل ، وبخلاف

الأداء ، فإنه فرض توجه عليه ، وهو أيضا كلام يسير لأجرة مثله ؛ نعم له أخذ الأجرة

على الركوب ؛

ويجوز أخذها على فروض الكفاية ، إلا الجهاد وصلاة الجنائز ؛

### ضابط

قال البلقيني : لا يقابل شيء مما يتعلق بيدن الحر بالعوض اختيارا إلا في ثلاث صور

منفعتهم وابن المرأة وبضعها ؛

## باب الهبة

### قاعدة

ماجاز بيغه ، جاز هبته ، وما لا فلا ؛

ويستثنى من الأول ثلاث صور :

المنافع تباع بالإجارة ولا توهب ، وما في الذمة يجوز بيعه سلما لاهية ، كوهبتك ألف

درهم في ذمتي ثم يعينه في المجاس ؛ صرح به القاضي حسين والإمام وغيرهما ، والمال الذي

لا يصح التبرع به ، ويجوز بيعه كمال المريض ؛

ويستثنى من الثاني صور :

منها ما لا يصح بيعه لقلته ، كحبة حنطة ، ونحوها ؛ قال النووي : يصح هبته

بلا خلاف .

لكن وقع في كلام الرافعي ، ما لا يتمول ، كحبة حنطة ، وذبيبة ، لا يباع ، ولا

يوهب وأسقطه من الروضة ، لوقوعه في ضمن بحث .

قال الشيخ ولى الدين : والحق الجواز ، وإليه مال السبكي ، فان الصدقة بثمره تجوز  
وهى نوع من الهبة ؛  
ومنها : لوجعل شانه أضحية : لم يجز بيع نمامها من الصوف واللبن ، وتصح هبته ؛  
قاله فى البحر ؛  
ومنها : جلد الميتة قبل الدباغ ، تجوز هبته على الأصح فى الروضة فى باب الآنية ،  
لأنها أخف من البيع ؛  
ومنها : لا يصح بيع المتحجر مانحجره فى الأصح ، لأن حق الملك لا يباع ، ويجوز  
هبته : صرح به الدارمى ؛  
وعبارة الروضة عن الأصحاب : لو نقله إلى غيره : صار الثانى أحق به ؛  
ومنها : الدهن النجس ، يجوز هبته ، كما قاله فى الروضة تفقها ، وصرح به فى  
البحر ؛

ومنها : الكلب : يصح هبته ، نص عليه الشافعى ؛  
ومنها : يصح هبة إحدى الضرتين نوبتها للأخرى ، قطعاً ، ولا يضح بيع ذلك ؛  
ولا مقابلته بعوض ؛  
ومنها : الطعام إذا غم فى دار الحرب : تصح هبة المسلمين له بعضهم من بعض ؛  
ليأكلوه فى دار الحرب : لا تبايعهم إياه ؛

#### قاعدة

لاتصح هبة المجهول ، إلا فى صور :  
منها : إذا لم يعلم الورثة مقدار مال الكل منهم من الإرث ، كما لو خلفت والدين ،  
أحدهما ختنى : ذكره الرافعى فى الفرائض ؛  
فقال : لو اصطخ الدين وقفت المال بينهم على تساو ، أو تفاوت : جاز ؛  
قال الامام : ولا بد أن يجرى بينهما تواهب ، وإلا لبقى المال على صورة التوقف  
وهذا التواهب : لا يكون إلا عن جهالة ؛ لكنها تختمل للضرورة ؛  
ولو أخرج بعضهم نفسه من البنين وبهه لهم عن جهل : صححت الهبة ، وإن كان  
مجهول القدر والصفة ، للضرورة ، قاله الرافعى فى باب الصيد .  
ومنها : اختلاط التار والحجارة المدفونة فى البيع ، والصبغ فى الغصب ، ونحوه  
على ما صرحوا به فى مواضعه ؛

## كتاب الفرائض

### ضابط

الناس أقسام:

- ١- قسم لا يرث ولا يورث ، وهو العبد والمرتد ؛
- ٢- وقسم يورث ولا يرث ، وهو المبعوض ؛
- ٣- وقسم يرث ولا يورث ، وهو الأنبياء ؛
- ٤- وقسم يورث ويرث ، وهو من ليس به مانع مما ذكر ؛

الأموال التي تقدم على مؤنة التجهيز خمسة عشر

- ١- الأول : الزكاة ؛
  - ٢- الثاني : حق الجناية ؛
  - ٣- الثالث : الرهن ؛
  - ٤- الرابع : المبيع إذا مات المشتري مفلسا ؛
  - ٥- الخامس : حصة العامل في ربح الفراض ؛
  - ٦- السادس : سكنى المعتدة عن الوفاء بالحمل ؛
  - ٧- السابع : نفقة الأمة المزوجة ؛
  - ٨- الثامن : كسب العبد بالنسبة إلى زوجته ؛
  - ٩- التاسع : القدر الذي يستحقه المسكين من مال الكتابة ؛
  - ١٠- العاشر : الغاصب إذا أعطى القيمة للحيلولة ثم قدر عليه ، وده ورجع بما أعطاه ؛
  - ١١- فإن كان تالفا تعلق حقه بالمغضوب ، وقدم به ، نص عليه في الأم ؛ وحكاه في المطلب ؛
  - ١٢- الحادي عشر : المال المقترض ؛
  - ١٣- الثاني عشر : نصف الصداق المعين لمطلق قبل الوطء ؛
  - ١٤- الثالث عشر : المنذور التصديق بعينه ؛
  - ١٥- الرابع عشر : رد المشتري المبيع بنهب ، ومات البائع قبل قبض الثمن : قدم به
- المشتري ؛
- ١٦- الخامس عشر : الشفيع مقدم بالشفيع إذا دفع ثمنه للورثة ؛
  - ١٧- حكى استثنائه عن الأستاذ أبي منصور ؛

### ضابط

الوارث يقوم مقام المورث قطعا : في الأعيان ، والحقوق ، وبين الطلاق المبهم ، واليمين المتوجه عليه ؛  
وعلى الأصح ، في خيار المجلس ، واستيفاء المستأجر ، إذا مات في أثناء الإجارة ؛  
ولا يقوم مقامه قطعا في تعيين الطلاق المبهم ؛  
ولا على الأصح ، في البناء على حول الزكاة والحج وأيمان القسامة ، والقبول في البيع .

### ضابط

#### الحقوق الموروثة أقسام

ما يثبت لجميعهم على الاشتراك ، ولكل واحد منهم حصة ، سواء ترك شركاؤها حقوقهم أم لا ، وهو المال ؛  
وما يثبت لهم على الاشتراك ، ولا يملك أحدهم على الانفراد شيئا منه ، وهو القصاص .  
وما يثبت لكلهم ، ولكل واحد منهم استيفاؤه بتمامه ، وهو حد القذف ؛  
وما يثبت لهم ، وإذا عفا بعضهم توفر على الباقي ، وهو حق الشفعة .

### اطيفة

أم وورثت السلس ، وليس لولدها ولد ، ولا ولد ابن ، ولا عدد من الأخوة والأخوات وذلك في مسائة زوج وأبوين ؛  
وورثت الربع كذلك في زوجة وأبوين ؛

### أخرى

لنا جدة ورثت مع أمها بالجسودة ؛  
وصورتها : أن تكون أم ولد الميت ، وأمها أم أم أمه ، بأن يتزوج أبوه بثلث حالته وأمها موجودة ، وتختلف ولدا ، فيموت الولد ، فتخلف أم أبيه ، وأمها التي هي أم أم أمه ، فبرئان السلس ؛  
ذكرها القاضي أبو الطيب ، ولا نظير لها ؛

### ضابط

يقع التوارث من الطرفين في النسب ، إلا ابن الأخ ، يرث عنه ولا ترثه ، وكذلك

العم يرث ابنة أخيه ، وابن العم يترك عمه ، والجددة للأم ولد بنتها ، ولا عكس ، وفي  
الزوجة إلا المبتوتة في القديم : ترثه ، ولا يرثها :  
ولا يقع التوارث في الولاء من الطرفين ، إلا فيما إذا ثبت لكل منهما الولاء على الآخر  
كأن أعتق الذمي عبدا ، ثم لحق بدار الحرب ، ثم أسلم العبد المعتق ، واسترق سيده بسبي  
أو شراء : فأعتقه .

وكان تزوج عبد بمعتقة : فأولدها ذكرا ، فهو حر تبعا لأمه ، فكبر : واشترى  
عبدا ، فأعتقه ، فاشترى هذا العتيق أبا سيده ، وأعتقه : فقد جر عتقه للأب ولأب أبيه  
من موالى الأم إلى هذا المولى أعتق أباه ، فالولاء ثبت لكل منهما على الآخر ، وللأب  
على المعتق ، بمباشرة عتقه ، وللمعتق على الابن بعتقه أباه :  
وكان اشترى أختان أمهما ، وعتقت عليهما : ثم اشترت أم البنيتين أباهما ، وأعتقه .  
فلبنيتين الولاء على أمهما بالمباشرة ، ولأمهما عليهما الولاء باعتاق أبيهما :

### ضابط

لا يساوي الذكر الأنثى من الأخوة الأشقاء ، إلا في المشتركة :

### ضابط

الأخوة للأم خالفوا غيرهم في أشياء :  
يرثون مع من يدلون به ، وهي الأم يحبونها من الثلث إلى السدس ، ويرث ذكراهم  
المنفرد ، كأنثاهم المنفردة ، ويستويان عند الاجتماع ، ويشاركهم الأشقاء في المشتركة ،  
وذكراهم يدلى بمحض أنثى ، ويرث :

### ضابط

كل جدة فهي وارثة ، إلا مداية بذكر بين أنثيين .

### ضابط

لا ينقلب إلى أحد النصيب بعد أن يفرض له ، إلا الجدة الأكلدية :

### قاعدة

لا يجمع أحد بين فرضين أصلا ، ويجمع بين الفرض والتمصيب ، إلا في بنت : هي  
أخت لأب ، فإنها ترث بالبنوة فقط ، في الأصح :

### فائدة

شخص والد مسلما ، وورث من كافر .

وصورته : أن يموت الدمى عن زوجة حامل ، فتسلم الأم قبل الوضع ، ذكره  
الرافعي ؟

### أخرى

قال الأسنوي : رجل نكح حرة نكاحا صحيحا ، ومغ ذلك لآثرته إذا مات ؟  
وصورتها : ما ذكره القفال في فتاويه : أنه لو طلق رجعيًا ، وادعى أن عدتها انقضت  
بولادة أو سقط ، قبل منه ، وجزأ له نكاح أختها ، وأربع سواها ، فلو كذبته : لم  
يؤثر تكذيبها في ذلك ؟

نعم : يؤثر بالنسبة إلى حقها ، حتى إنه يجب الانفاق عليها ، ولومات ورثته  
المطلقة خاصة ؟

### ضابط

أولاد الإخوة بمنزلة آبائهم ، إلا في مسائل :  
الأولى : ولد الإخوة للأم : لا يرثون ، بخلاف آبائهم ؟  
الثانية : يحجب الأخوان الأم من الثلث إلى السدس ، بخلاف أولادها .  
الثالثة : يشارك الأخوان الأشقاء الإخوة للأم في المشتركة ؟  
ولا يشاركهم أولاد الإخوة الأشقاء .  
الرابعة : الجدة لا يحجب الإخوة ، ويحجب أولادهم ؟  
الخامسة : الأخ يعصب أخته ، وابن الأخ لا يعصب أخته ، لأنهم من الأرحام ؟  
السادسة : الأخ لأبوين ، يحجب الأخ للأب ، ولا يحجب ولده ، بل يحجب ولده  
بما للأب ؟  
السابعة : أولاد الأخ إذا كانت عماتهم عصبات ، لا يرثون شيئًا ، وآبؤهم يرثون

### باب الوصايا

#### ضابط

لا يصبح الوصية بكل المال إلا في صور :  
الأولى : له عيب ، لا مال له غيرهم ، وأعتقهم وماتوا - عتقوا في قول أبي العباس ؟  
وتقل الرافعي ترجيحه عن الأستاذ ، ولم يذكر ترجيحا غيره .  
الثانية : المستأمن إذا وصى بكل ماله : صح ؟  
الثالثة : من ليس له وارث خاص ، فأوصى بكل ماله : يصبح في وجه ؟

## كتاب النكاح

قال البلقيني : ليس لنا حيازة شرعت في عهد آدم إلى الآن ، ثم تستمر في الجنة ، إلا بالإيمان ، والنكاح :

### صنابط

كل عضو حرم النظر إليه : حرم مسه ولا عكس ، إلا الفرج ، فإنه يحرم نظره في وجهه ، ويجوز مسه بلا خلاف :

### قاعدة

لا يباشر مسلم عقد كافر بغير وكالة ، إلا الحاكم ، والمالك ، وولي المالكة المسلمة أو الخثي وولي المحجور عايه المسلم :

### قاعدة

لامدخل للوصى في تزويج الأثني إلا في أمة السفه :

### صنابط

#### الولي في الإيجاب أقسام

- أحدها : يجبر ويجبر ، وهو الأب ، والجد في البكر والمجنونة والمجنون
- الثاني : لا يجبر ولا يجبر وهو السيد في العبد ، على المرجح فيهما
- الثالث : يجبر ، ولا يجبر : وهو السيد في الأمة
- الرابع : عكسه ، وهو الولي في السفه :

#### الصور التي يزوج فيها الحاكم

##### عشرون

- الأولى : عدم الولي حسا ، أو شرعا ، بأن يكون فيه مانع : من صغر ، أو جنون ، أو فسق ، أو سفه : ولا ولي أبعد منه :
- الثانية : فقدته : بحيث لا يعلم موته ، ولا حياته ، ولم ينته إلى مدة يحكم فيها بموته
- الثالثة : إحرامه :
- الرابعة : عضله :
- الخامسة : سفره إلى مسافة قصر :
- السادسة : حبسه ، بحيث لا يصل إليه ، إلا السجنان
- السابعة ، والثامنة : تواريه ، وتزوزه :

- التاسعة ، والعاشر ، والحادية عشرة : إذا أراد فكاحها لنفسه ، أو طفله العاقل ،  
أو ولد ولده ، وهو غير مجبر ، فانه يقبل في الصور الثلاث ، ولا يتولى الطرفين :  
الثانية عشرة : أمة المحجور ، حيث لأب له ، ولا جد ؛  
الثالثة عشرة : المجنونة البالغة ، حيث لأب لها ولا جد ؛  
الرابعة عشرة : أمة الرشيدة ، التي لاولى لها ؛  
الخامسة عشرة : أمة بيت المال ؛  
السادسة عشرة : الأمة الموقوفة ؛  
السابعة عشرة إلى العشرين : مستولدة الكافر ، ومدبرته ، ومكاتبته ، ومن علق  
عتقه بصفة ، إذا كن مسلمات ؛  
وقد ألفت في هذه الصور كراسة : سميتها « الزهر الباسم » ، فيما يزوج فيه الجاهل ؛

## باب محرمات النكاح

### ضابط

- محرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، إلا أربعة :  
أم مرضعة ولدك وبناتها ومرضعة أخيك وحفيدك ،  
وقد نظم بعضهم في قوله :  
أربع في الرضاع ، من حلال وإذا مانستهن حرام  
جدة ابن ، وأخته ، ثم أم لأخيه ، وحافد ، والسلام  
وزاد في التعجيز : أم العم وأم الخال وأخا الابن ؛  
وصورته : في امرأة لها ابن ارتضع من أجنبية ، لها ابن ، فذاك الابن أخو ابن المرأة  
الذكورة ، ولا يحرم عليها أن تزوج به ، وهو أخو ابنها ؛  
وقد ذيلت على البيتين : فقلت :  
وأخو ابن ، وأم عم ، وخال زاده بعدما إمام همام

### باب الخيار

#### ضابط

- العيوب الموجبة للفسخ في النكاح إذا علمت بها المرأة قبل النكاح ، فلا خيار لها : إلا  
العنة على الأصح ؛

## باب الصداق

### قاعدة

يجوز إخلاء النكاح عن تسمية المهر ، إلا في أربع صور :  
المهجورة والرشيده إذا لم تفوض ، والوكيل عن الولي حيث لا تفويضن والزوج المحجور  
إذا اتفقوا على مسمى أقل من مهر مثل الزوجة ؛

### قاعدة

لا يفسد النكاح بفساد الصداق ، إلا في صورتين :  
نكاح الشغار ، وإذا تزوج العبد بحرة ، على أن تكون رقبته صداقها بإذن السيد ؛

## باب القسم

### قاعدة

قال البلقيني : كل من استحققت النفقة من زوجة غير رجعية ، استحققت القسم ، إلا  
الواهة ومن تخلفت لمرض ، وقد سافر لجميع نسائه والمجنونة التي يخاف منها لا قسم لها ،  
وإذا لم يظهر منها نشوز ولا امتناع ، فالنفقة واجبة ، قلته تخريجاً انتهى ؛

## باب الطلاق

### ضابط

قال في الروتنق ، واللباب : كل من علق الطلاق بصفة ، لم يقع دون وجودها ، إلا  
في خمس مسائل :

الأولى : إذا قال لها : إذا رأيت الهلال فأنت طالق : تطلق برؤية غيرها له ؛

الثانية : أنت طالق برضا فلان ؛

الثالثة : أنت طالق أمس ؛

الرابعة : أنت طالق للسنة والبدعة ؛

الخامسة : أنت طالق طلقة حسنة قبيحة ؛ تطلق في الحال في الأربعة ؛

### ضابط

لا يقع الطلاق على أختين معا ، إلا في المشترك إذا لكح أختين وطلقهما في الكفر ثلاثا

ثلاثا ، فانه ينفذ ، فلو أسلم لم ينكح واجدة إلا بمحفل .

وزاد البلقيني أخرى تخريجاً ؛

وهي ا ما لو طلق زوجته رجعيا فعاشرها ، فان العدة لاتنقضى ولايراجع بعد مضى قدرها ويلحقها الطلاق وله نكاح أختها :  
وحينئذ : يمكن إيقاع الطلاق عليهما معا :

### باب الايلاء

#### ضابط

قال البلقيني : لا يوقفت الايلاء إلا في مواضع :  
منها : إذا آلى من صغيرة لا يمكن وطؤها ، فانه يوقفت حتى يمكن ، فتضرب له المدة .  
ومنها : إيلاء المرتد من المرتدة في زمن العدة ؛  
قلت : وإيلاء المطلق من الرجعية موقوف على الرجعة ؛

### باب الظهار

#### ضابط

ليس لنا امرأة يصح ظهارها ولا تصح رجعتها إلا ثلاث ؛  
الأولى : المهمة في إحدا كما طالق : لاتصح رجعتها مع الإبهام وبصح ظهارها ؛  
الثانية ، والثالثة : المحرمة والبائن الحامل من الزنا ، لاتصح رجعتها على رأى ضعيف ؛  
فيهما ، ويصح ظهارهما قطعا ؛

### باب اللعان

#### ضابط

اللعان لا يكون إلا واجبا ، وأحراما ؛  
فالأول : لثني النسب ، ودفع حد القذف ؛  
والثاني : الكاذب ؛  
والقذف : يكون واجبا وحراما وجائزا ؛  
وينفرد اللعان بالنسب بكونه على الفور إلا في موضعين :  
الحمل له التأخير إلى وضعه ، وما إذا احتج إلى قذف ، فانه يؤخره عنه ؛  
وكل لعان غير ذلك ، لافوز فيه ؛

#### ضابط

ليس لنا امرأة تلحق بالمطلقة ثلاثا ، في تحريمها قبل زوج وحلها بعده ، إلا الملائنة ؛  
على وجه ضعيف ؛

## صايط

ليس لنا مجهول ، لا يستلحقه إلا واحد معين غير المتنى بالعان عن فراش نكاح صحيح  
لا يستلحقه إلا نافية

## باب العدد

### صايط

#### العدة أقسام :

- الأول : معنى محض ، وهي : عدة الحامل ؛  
الثاني : تعبد محض : وهي : عدة المتوفى عنها زوجها ، ولم يدخل بها ، ومن وقع  
عليها الطلاق ييقن براءة الرحم ، وموطوءة الصبي الذي لا يولد لمثله ، والصغيرة التي  
لا تحبل قطعا ؛  
الثالث : مافيه الأمران ، والمعنى أغلب وهي : عدة الموطوءة التي يمكن حبلها ممن  
يولد لمثله ، سواء كانت ذات أقرء أو أشهر : فان معنى براءة الرحم أغلب من التعبد  
بالعدد المعتبر ؛  
الرابع : مافيه الأمران ، والتعبد أغلب وهي ، عدة الوفاة للمدخل بها التي يمكن  
حملها وتمضى أقرؤها في أثناء الأشهر ، فان العدد الخاضع أغلب في التعبد ؛

#### قاعدة

- كل فرقة : من طلاق أو فسخ بعد الوطء ، ولو في الدبر ، أو استدخال الماء المحترم :  
توجب العدة إلا في موضعين :  
أحدهما : الحربية إذا سيئت وزوجها حربي : لا يلزمها العدة بل الاستبراء ، فان كان  
زوجها مسلما ، فقال البلقيني : يظهر من كلامهم في السير وجوب العدة لجرمة ماء المسلم ؛  
قال : والأرجح عندي ، الاستبراء بمحيضة لعموم الأخبار في استبراء المسنيات ؛  
قال : أو ذهيا رتب على ماسبق وأولى في الاكتفاء بمحيضة ؛  
الثاني : الرضيع مثلا ، إذا استدخلت زوجته ذكره ثم فسخ النكاح : فلا عدة ؛

### صايط

كل من انقضت عدتها بالأقرء ، فلا تبطل إلا إذا ظهر حملها من غير زنا ، والمتحيرة  
إذا زال حبرها بعد انقضاء عدتها فظهر أنه بقي عايبا بقية تكفها ، أو بالأشهر فكذا  
إلا بالحمل المذكور وبوجود الحيض في الآيسة ، على ما رجحه جماعة ؛

### ضابط

لانتفضى العدة بالأقراء أو الأشهر مع وجود الحمل إلا في حمل الزنا وفيما لو أحبل خلية  
شبهة ثم نكحها ووطئها وطلقها فلا تدخل : فتمتد بعد وضعه للفراق :  
فلو رأت الدم وجعلناه حيضا : انقضت به عدة الفراق على الأرجح وكذا بالأشهر :  
قاله البلقيني ،

### ضابط

لا يعتبر في العدة أقصى الأجلين ، إلا فيما إذا طلق إحدى نسائه ومات قبل البيان ، أو  
أسلم على أكثر من أربع ، ومات قبل الاختيار ، أو مات زوج أم الولد ، وسيدتها ، ولم  
يدر السابق :

### ضابط

ليس لنا حرة تعتد بقرتين ، إلا الموطوءة بشبهة على ظن أنها زوجته الأمة ، ولأمة تعتد  
بثلاثة أقراء ، إلا الموطوءة بشبهة على ظن أنها زوجته الحرة في الأصح :

### ضابط

ليس لنا امرأة تعتد للطلاق ونحوه بثلاثة قروء ، والموت بشهرين وخمسة أيام ، إلا  
اللقبطة التي تزوجت ثم أقرت بالرق ، فإن أولادها قبل الاقرار أحرار وبعده أرقاء وتعتد  
بثلاثة قروء للطلاق ونحوه ، وللوفاة بشهرين وخمسة أيام : لأن عدة الوفاة لا تتوقف على  
الوطء ، فلم يؤثر ظن الحرية في زيادتها ، وتسلم ليلا ونهارا كالحرة ، ويسافر بها بغير إذن  
ملكها .

وقد ألغز بعضهم في ذلك ، فقال :

سئل الخبر عن حر تزوج حرة  
بتولية القاضى ، على مهر مثلها  
فأولدها حرا ، وعبداء ، وحرة  
على أنه ذوالطول ، واليسر ، والغنى  
وعديتها ، لو طلقت وهي حامل :  
على أنه لو مات عنها تفجعت  
وقيل : بقرء واحد ، وهي حيضة  
نعم : وله تسليمها دون حرفة  
ويوطئها شرق الهسلاد وغربها  
ولا عجب إن أعوز الخبر أمرها  
حصانا تبرك الشمس من طلعة البدر  
ومن طلب الحسنة لم تغل بالمهر  
على نسق في عقدتها السابق الذكر  
وللموت خير من حياة على فقر  
ثلاثة أقراء ، عدة الكامل الحر  
بخمسة أيام وشهر إلى شهر  
وذلك من ذات الترقق تستبرى  
نهارا وليلا ، باتفاق أولى الأمر  
بلا إذن مولى نافذ النهى والأمر  
فان خفايا الشرع تهبو عن الحصر

ولشيخ نجم الدين الباذرائي فيها أيضا :  
أيا فقهاء العصر ، هل من مخبر عن امرأة حلت لصاحبها عقدا ؟  
إذا طلقت بعد الدخول تربصت ثلاثة أقراء حلدن لها حدا  
وإن مات عنها زوجها فاعتدادها بقراء من الأقراء ، تأتي به فردا  
فأجابه تاج الدين بن يونس .

وكنا عهدنا النجم يهذى بشوره فما باله قد أبهم العلم القردا ؟  
سألت ، فخذعني : فتلك لقيطة أقرت برق ، بعد أن نكحت عمدا

### باب الرضاع

قال في التلخيص : الرضاع أقسام :  
أحدها : ما لا يحرم ، لأعلى الرجل ولا على المرأة ، وهو لبن الرجل والخنثى والميتة ،  
والمرضع به من له حولان :  
الثاني : ما يحرم على المرأة دون الرجل ، وذلك لبن الزنا والبكر والثيب التي لم تزوج  
والملاعنة والمزوجة غير المدخول بها :  
الثالث : ما يحرم على الرجل دون المرأة وهو : ما ورضع من خمس أخوات ، أو  
بنات لرجل خمس رضعات : حرم عليه دونهن ؛  
الرابع : ما يحرم عليهما ؛ وهو واضح :

### باب النفقات

#### قاعدة

البائن الحامل لها نفقة بنص القرآن ، وهل هي للحمل لأنها تجب بوجوده ، وتسقط  
بعده ، أو لما بسببه ، لأنها تجب على الموسر وغيره ؟ قولان : أحدهما الذي .

ويتخرج على القولين اثنان وثلاثون فرما

- الأول : أنها تجب على العبد : إن قلنا لها ، وإلا فلا ؛
- الثاني : تسقط بمضى الزمان : إن قلنا لها وإلا فلا ؛
- الثالث : المعتدة عن فسخ منها أو بسببها : إن قلنا له ، وجبت وإلا فلا .
- الرابع : لاعنها ونبي الحمل ثم أكذب نفسه : إن قلنا لها : أخذت عما مضى وإلا فلا
- الخامس : المعتدة عن وطء نكاح فاسد أو شبهة : إن قلنا له وجبت ، وإلا فلا .
- السادس : طلقها ناشزة . إن قلنا له وجبت ، وإلا فلا ؛
- السابع : نشزت بعد الطلاق ، إن قلنا له وجبت ، وإلا فلا ؛

- الثامن : ارتدت بعد الطلاق كذلك .
- التاسع : يصح ضمان النفقة : إن قلنا لها ، وإلا فلا .
- العاشر : أعسر بها : استقرت في ذمته ، إن قلنا لها ، وإلا فلا .
- الحادى عشر : هى مقدرة ، إن قلنا لها وإلا فلا :
- الثانى عشر : كان الزوج حرا وهى أمة ، والولد حر وقلنا : لانفقة للأمة الحامل إذا طلقت : إن قلنا له وجبت ، وإلا فلا .
- الثالث عشر : كان الحمل رقيقا برق الأم . إن قلنا لها ، وجبت وإلا فلا ، لأن نفقة الولد الرقيق على مالكه ، لاعلى أبيه .
- الرابع عشر : مات الزوج قبل وضعه . إن قلنا له سقطت ، لأن نفقة القريب تسقط بالموت ، وإلا فوجهان .
- الخامس عشر : مات الزوج عن تركه ، فان قلنا له ، وجبت فى حصته من التركة ، وإلا فلا .
- السادس عشر : لم يخلف مالا وخلف أبا ، وجبت عليه : إن قلنا له ، وإلا فلا ،
- السابع عشر : أبرأت الزوج منها ، صحح إن قلنا لها ، وإلا فلا .
- الثامن عشر : أعتق أم ولده الحامل منه ، فان قلنا له وجبت ، وإلا فلا .
- التاسع عشر : عجل لها النفقة بغير أمر الحاكم .
- العشرون : تصرف إليها من الزكاة : إن قلنا له ، وإلا فلا .
- الحادى والعشرون : سافرت بإذنه لغرضه ، إن قلنا له وجبت ، وإلا فلا .
- الثانى والعشرون : أحرمت بإذنه كذلك .
- الثالث والعشرون : يجوز الاعتياض عنها : إن قلنا لها ، وإلا فلا .
- الرابع والعشرون : أسلم قبلها وجبت : إن قلنا له ، وإلا فلا .
- الخامس والعشرون : سلم إليها نفقة يوم ، فخرج الولد ميتا فى أوله . استرد ، إن قلنا له ، وإلا فلا .
- السادس والعشرون : عليه فطرتها ، إن قلنا لها ، وإلا فلا .
- السابع والعشرون : تملك النفقة بالنسليم ، إن قلنا لها ، وإلا فلا .
- الثامن والعشرون : أتلها متلف بعد تسلمها ، لها البدل : إن قلنا له ، وإلا فلا .
- الاسع والعشرون : قدر المعسر على الاكتساب : وجب إن قلنا له ، وإلا فلا .
- اللاثون : حملت الأمة مع رقيق فى صلب النكح ، فالنفقة على سيدها : إن قلنا له ، وإلا على العبد بحق النكاح ، والصورة السابقة : صورتها فى ابترنة ،

الحادى والثلاثون : نشزت فى النكاح ، وهى حامل : سقطت نفقته ؛ إن قلنا لها وإلا فلا .

الثانى والثلاثون : اختلفت المبتوتة والزوج ، فى وقت الوضع ، فقالت : وضعت اليوم ، وطالبته بنفقة شهر ، وقال : بل وضعت من شهر ، فالقول قولها ، وعليه البينة لأن الأصل عدم الولادة وبقاء النفقة ، ولأنها أعرف بوقت الولادة ؛ قال الرافعى وهذا ظاهر على قولنا : إن النفقة للحامل : فإن قلنا : للحمل : لم نطالبه لسقوطها بمضى الزمان ؛

### باب الحضانة

#### صنایط

قال المحاملى : الأم أولى بالحضانة ، إلا فى صور :  
إذا امتنع كل من الأبوين من كفالاته ، فإنه يلزم به الأب ؛ وإذا كان الأب حراً أو مسلماً ، أو مأموناً ، وهى بخلاف ذلك ، أو يريد سفر نقلة ، أو تزوجت .  
زاد غيره : أو إذا كانت الأم مجنونة ، أو لالبن لها ، أو امتنعت من لإرضاعه ، أو غمياً ؛ كما بحثه ابن الرقعة ، أو بها برص ، أو جذام ، كما أفتى به جماعة ؛

#### صنایط

إذا اجتمعت نساء القرابات ، فإلى صورة واحدة :  
وهى : إذا اجتمعت الأخت للأب ، والأخت للأم ، فإن الأخت للأب أولى ، على الجديد ؛

### كتاب القصاص

#### صنایط

#### القتل أربعة أقسام

أحدها : ما يوجب القصاص ، والدية ، والكفارة ؛ وهو القتل العمد العدوان للمكائى ، ولا مانع ؛

الثانى : ما لا يوجب واحدا منها ، وهو قتل المرتد ، والزانى المحصن ، ومحورها ؛

الثالث : ما يوجب الدية والكفارة ، دون القصاص ، وهو الخطأ ، وشبه العمد ،

وبعض أنواع العمد ؛

الرابع : ما يوجب القصاص والكفارة ، دون الدية ؛ وهى : ما إذا وجب لرجل

على آخر قصاص في النفس لقتل مورثه ، فعجنى المقتص على القاتل : فقطع يديه ،  
فانه ليس له بعد ذلك الدية : لو عفا ، ولو أراد القصاص ، فله :

### صابط

قال في التاخيص : كل عاقل بالغ قتل عمدا ، وجب القود إذا كانا متكافئين ، إلا  
في الأصول ، وإذا ورث القاتل بعض قصاص المقتول :

### قاعدة

قال في الرونق : لا يجب القصاص بغير مباشرة ، إلا في المسكره ، والشهود إذا  
رجعوا :

### قائدة

المقاتل : الدماغ ، والعين ، وأصل الأذن ، والحلق ، ونقرة النحر ، والأخدع ،  
والخاصرة ، والإحليل ، والأنثيين ، والمثانة ، والعجان ، والصدر ، والبطن ، والضرع .  
والقلب :

### قاعدة

يعتبر في القصاص : التساوى بين الجاني والمجنى عليه ، في الطرفين ، والواسطة :  
حتى لو تخللت جالة ، لم يكن المقتول فيها كقودا للقاتل ، لم يجب القود لأنه مما يدرأ  
بالشبهة :

ونظيره في ذلك : حل الأكل ، يشترط فيه كون رامى الصيد مما تحل ذبيحته في  
الطرفين والواسطة ، لأن الأصل في الميتات الحرمة .

وكذا في تحمل العاقلة يعتبر الطرفان ، والواسطة : لأنها مؤاخذه بجناية الغير ، فهي  
معدولة عن القياس ، فاحتيط فيها ، كما يحتاط في القود :

وأما الدية : فيعتبر فيها حال الموت ، لأنها بدل متلف : فيعتبر بوقت التلث :

### قاعدة

من قتل بشخص : قطع به ، ومن لا فلا :

واستثنى في الشرح الصغير من الأول :

اليد الشلاء مثلا : فان صاحبها يقتل قاتله ، ولا يقطع ، لأن شرطها أن يكون نصفها

من صاحبها ، وليست الشلاء كذلك :

واستثنى البلعيني من الثاني : ما إذا جنى المكاتب على عبده في الطرف ، فله القصاص

منه كما نص عليه في الأم : سواء تكاتب عليه أم لا ، مع أنه لا يقتل به ، على الأصح ، قال : ولم أر من تعرض لاستثنائها ،

### قاعدة

ماله مفضل ، أو حد مضبوط من الأعضاء ، جرى فيه القصاص ، ومالا فلا ،  
فن الأول : البدان ، والرجلان من الكوع ، والكعب ، والمرق ، والركبة ،  
والمنكب ، والفخذ ، وأنامل الأصابع ،  
ومن المضبوط : العين ، والجفن ، والمارن ، والأذن ، والذكر ، والأنبان ،  
والأليان ، والشفران ، والشفة ، واللسان ، وقلع السن ؛  
ويراجع أهل الخبرة في سل الأنثيين : أو إحداهما ، ودقهما ؛  
ومن الذئبي : كسر العظام ، ودق الأنثيين ، فيما يحته الرافعي ، والطمه ،  
والضربة ؛

### باب استيفاء القصاص

قال الماوردي : يحبر في استيفاء القصاص عشرة أشياء :  
أحدها : حضور الحاكم ، أو نائبه ؛  
ثانيها : حضور شاهدين ؛  
ثالثها : حضور الأعوان : فربما يحتاج إلى الكفيل ؛  
رابعها : يؤمر المقتص منه بقضاء ما عليه من الصلاة ؛  
خامسها : يؤمر بالوصية فيما له وعليه ؛  
سادسها : يؤمر بالتوبة من ذنوبه ؛  
سابعها : يساق إلى موضع القصاص برفق ، ولا يشتم ؛  
ثم منها : تشد عورته بشداد ، حتى لا تظهر ؛  
تاسعها : تسد عينه بعصابة ، حتى لا يرى القتل ؛  
عاشرها : يمد عنقه ويضرب بسيف صارم ، لا كان ، ولا سموم ؛

### قاعدة

لا يستوفى القصاص إلا بإذن الإمام ،

واستثنى صور :

الأولى : السيد يقيم على عبده القصاص كما هو مقتضى تصحيح الشبخين :  
أنه يقيم عليه حد السرقة والحاربة ، فان جباة أجزوا الخلاف المذكور في القتل ، والقطع  
نقصا .

الثانية : قال ابن عبد السلام في قواعده : لو انفرد ، بحيث لا يرى ، ينبغي أن يمنع منه لاسيما إذا عجز عن إثباته ، ويوافقه قول الماوردي : إن من وجب له حد قذف ، أو تعزير ، وكان بعيدا عن الساطان : له استيفؤه إذا قدر عليه بنفسه ؛  
الثالثة : قال في الخادم : القاتل في الحراية لسكل من الإمام والولي الأمر بقتله ، دون مراجعة الآخر : صرح به الماوردي ؛

### قاعدة

من قتل بشيء قتل بمثله

ويستثنى منها صور يتعين فيها السيف ؛

الأولى : إذا أوجره خرا ، حتى مات ؛

الثانية : إذا قتله بالواط ، وهو ممن يقتله غالبا ؛

الثالثة : إذا قتله بسحر ؛

الرابعة : إذا شهدوا بزنا محصن فرجم ، ثم رجعوا ، على وجه : صوبه في المهمات ؛

الخامسة : إذا أنهشه أفعى ، أو حبسه مع سبع في مضيق . فهل يتعين للسيف ، أو

يقتل بمثل ما فعل ؟ وجهان : حكاهما الماوردي ، ونقله ابن الرفعة ، والقمولي بلا ترجيح ؛

وقضية كلام الأذرى : ترجيح الثاني ؛

### الصور

التي يثبت فيها القصاص ، دون الدية لعفا

منها : المرتد : إذا قتل المرتد فيه القصاص ، ولو عفا ، فلا دية ؛

### ضابط

من استحق القصاص ، فعفا عنه على مال : فهو له ، إلا في صورة :

وهي : مالو جنى على عبد ، فأعتقه السيد ، ثم مات بالسراية ، وله ورثة غير المعتق

وأرث الجناية مثل الدية ، أو أكثر : فإن للورثة القصاص ، ولو عفا على مال ؛ كان

للسيد : لأن أرش الجناية التي وقعت في ملكه له ؛

### باب الديات

هي أنواع

الأول : ما يجب فيه دية كاملة ، وذلك النفس ، واللسان ، والكلام ، والصوت ؛

والدوق والمضغ والعقل والسمع والبصر والشم ، والحشفة والجراح والإحباك والامناء ؛

والافضاء والبطش والمشى ، وسلخ الجلد واللحم الناقى على الظهر ، على ما فى التنبيه ،  
وفسره ابن الرفعة بالصلصلة وقال : إنه لا ذكر لذلك فى الكتب المشهورة :  
قال الأذرى : ولا فى المهذب وهى غريبة جدا قال : نعم ذكرها الجرجاني فى الشافى  
والتحرير تبعا للتنبيه ، وأقره المستدركون : قال والظاهر خلافه :

وزاد الامام : لذة الطعام فهذه عشرون .

الثانى : ما يجب فيه نصف الدية ، وذلك فى كل عضو فى البدن ، منه اثنان وتكمل الدية  
فيهما ، وذلك عشرة :  
اليد والرجل ، والأذن والعين ، والشفة واللحي ، والحلمة والألية ، وأحد الأثنين ،  
والشفرين :

الثالث : ما يجب فيه الثلث ، وذلك أربعة :

إحدى طبقات الأنف ، والآمة والدامغة والجائفة :

الرابع : ما يجب فيه الربع ، وهو الجفن خاصة :

الخامس : ما يجب فيه العشر ، وهو الأصبع :

السادس : ما يجب فيه نصف العشر ، وهو خمسة :

أتملة الإبهام والسن ، وموضحة الرأس أو الوجه ، والمشم كذلك والنقل :

السابع : ما يجب فيه عشر العشر ، وهو كسر الضلع والرقوة فى القديم :

صنايط

من كتابي الخلاصة : لا يسقط القصاص ، كالضمان بالعود فى الجرم ، بل العاقبة :

باب العاقلة

قاعدة

كل من جنى جنابة ، فهو المطالب بها ، ولا يطالب بها غيره ، إلا فى صورتين :  
العاقلة : تحمل دية الخطأ ، وشبه العمد ، والصبي المحرم إذا قتل صيدا ، أو ارتكب  
هو جب كفارة ، فالجزاء على الولي ، لا فى ماله :

كتاب الردة

قال النووي فى تهذيبه : الكفر أربعة أنواع :

كفر إنكار ، وكفر جمود ، وكفر عناد ، وكفر نفاق :

من أتى الله بواحد منها لا يغفر له ، ولا يخرج من النار :

### قاعدة

قال الشافعي : لا يكفر أحد من أهل القبلة ،  
واستثنى من ذلك :

المجسم ، ومنكر علم الجزئيات ،

وقال بعضهم : المبتدعة أقسام :

الأول : مانكفره قطعا ، ككاذف عائشة رضى الله عنها ، ومنكر علم الجزئيات ،  
وحشر الأجساد ، والمجسمة ، والقائل بقدم العالم .

الثاني : مالا نكفره قطعا ، كالقائل بتفضيل الملائكة على الأنبياء ، وعلى علي  
أبي بكر ،

الثالث ، والرابع : مافيه خلاف ، والأصح : التكفير ، أو عدمه ، كالقائل بخلق  
القرآن . صحح الباقريني التكفير ، والأكثرون : عدمه . وساب الشيخين ، صحح المهاملي  
التكفير ، والأكثرون : عدمه .

### ضابط

منكر الجميع عليه أقسام :

أحدها : مانكفره قطعا ، وهو مافيه نص ، وعلم من الدين بالضرورة ، بأن كان  
من أمور الاسلام الظاهرة ، التي يشترك في معرفتها الخواص والعوام . كالصلاة ، والزكاة  
والصوم ، والحج ، وتحريم الزنا ، ونحوه :

الثاني : مالا نكفره قطعا ، وهو مالا يعرفه إلا الخواص ، ولانص فيه : كفساد  
الحج بالجماع قبل الوقوف .

الثالث : ما يكفر به على الأصح ، وهو المشهور المنصوص عليه ، الذي لم يباغ رتبة  
الضرورة ، كحل البيع ، وكذا غير المنصوص : على ما صححه النووي :

الرابع : مالا ، على الأصح ، وهو مافيه نص . لكنه خفي ، غير مشهور ، كاستحقاق  
بنت الإبن السدس ، مع بنت الصليب :

### ضابط

كل من صح إسلامه ، صححت رده جزما ، إلا الصبي المميز ، إسلامه صحيح على  
وجه مرجح ، ولانضح رده .

### قاعدة

ما كان تركه كفرا ، ففعله إيمان ، وما لا فلا .

### باب التعزير

#### قاعدة

من أتى معصية لاحد فيها ولا كفارة ، عزز : أو فيها أحدها ، فلا ،  
ويستثنى من الأول صور :

الأولى : ذوو الهيئات في عثراتهم ؛ نص عليه الشافعي للحديث .  
وحكى الماوردي في ذوى الهيئات وجهين ؛  
أحدهما : أنهم أصحاب الصغار ؛ دون الكبار ؛  
والثاني : أنهم الذين إذا أتوا الذنب ندموا عليه ، وتابوا منه ؛  
ونص الشافعي على أنهم الذين لا يعرفون بالشر ؛  
الثانية : الأصل لا يعزر بحق الفرع ، كما لا يحد بقذفه ، وإن لم يسقط حق الامام من  
ذلك . صرح به الماوردي .

الثالثة : إذا وطئ حايسته في دبرها لا يعزر أول مرة ، بل ينهى ، وإن عاد عزز ؛  
نص عليه في المختصر ، وصرح به جماعة .  
الرابعة : إذا رأى من يزني بزوجه ، وهو مجصن . فقتله في تلك الحالة ، فلا تعزير  
حايه وإن افتات على الإمام لأجل الحمية ، والغيبظ ، حكاه ابن الرفعة عن  
ابن داود ؛  
ونقل الماوردي ، والخطابي عن الشافعي : أنه يحل له قتله باطنا ، وإن كان يقاد  
به في الظاهر ؛

الخامسة : إذا نظر إلى بيت غيره ، ولم يرتدع بالرمى ، ضربه صاحب البيت بالسلاح  
ونال منه ما يردعه ؛

قال الرافعي عن النص : ولو لم ينل منه صاحب الدار عاقبه السلطان ، هذا لئلا ينظف ومقتضاه  
عدم التعزير إذا نال منه ، وكأنه حد هذه المعصية ؛

وقد يقال : هذا نوع تعزير ، شرع لصاحب المنزل ، وإن لم يستوفه ، فللامام

استيفأؤه ؛

السادسة : إذا دخل واحد من أهل القوة إلى الحمى الذى حياه الامام للضعفة ، ونحوهم  
فراعى منه ؛ قال القاضى أبو حامد : لا تعزير عليه ولا غرم ؛ وإن كان عاصيا . كلما  
في المهمات ؛

وكلام أبي حامد في زيادة الروضة : ليس فيه وإن كان عاصيا :  
وقال البلقيني : ليس هذا بعاص ، وإنما فعل كروها ، ولا تعزر فيه :  
السابعة : إذا ارتد ، ثم أسلم ، فإنه لا يعزر أول مرة : نقل ان المنذر الاتفاق عليه :  
الثامنة : إذا كاف السيد عبده ، الا يطبق : لا يعزر أول مرة ، بل يقال له : لا تعد :  
فان عاد عزر : ذكره الرافعي :

التاسعة : إذا طلبت الزوجة نفقتها بطاوع الفجر : قال في النهاية : الذي أراه أن  
الزوج إن قدر على إجابتها ، فهو حتم ولا يجوز تأخيرها ، وإن كان لا يحبس ولا يوكل  
به ، ولكن يعصى بمنعه .

العاشرة : إذا عرض أهل البغي بسبب الامام : أم يعزروا على الأصح ، من زوائد  
الروضة ، لأنه ربما كان مهيجا لما عندهم ، فيفتح بسببه باب القتال :  
ويستثنى من الثاني صور :

الأولى : الجماع في رمضان : فيه التعزير ، مع الكفارة . حكى البغوي في شرح  
السنة : الاجماع عليه : وفي شرح المسند للرافعي ما يقتضيه ، وجزم به ابن يونس في  
شرح التعجيز :

وقال البلقيني : مادغاه البغوي غير صحيح : فانه عليه السلام لم يعزر المجامع في  
نهار رمضان :

ولم يذكر ذلك أحد من الأئمة القداماء في خصوص المسئلة ، فالصحيح أنه لا يعزر ،  
وجزم به ابن الرفعة في الكفاية :  
الثانية : جماع الحائض : يعزر فاعله بلا خلاف ، مع أن فيه الكفارة ندبا ،  
أو وجوبا .

الثالثة : المظاهر : يجب عليه التعزير مع الكفارة :  
قلت : أفتى بذلك البلقيني ، وقد ظاهر في عصره صلى الله عليه وسلم جماعة ، ولم  
يرد أنه عزر واحدا منهم :

الرابعة : إذا قتل من لا يقاد به : كابنه ، وعبده : ويجب عليه التعزير ، كما نص عليه  
في الأم مع الكفارة :

الخامسة : اليمين الغموس : فيها التعزير مع الكفارة :

#### تتمة

ويكون التعزير في غير معضية في صور :  
منها : الصبي ، والمجنون : يعزران إذا فعلا ما يعزر عليه البالغ ، وإن لم يكن فمهلما

معصية نص عليه في الصبي ، وذكره القاضي حسين في المجنون ؛  
ومنها : نفى المخنث : نص عليه الشافعي ، مع أنه لامعصية فيه ، إذا لم يقصده إنما  
فعل للمصلحة :

ومنها : قال الماوردي : يمنع المحتسب من يكتسب باللغو ، ويؤدب عليه الآخذ ،  
والمعطي : وظاهره : يشمل اللغو المباح :

ومنها : قال البلقيني : حبس الحاكم من ثبت عليه الدين ، وادعى الاعسار : لاوجه  
له ، إلا أن يدعى أن هذا طريق في الظاهر بين الناس إلى خلاص الحقوق : فيفعل هذا  
عملاً بأن الظاهر الملاعة :

## باب الجهاد

### قاعدة

قال الشيخ أبو حامد وغيره : لا يجوز للمسلم أن يدفع مالا إلى الكفار المحاربين ،  
إلا في صور :

إذا أحاط العدو بالمسلمين من كل جهة ، ولا طاقة لهم به ،  
وإذا كان في أيديهم أسرى من المسلمين ، يجب افتدائهم .

وإذا جاءت امرأة مسلمة في زمن الهدنة : وجب دفع مهر إلى زوجها ، في قول

ضئيف

## باب القضاء

### ضابط

قال الرافعي : قال العبادي : لا يحبس المريض ، والمخلدة ، وابن السبيل : بل يوكل  
بهم ، ولا يحبس الوكيل ، ولا القيم : إلا في دين وجب بمعاملته ؛  
قال شريح : ولا يحبس الكفيل إذا غاب المكفول ، حيث لا يجب عايه إحضاره ،  
ولا يحبس الممتنع من أداء الكفارات في الأصبح ، لأنها تؤدي بغير المال : بخلاف  
الزكاة والعشور .

### قاعدة

من حبسه القاضي : لا يجوز إطلاقه ، إلا برضى خصمه ، أو ثبوت قلبه ؛

وزيد عليه : أو يؤدي ما عليه من الحق ؛

وإن تشكل بأنه قد يات قبل وصوله إلى المستحق ، فيفوت حقه ؛

ولو ادعى شخص : أن له على مسجون حقا : جاز إخراجه من الحبس لسماع الدعوى بغير إذن الذى حبس له ؛

### باب الشهادات

قال الصدر موهوب الجزرى : يشهد بالسماع فى اثنين وعشرين موضعا :  
النسب ، والموت ، والنكاح ، والولاية ، وولاية الوالى ، وعزله ، والرضاع ،  
وتضرر الزوجة ، والصدقات ، والأشربة القديمة ، والوقف ، والتعديل ، والتجريح ،  
لمن لم يدركه الشاهد ، والاسلام ، والكفر ، والرشد ، والسفه ، والحمل ، والولادة ،  
والوصايا ، والحرية ، والقسامة ؛  
وزاد الماوردى : الغصب ؛

### تنبيه

أفتى النووى بأن شرط الواقف لا يثبت بالاستفاضة ، وصرح به ابن سراقه ،  
وقال ابن الصلاح ، تفقها : الظاهر ثبوته ضمنا ، إذا شهد به مع أصل الوقف ،  
لاستقلالاً ، وارتضاه الشيخ برهان الدين بن الفركاح ؛  
وهل تجوز الشهادة برؤية الهلال ، اعتمادا على الاستفاضة ؟  
قال السبكي : لم أرهم ذكروا ذلك ، ومال إلى خلافه .

### قاعدة

كل ما شرط فى الشاهد ، فهو معتبر عند الأداء ، لا التحمل ، إلا فى النكاح ،

### ضابط

قال الإمام : قال الأئمة : الخيرة الباطنة تعتبر فى ثلاث :  
الشهادة على الاعسار ، وعلى العدالة ، وعلى أن لا وارث له ؛

### قاعدة

الشهادة على النفى : لا تقبل ، إلا فى ثلاثة مواضع :  
أحدها : الشهادة على أن لا مال له ، وهى شهادة الاعسار ؛  
الثانى : الشهادة على أن لا وارث له ؛  
الثالث : أن يضيفه إلى وقت مخصوص ، كأن يدعى عليه بقتل أو إتلاف أو طلاق  
فى وقت كذا ، فيشهد له بأنه ما فعل ذلك فى هذا الوقت ، فانها تقبل فى الأصح ؛

### ضابط

قال ابن أبى الدم : لا تقبل الشهادة فى الحقوق المالية إلا بشروط :

أحدها : تقدم الدعوى بالحق المشهود به ؛  
الثاني : استدعاء المدعى أداءها من الشاهد ؛  
الثالث : إصغاء الحاكم إليه واستماعها منه ، وهل يشترط إذنه في الأداء ؟ فيه نظر ،  
وهو من الأدب الحسن :

الرابع : لفظه «أشهد» فلا يكفي غيرها : كأعلم وأجزم وأتحقق على الصحيح . قال :  
ومقابلته وإن كان متقاسا من طريق المعنى ، لكنه بعيد من جهة المذهب لأن باب الشهادة  
مائل إلى التعبد ، فلا يخل فيه القياس ؛

الخامس : الاقتصار على مادعاه المدعى ، فلو ادعى بألف فشهد بألفين ، لم تجبت  
الزيادة قطعا ، وفي ثبوت الألف المدعى بها خلاف ، تقدم في تفريق الصنفه :

السادس : أن يؤدي كل شاهد ما تحمله مصرحا به حتى لو قال شاهد بعد أداء غيره ،  
وبذلك أشهد أو أشهد بمثل ما شهد به لم يسمع حتى يصرح بما تحمله ، صرح به  
الماوردي ، قال : لأن هذا إخبار وليس بأداء ؛

قال ابن أبي الدم : وهو كلام حسن صحيح : قال وعندى أن قوله «أشهد بما وضعت  
به خطي» لا يسمع أيضا ؛

قلت : صرح بهذا الأخير ابن عبد السلام .  
السابع : أن ينقل ماسمعه أو رآه إلى الحاكم : فلو شهد باستحقاق زيد كذا على عمرو  
لم يسمع ؛

### المواضع التي يجب فيها ذكر السبب

منها : الإخبار أو الشهادة بنجاسة الماء ، وبالردة وبالجرح ؛  
وقد أجابوا فيها بثلاثة أجوبة مختلفة ، مع أن مدركتها واحد ، وهو اختلاف العلماء  
في أسبابها ؛

فقالوا في الماء : يجب بيان السبب من العامى والفقير الخلف ويقبل الإطلاق من الفقيه  
الموافق :

وصححوا في الردة قبول الإطلاق من الموافق وغيره .  
وفي الجرح بيان السبب من الموافق وغيره ، واعتذر عن ذلك في الجرح بأنه منوط  
باجتهاد الحاكم لا بعقيدة الشاهد ، فلا بد من بيانه لينظر الحاكم أفادح هو أم لا ؟  
وفي الردة بأنه إنما قبل الإطلاق فيها ، لأن الظاهر من العدل الاحتياط في أمر الدم ،  
مع أن المشهود عليه قادر على التكذيب ، بأن ينطق بالشهادتين ، والمجروح لا يقدر على  
التكذيب ؛

### تنبيه

- صرح الماوردي والروباني وغيرها بأنه لو قال الشاهد : أنا مجروح قبل قوله ، وإن لم يعسر الجرح ..
- ومنها : الشهادة باستحقاق الشفعة ، يجب بيان سببها من شركة أو جوار بلا خلاف
- ومنها : الشهادة بأن هذا وارثه ، لا يسمع بلا خلاف حتى يبين الجهة ، من أبوة أو بنتوة أو غير ذلك لاختلاف المذاهب في توريث ذوى الأرحام ٥
- ومنها : أو شهدا بعقد بيع أو غيره من العقود ولم يبيننا صورته ، فهل يسمع أو لا يبد من التفصيل ؟ فيه خلاف :
- ومنها : لو شهدا أنه ضربه بالسيف : فأوضح رأسه ، قال الجمهور : يقبل ، وقال القاضى حسين ، لا يبد من التعرض لإيضاح العظم ، لأن الإيضاح ليس مخصوصا بذلك وتبعه عليه الإمام ، ثم تردد فيا إذا كان الشاهد فقيها وعلم الحاكم أنه لا يطلق لفظ الموضحة إلا على ما يوضح العظم :
- ومنها : لو شهد بانتقال هذا الملك عن مالكه إلى زيد ، فالراجع أنها لا تسمع إلا ببيان السبب ، وقيل : لا يحتاج إليه ، وقيل : إن كان الشاهدان فقيهين موافقين للمذهب القاضى ، فلا حاجة إلى بيان السبب ، ولا احتياج .
- ومنها : إذا شهدا أن حاكما حكما بكذا ولم يعيناه فالصحيح القبول وقيل : لا يبد من تعيينه لاحتمال أن يكون الحاكم عدوا للمحكوم عليه أو ولدا للمحكوم له ٥
- ومنها : إذا شهدا أن بينهما رضاعا محرما ، فالجمهور على أنه لا يبد من التفصيل ، واختار الإمام وطائفة عدمه ، وتوسط الرافعى ، فقال : إن كان الشاهد فقيها موافقا قبل والإفلا :
- ومنها : الشهادة بالإكراه ، لا تقبل لإمفصلة ، وفصل الغزالي : بين الفقيه الموافق وغيره :
- ومنها : الشهادة بشرب الخمر : الأصح ، الاكتفاء بالإطلاق ، وقيل : لا يبد من التعرض لكونه كان مختارا علما بأنها خمر ٥
- ومنها : لو باع عبدا ثم شهد ان كان أنه رجع ملكه إليه : قالوا : لا تقبل ما لم يبيننا سببه الرجوع من إقائه ونحوها ، ويجوز فيه الخلاف السابق :
- ومنها : الشهادة بالسرقة : يشترط فيها بيان كيف أخذ ، وهل أخذ من حرز ؟ وبيان الحرز ، وصاحب المال ٥
- ومنها : الشهادة بأن نظر الوقف القلائى 'فلان ، فانه يجب بيان سببه ولا تقبل مطلقة كما أنى به بن الصلاح ، كسألة : أنه وارثه ٥

ومنها : الشهادة ببراءة المدعى عليه من الدين المدعى به : قال الهروى : لا تقبل مطلقاً للاختلاف في أسباب البراءة ، وخالفه العبادى :

ومنها : الشهادة بالرشد ، يشترط بيانه للاختلاف فيه .

ومنها : الشهادة بانقضاء العدة ، لاختلاف العلماء فيه :

ومنها : لو شهدت بأنه يوم البيع أو يوم الوصية مثلاً ، كان زائل العقل اشترط تفصيل زواله ، قاله الديبلى :

ومنها : الشهادة بأن هذا مستحق هذا الوقت .

ومنها : الشهادة بأن فلانا طلق زوجته : لا تقبل حتى يبين اللفظ الواقع من الزوج ،

لأنه يختلف الحال بالصريح والكناية والتنجيز والتعليق ، قاله في الأتوار .

ومنها : الشهادة بأنه باغ بالسن ، لا تقبل حتى يبينه لاختلاف العلماء فيه ، بخلاف

مالو لم يقل بالسن ، فانها تسمع .

ومنها : الشهادة على الزنا ، لا بد من بيان أنه رأى ذكره في فرجها ،

ومنها : الشهادة أن غدا من رمضان ، هل تقبل مطلقاً أو لا بد من التصريح برؤية

الهِلال ؟ لاحتمال أن يكون مستنده الحساب .

المتجه : الثانى ، وصرح ابن أبى الدم وغيره بالأول :

ثم بعد أن اخترت الثانى بحثاً رأيت السبكى قواه في الحاييات : فقال : قوله وأشهد

أن الليلة أول الشهر ، ليس فيه التعرض للهلال أصلاً ، فيحتمل أن يقال ، لا تقبل . لأن

الشارع أناط بالرؤية أو استكمال العدد واستكمال العدد يرجع إلى رؤية شهر قبله فبقي

لم يتعرض الشاهد في شهادته إلى ذلك ينبغي أن لا يقبل ، أو يجزى فيه الخلاف فيما إذا شهد

الشاهد بالاستحتمال من غير بيان السبب ، ففيه خلاف . لأن ذلك وظيفة الحاكم ووظيفة

الشاهد : الشهادة بالأسباب فقط .

قال : وهنا احتمال آخر زائد يوجب التوقف ، وهو احتمال أنه اعتمداً للحساب ، كما

ذكر ذلك أحد الوجهين ، في جواز الصوم بحساب إذا دل على طلوع الهلال وإمكان رؤيته

فلهذا يحتمل أن يقال : لا يقبل الحاكم شهادته حتى يستفسره ، ويحتمل أن يقال ، إن

عدائته تمنعه من اعتماد الحساب ، ومن التوسط المانع من أداء الشهادة . مقتضى الحمل على

أنه مارأى وإنما تواتر عنده الخبر برؤيته : قال ، وهذا هو الأظهر ، وجزم به ابن أبى

الدم ، انتهى :

ومنها : قال السبكى ، إذا نقض الحاكم حكم أحد ، سئل عن مستنده ، وإنما لا يلزم

القاضى بيان السبب إذا لم يكن حكمه نقضاً :

ومنها : لو مات عن ابنين مسلم ونصرانى ، فقال كل : مات على دينى وأقام كل بينة .

أشترط في بيعة النصراني تفسير كلمة التصبر بما يختص به النصراني كالتثليث ، وهل بشرط  
في بيعة المسلم تبين ما يقتضيه الإسلام ؟ فيه وجهان لأنهم قد يتوهمون ، ليس بإسلام إسلاما  
ومنها : إذا ادعى دارا في يد رجل ، وأقام بيعة بملكها ، وأقام الداخل بيعة أنها ملكه  
هل تسمع مطلقا ، أو لابد من استناد الملك إلى سبب ؟ الأصح ، الأول وترجع على بيعة  
الخارج باليد :

ومنها : قال ابن أبي الدم ، شاع في لسان أئمة المذهب أن الشاهد إذا شهد باستحقاق  
زيد على عمرو درهما مثلا ، هل تسمع هذه الشهادة ؟ فيه وجهان : والمشهور فيما بينهم :  
أنها لا تسمع : قال ، وهذا لم أظفر به منقولاً مصرحاً به هكذا ، غير أن الذي تلقينته من  
كلام المراوذة وفهمته من مدارج مباحثهم ، أن الشاهد ليس له أن يرتب الأحكام على  
أسبابها ، بل وظيفته أن يقل ما سمعه منها من إقرار وعقد تباع أو غير ذلك أو ما شاهدته  
من التفويض والإتلاف : فينقل ذلك إلى القاضى ، ثم وظيفة الحاكم ترتيب المسببات على  
أسبابها : فالشاهد سفير ، والحاكم متصرف ، والأسباب المزممة محتاتف فيها ، فقد يظن  
الشاهد ما ليس بملزم سبباً للإلزام ، فكلفت نقل ما سمع أو رأى ، والحاكم مجتهد في ذلك  
انتهى :

وقال في المطلب : جمع بعض القهاء المواضع التي لا يقبل فيها الخبر إلا مفصلاً فبلغت  
ثلاثة عشر : أن الماء نجس ، وأن فلانا سفیه ، وأنه وارث فلان ، وأن بين هذين رضاع  
وأنه يستحق النفقة ، والزنا والإقرار به ، والردة ، والجرح ، والإكراه ، والشهادة على  
الشهادة :

وزاد غيره : أنه قذفه وأن المقلوب محصن وأنه شذيع ، وأنها مطلقا ثلاثا  
وقال الشيخ عز الدين :

### ضابط

هذا كله : أن الدعوى ، والشهادة ، والروية المترددة بين ما يقبل وبين ما لا يقبل ،  
لا يجوز الاعتماد عليها ، إذ ليس حملها على ما يقبل أولى من حملها على ما لا يقبل ، والأصل  
عدم ثبوت المشهود به والخبر عنه ، فلا يترك الأصل إلا بيقين ، أو ظن يعتمد الشرع على  
مثله :

### الشهادة على فعل النفس

فيه فروع :

منها : قول المرضعة : أشهد أنى أرضعته وفى الاكتفاء بذلك وجهان . أصحابهما :

القول والثاني لا ؛ لأنها شهادة على فعل النفس ، فلتقل إنه ارتضع منى .

ومنها : قول الحاكم بعد عزله : أشهد أنى حكمت بكذا ، وفيه وجهان : الصحيح عدم القبول :

ومنها : القسام إذا قسموا ثم شهدوا لبعض الشركاء على بعض ، أنهم قسموا بينهم واستوفوا حقوقهم بالقسمة ، والصحيح عدم القبول أيضا .

ومنها : لو شهد الأب وآخر أنه زوج ابنته من رجل ، وهى تنكر : قال السبكي : قياس المذهب أنها باطلة :

وقد فرق الأصحاب بين مسألة المرضعة ومسئلة الحاكم والقاسم ، بأن فعل المرضعة غير مقصود ، وإنما المقصود وصول اللبن الى الجوف ، وأما الحاكم والقاسم ففعلهما مقصود وبزكيان أنفسهما ، لأنه يشترط فيه عدالتهما :

قال السبكي : وزيادة أخرى في شرح كون فعل الحاكم والقاسم مقصودا ، أنه إنشاء يحدث حكما لم يكن ، لأن حكم الحاكم إلزام ويرفع الخلاف ، وقسمة القاسم تمييز الحين وهذه الأحكام حدثت من فعلهما من حيث هو فعلهما ، وأما فعل المرضعة فليس بإشياء بل فعل محسوس ولم يترتب عليه حكم الرضاع من حيث هو فعلهما ، بل ولا يترتب عليه أصلا بل على ما بعده وهو وصول اللبن الى الجوف حتى لو وصل بغير ذلك الطريق حصص المقصود .

فبان الفرق بين المرضعة والحاكم والقاسم :

قال : والذي يشبه فعل الحاكم والقاسم ، تزويج الأب فإنه إنشاء لعقد النكاح مرتب عليه : فإذا شهد به كان كشهادة الحاكم والقاسم سواء :

قال : وكذلك لو أن رجلا وكل وكبلا في بيع داره ومضت مدة يمكن فيها البيع ، ثم عزله ثم شهد مع آخر أنه كان باعها من فلان قبل العزل . ينبغي أن يكون مثل الحاكم ولم أرها منقولة :

وقد ذكر الأصحاب : حكم إقراره ، ولم أرهم ذكروا حكم شهادته ، انتهى كلام السبكي .

ومنها : الشهادة على الزنا ، قال الهروي في الأشراف يقول «أشهد أنى رأيت فلان زنا بفلانة ، وغيب فرجه في فرجها» .

وقال الرافعي في الجرح : يشترط التعرض لسبب رؤية الجرح أو سماعه ، فلا بد أن يقول «رأيت زنى» و«سمعته يقذف» ومقتضى ذلك ، الاتفاق على قبول هذه الصيغة في الجرح :

ومنها : قال ابن الرزعة في الكفاية : إن احتمال الشهادة على الإقرار من غير استدعاء ولا حضور عنده قال في شهادته «أشهد أنى سمعته يقر بكذا» ولا يقول «أقر عندى» :

١ قال السبكي : وهو في الحاوي للماوردي : هكذا قال : ورأيت أيضا في أدب القضاء للكرائسي صاحب الشافعي :

ومنها : قال ابن أبي الدم : يقول شاهد النكاح « حضرت العقد الجارى بين الزوج والمزوج ، وأشهد به » ومن الناس من يقول « أشهد أنى حضرت » واللفظ الأول أصوب ولا يبعد تصحيح الثانى ، وهو قريب من الخلاف فى المرضعة :

قال . ومثل هذا شهادة المرء برؤية الهلال : أن يشهد أن هذه أول ليلة من رمضان فيكتفى به استنادا إلى رؤية الهلال ، وإن قال « أشهد أنى رأيت » فقيه النظر المتقدم .

قال السبكي : ويخرج منه أن فى « أشهد أنى رأيت الهلال » خلافا ، كالمرضعة : والصحيح القبول : قال : ولستنا نوافق على ذلك ، بل نقبل قطعا ، وأيس كالمرضعة ،

قال : ومن صرح بقبول « أشهد أنى رأيت الهلال » القاصى حسين ، والإمام ، والرافعى ، والمهروى فى الأشراف ، وابن سراقه من متقدمى أصحابنا . قال : ولا ريب فى ذلك ، ولا أعلم أحدا من العلماء قال بأنه لا يقبل ، وإنما هو بحث يجرى بين الفقهاء ، وهو بين الفساد دليلا وتقلا :

قال : والسبب الذى أوجب لهم ذلك : ظن أنه مثل مسألة المرضعة من جهة أنه أمر محسوس يترتب عليه حكم :

قال : وليس كذلك : ووجه الالتباس : أن فعل المرضعة على الجملة ، فعل يترتب عليه أثر ، وأما رؤية الشاهد فليست فعلا ، وإنما هى إدراك ، والإدراك من نوع العلوم لا من نوع الأفعال : وتخصيص الشاهد عليها تحقيق لثيقته وعلمه :

قال : وقد ذكر الأصحاب تعرض الشاهد للاستفاضة إذا كانت مستندة ، واختلفوا فى قبوله ولا يتوهم جريان ذلك هنا ، لما فى التعرض للاستفاضة من الإيدان بعدم التحقق عكس التعرض للرؤية فإنه يؤكد التحقيق : انتهى :

### ضابط

لا تقبل شهادة التائب قبل الاستبراء ، إلا فى صور :  
أحدها : شاهد الزنا إذا وجب عليه الحد لعدم تمام العدد وتاب ، يقبل فى الحال مع غير استبراء على المذهب :

الثانى : قاذف غير المحصن :

الثالث : الصبي إذا فعل ما يقتضى تفسيق الباطن : ثم تاب وبلغ تائبا : لم يعتبر فيه الاستبراء :

الرابع : غفلى الفسق إذا تاب وأقر وسلم نفسه للحد . ذكره الماوردي والرويانى :

قال في المهات : وهو ظاهر : قال البلقيني : وهو متجه ؛  
الخامس : المرتد : ذكره الماوردي ؛  
ومما لا يحتاج فيه إلى الاستبراء في غير الشهادة ؛  
القاضي إذا تعين عليه القضاء ، وامتنع : عصي : فلو أجاب بعد ذلك ولي ولم يستبرأ ،  
لأنه لا يمتنع إلا متولاً ؛  
والولي إذا عضل عصي : فلو زوج بعد ذلك صبح بلا استبراء ؛  
والغارم في معصيته يعطى إذا تاب :

### فائدة

لنا صورة يجب فيها على شاهد الزنا أن يؤدي الشهادة به ، وذلك إذا تعلق بتركه حد  
كما إذا شهد ثلاثة بالزنا ، ذكره الماوردي والرويانى ، ونقله في الكفاية ؛  
قال الأسنوى : وهو ظاهر :

### باب الدعوى والبيّنات

قال الماوردي في الحاوى : الدعوى على ستة أضرب : صحيحة ، وفاسدة ، ومجملة  
وناقصة ، وزائلة ، وكاذبة ؛

فالصحيحة : ما استجمعت فيها شروط الدعوى ؛

والفاسدة : ما اختل متها شرط في المدعى ، كما إذا ادعى المسلم نكاح الجوسية ؛  
أو الحر المومس نكاح أمة ، أو في المدعى به ، كدعوى الميثة ، والخمر ، أو سبب الدعوى  
كدعوى الكافر شراء المصحف ، والمسلم ، وطلب تسليمه ، وكذلك من ذكر سببها باطلا  
لاستحقاقه ؛

والمجملة : كقوله : لى علمه شيء ، وهى الدعوى بالمجهول ، فلا تسمع : إلا في  
صور ستأتى ؛

والناقصة : إما لنقص صفة ، كقوله : لى عليه ألك ، ولا يبين صفتها ، أو شرط  
كدعوى النكاح من غير ذكرولى ، وشهود ، وكلاهما لا تسمع : إلا دعوى الممر في ملك  
للغير ، أو حق إجراء الماء ، فلا يشترط تعيين ذلك بحد ، أو ذرع ؛  
بل يكفى تحديد الأرض ، والدار ؛

والزائدة : تارة لاتفسد ، نحو ابنته في سرق كذا ، أو على أن أردّه بغيب إذا  
وجد ، وتارة تفسد ، نحو : ابنته على أن يقبلنى إذا استقلته ؛

والسكاذبة : هى المستحيلة : كمن ادعى بمكة أنه تزوج فلانة آمن بالبصرة ؛

### قاعدة

كل أمين : من مرتين ، ووكيل ، وشريك ، ومقارض ، وولي محجور ، وملتقط لم يملك ، وملتقط لقيط ، ومستأجر ، وأجير : وغيرهم ، يصدق باليمين في التلف على حكم الأمانة إن لم يذكر سببا ، أو ذكر سببا خفيا .  
فإن ذكر سببا ظاهرا غير معروف فلا بد من إثباته ، أو عرف عمومه لم يحتج إلى يمين ، أو عرف دون عمومه يصدق بيمينته :  
وكل أمين مصدق في دعوى الرد على من ائتمنه إما جزما ، أو على المذهب ، إلا المرتين والمستأجر :

### قاعدة

إذا اخلفت الغارم والمغروم له في القيمة ، فالقول قول الغارم . لأن الأصل براءة ذمته ،

### قاعدة

إذا اختلفت الدافع والقابض في الجهة : فالقول قول الدافع ، إلا في صور:  
الأولى : بعث إلى بيت من لادين عليه شيئا . ثم قال : بعثته بعوض ، وأنكر المبعوث إليه فالقول قوله . قاله الرافعي في الصداق :  
الثانية : عجل زكاة ، وتنازع هو والقابض في اشتراط التعجيل ، يصدق القابض على الأصح :  
الثالثة : سأله سائل وقال : إني فقير ، فأعطاه : ثم ادعى دفعه فرضا ، وأنكر الفقير صدق الفقير : لأن الظاهر معه ، بخلاف ما إذا لم يقل إني فقير : فالقول قول الدافع قاله القاضي حسين :

### مسائل الدعوى بالمجهول حمس وثلاثون مسألة

جمعها قاضي القضاة جلال الدين البلقيني ، ونقها من خطه شيخنا قاضي القضاة حلم الدين عنه :  
الأولى : دعوى الوصية بالمجهول صحيحة : فإذا ادعى على الوارث أن مورثك أوصى لي بثوب ، أو بشيء . سمعت :  
الثانية : الاقرار بالمجهول : تسمع الدعوى به على المعتبر :  
قال الرافعي : ومنهم من تنازع كلامه فيه ، وفيما ذكر نظره فان الأرجح عنده أنه إذا أقر بمجهول حبس لتفسيره ، ولا يحبس إلا مع صحة الدعوى :

الثالثة : المفوضة إذا حضرت لطلب الفرض من القاضى تقريرا على أنه لا يجب المهر بالعقد ، فانها تدعى بمجهول ٥

الرابعة : المتعة فيما إذا حضرت المفارقة بسبب من غير جهتها التي لاشطرها ، أوها الكل بطلبها ، فانها تدعى بها من غير احتياج إلى بيان ، ثم القاضى يوجب لها ما يقتضيه الحال من يسار وإعسار ، وتوسط ٥

الخامسة : النفقة تدعى بها الزوجة على زوجها من غير احتياج إلى بيان ، ثم القاضى يوجب ما يقتضيه الحال من يسار ، وإعسار ، وتوسط ٥

السادسة : الكسوة ٥

السابعة : الأدم كذلك ٥

الثامنة : اللحم كذلك ، ويلتحق بهذه الأربعة : سائر الواجبات للزوجات ٥

التاسعة : نفقة الخادم ٥

العاشر : كسوته وأدمه ٥

الحادية عشرة : الدعوى على العاقلة بالدية ، تختلف فرضها بحسب اليسار والتوسط فتجوز الدعوى بها من غير احتياج إلى بيان والقاضى يفرض ما يقتضيه الحال ٥

الثانية عشرة : الدعوى بالغرة لا يحتاج فيها إلى بيان ، والقاضى يوجب غرة متقومة بنحو من الإبل ٥

الثالثة عشرة : الدعوى بنفقة القريب لا يحتاج إلى بيان ، والقاضى يفرض ما يقتضيه الكفاية ٥

الرابعة عشرة : الدعوى بالحكومة ٥

الخامسة عشرة : الدعوى بالأرض عند امتناع الرد بالعيب القديم ٥

السادسة عشرة : الدعوى بأن له طريقا في ملك غيره ، أو إجراء ماء في ملك غيره ٥

٧ قال الهروي الأصح : أنه لا يحتاج إلى إعلام قدر الطريق والمجرى ، ويكفى تحديد الأرض التي يدعى فيها ،

السابعة عشرة : الواحد من أصناف الزكاة في البلد المحصور أصنافه ، يدعى على المالك استحقاقه ، ثم القاضى يعين له ما يراه مما يقتضيه حاله شرعا ٥

وقد تعدد هذه الصورة بحسب الأصناف ، من جهة أن العامل يدعى استحقاقا ، والقاضى يفرض له أجره المثل ٥ وكذا الغازى يفرض له ما يراه لائقا بحاله فتبلغثمانية صور ٥

الثامنة عشرة : شاهد الوقعة يطلب حقه من الغنيمة ، ويدعى بذلك على أمير السرية والامام يعين له ما يقتضى الحال ٥

التاسعة عشرة : مستحق الرضخ المستحق يطلب حقه من الغنيمة ، كذلك ، وكذلك فيما إذا انفرد النساء ، والصبهان ، والعبيد بغزوة ٥

العشرون : المشروط له جارية مبهمة في الدلالة على القلعة : يدعى بها على أمير السرية والإمام يعين له جارية من الموجودات : في القلعة ٥

الحادية والعشرون : مستحق السلب إذا كان للمسلوب جنائب ٥ فإنه يدعى على أمير السرية عند الامام بحقه من جنينة قتيله ، والإمام يعين له ما يراه على الأرجح ٥

الثانية والعشرون : مستحق الفداء يدعى على عمال الفداء ، والغنيمة حقه ، والامام يعطيه ما تقتضيه حاجته ٥

الثالثة والعشرون : من يستحق الخمس سوى المصالح ، وذوى القربى يدعى ، وأحد منهم على عمال الفداء حقه ، والامام يعطيه ما يراه ما يقتضيه حاله شرعا ٥

وقد تتعدد هذه الصور إلى ست بحسب بقية الأصناف ، والفداء ، والغنيمة ٥

الرابعة والعشرون : من سلم عينا إلى شخص : فحجدها ، وشك صاحبها في بقائها فلا يدري : أبطال بالعين ، أو بالقيمة ؟ فالأصح : أن له أن يدعى على الشك ، ويقول لي عنده كذا فان بقى فعليه رده ، وإن تلفت قيمته ، إن كان متقوما ، أو مثله ، إن كان مثليا ٥

الخامسة والعشرون : الوارث الذى يؤخذ في حقه بالاحتياط : يدعى على من في يده المال حقه من الإرث ، والقاضى يعطيه ما يقتضيه الحال .

وقد تتعدد هذه الصور بحسب المفقود . والخنى ، والحمل إلى ثلاث ٥

السادسة والعشرون : المكاتب . يدعى على السيد ما أوجب الله إتياءه وحطه والقاضى يفعل ما يقتضيه الشرع ٥

السابعة والعشرون : من يخضر لطلب النهر ، وهذه غير المفوضة . لأن المفوضة تطلب الفرض .

وقد تتعدد هذه الصورة بحسب الأحوال : من فساد الصداق ، ووطء الشبهة ، ووطء الأب جارية ابنه ، ووطء الشريك ، والمكرهه : إلى خمس صور :

فان قيل : هذه يحتاج فيها إلى التعيين . لأن الذى سبق في المفوضة إنما هو تفرير على أنها لا يجب لها بالعقد ، فدل على أنه إذا قلنا : يجب بالعقد ، يجب بالتعيين ٥

قلنا : ليس ذلك بمراد ، وإنما المراد بذلك : أن على قول الوجوب بالعقد تطالب بالمهر لا بالفرض على أحد الوجهين كما ذكروه في نأب الصداق من أنا إذا قلنا : لا يجب

المهر بالعقد وهو الأظهر قلها المطالبة بالفرض : فإذا أوجبه بالعقد : فن قال : يتشطر بالطلاق قبل المسيس ، وهو المرجوح : قال : ليس لها طلب الفرض ، لكن لها طلب المهر نفسه ، كما لو وطئها ووجب مهر المثل تطالب به لا بالفرض ، ومن قال : لا يتشطر قال : لها طلب الفرض .

وطلب الفرض والمهر ، كلاهما لا ينفك عن جهالة ، والقاضى ينظر فى مهر المثل بما يقتضيه الحال .

الثامنة والعشرون : زوجة المولى . تطالبه بالفيئة ، أو الطلاق :

التاسعة والعشرون : جنابة المستولدة : بعد الاستيلاء : يدعى فيها على الذى استولدها بالفداء الواجب ، والقاضى يقضى بأقل الأمرين : من قيمتها ، والأرش ، وكذلك إذا قتل السيد عبده الجانى ، أو أعنته ، إذا كان موسراً فإنه يلزمه الفداء ، ويدعى به ، والقاضى يقضى بأقل الأمرين :

وإذا أزدت الصورتان انتهت إلى ثلاث :

الثلاثون : يلزمه إذا جنى على عبد فى حال رقه فقطع يده مثلاً ، ثم عتق ومات بالسرية : فوجبت فيه دية حر : فإن للسيد فيها على أصح القولين أقل الأمرين : من كل الدية ونصف الدية : فإذا ادعى السيد على الجانى يطالبه بحقه من جهة الجنابة والقاضى يقضى له ما يقتضيه الحال :

الحادية والثلاثون : إذا قطع ذكر خنى مشكل ، وأنتيه ، وشفره ، وقال : عفوت عن القصاص وطلب حقه من المالك : فإنه يعطى المتيقن ، وهو دية الشفرين : وحكومة الذكر ، والأنثيين : فهذا يدعى به مبهما ، والقاضى يعين ما يقتضيه الحال : وفيه صور أخرى : فيها الأقل بمداها يكثُر العدد .

الثانية والثلاثون : دعوى الطلاق المهم جائزة ، ويلزم الزوج بالبيان إذا نوى هينة وبالتيهين إذ لم ينو ، فإن امتنع حبس :

الثالثة والثلاثون : جنى على مسلم فقطع يده خطأ مثلاً ثم ارتد المحجروح ومات بالسرية فإنه يجب المالك على أصح القولين : والمنصوص ، أنه يجب أقل الأمرين ، من الأرش ، ودية الذنوس : فيدعى مستحق ذلك على الجانى بالحق والقاضى يقضى بما يقتضيه الحال : ويلحق بهده : ما يباظرها من الجنائيات ، مما فيه أقل الأمرين .

الرابعة والثلاثون : إذا استخدم عبده المتزوج المكتسب ، فإن عليه أقل الأمرين ، من النفقة ، وأجرة الخدمة . فدعى زوجته على السيد نفقتها . والقاضى يوجب لها ما يقتضيه الحال .

الخامسة والثلاثون : إذا أوصى لزيد وللفقراء بألف درهم مثلاً ، فإن لزيد أن يدعى

على الوارث بجمته مهما ، والقاضي يقضى له بمذهبه بناء على أن المستحق له أقل منه وكل ما فيه أقل الأورين في غير الجنائيات . يستأد حكمه مما سبق .

وكل ما فيه أقل متمول من غير ما ذكر يستأد حكمه ما ذكر ، والله تعالى أعلم .

وقال الغزى في أدب القضاء : الدعوى بالمجهول تضح في مسائل :

منها : كل ما كان المطلوب فيه موقوفا على تقدير القضى ، فإن الدعوى بالمجهول

تسمع فيه ، كالمفوضة تطلب القرض والراهب طلب الثواب ، إذا قلنا بوجوبه .

ومنها : الحكومات والمتعة ودعوى الكسوة والنفقة ، والأدم من الزوجة والقريب :

ومنها : الوصية والإقرار :

ومنها : ما ذكره التفتك في ذوايه : أنه لا تسمع الدعوى المجهول إلا بالإقرار فالغصب

إذا ادعى أنه غصب منه ثوبا مثلا .

ومنها : دعوى المهر على ما صححه الهروى وجزم به شريح الرويانى وقال أبو على

الثقفى ، لا بد من ذكر قدره :

قال الغزى : وقد يقال ، إن كان المرور مستحقا في الأرض من كل جوانبها فالأمر

كما قال الهروى ، وإن كان حقة منحصرا في جهة من الأرض ، وهو قدر معلوم ، فيتمج .

ماقاله الثقفى :

ومنها : قال ابن أبي الدم ، إذا ادعى إبلا في دية ، أو جنينا في غرة ، لم يشترط ذكر

وصفها لأن أوصافها مستحقة شرعا :

ومنها : ذكر الرافعى في الوصايا ، أنه لو بلغ الطفل وادعى على وليه الإسراف في النفقة

ولم يعين قدرا ، فإن أولى يصدق بيمينه ، وظاهره سماع هذه الدعوى المجهولة ، لكنه

قال في المساقاة : إذا ادعى المالك خيانة العامل ، فإن بين قدر ما خان به سمعت دعر •

وصدق العامل بيمينه ، وإلا فلا تسمع الدعوى للجهالة انتهى :

قال الغزى : وينبغي أن يكون كذلك في المسألة قهبا ،

### قاعدة

إذا نكل المدعى عليه : ردت اليمين على المدعى ولا يحكم بمجرد النكول إلا في صور :

منها : إذا طلب الساعى الزكاة من المالك ، فادعى أنه بادر في أثناء الحول ، وأتمه

الساعى : يحلفه ندبا ، وقيل : وجوبا فعلى هذا إذا نكل ، والمستحق غير محصور .

أخذت منه الزكاة ولا يحلف الساعى ولا الإمام :

ومنها : الذى إذا غاب وعاد مسلما ، وادعى أنه أسلم قبل السنة وأكر عامل العزبة .

فقيه ما فى الساعى :

ومنها : إذا مات من لا وارث له ، فادعى الحاكم أو منتهوبه على إنسان بدين للميت وجد في تذكرته فأذكر ونكل . فقيل : يقضى بالنكول وصحح الرافي أنه يجبس حتى يقرأ ويحلف .

ومنها : قيم المسجد والوقف ، إذا دعى للمسجد أو لالوقف ونكل المدعى عليه فهل يرد على المباشر ؟ أوجه : أرجحها عند الرافي : التفرة بين أن يكون باشر سبب ذلك بنفسه فترد أولا فلا فلو ادعى إتلاف مال الوقف ونكل ، لا ترد ثم قيل يقضى بالنكول وتبل يجبس حتى يقرأ ويحلف .

ومنها : لو ادعى الأسير استعجال الإنبات بالدواء حلف ، فان أبي ، نص الشافعي أنه يتبل وهذا قضاء بالنكول .

### صنابط

كل من ثبت له يمين فوات ، فانها تثبت لوارثه إلا في صورة :  
وهي : ما إذا قالت الزوجة نقلتني ، فقال بل أذنت لحاجة فانه يصدق ، فان مات لم يصدق الوارث ، بل هي على المذهب .

### قاعدة

قال الروياني في الفروق : كل ما جاز الإنسان أن يشهد به فله أن يحلف عليه ، وقد لا يجوز العكس في صور :  
نما : أن يخبره الثقة أن فلانا قتل أباه أو غصب ماله ، فانه يحلف ولا يشهد : وكذا لو رأى يخط مورثه أن له ديننا على رجل أو أنه قضاه فله الحلف عليه إذا قوى عنده صحته ولا يشهد بمثل ذلك لأن باب اليمين أوسع من باب الشهادة ، إذ يحلف الفاسق ولعبد ومن لا تقبل شهادتهم ولا يشهدون .

### قاعدة

اليمين في الإنبات على البت مطلقا ، وفي النفي كذلك إن كان على نفي فعل نفسه ، أو عبده أو دابته اللذين في يده . وإن لم يكونا ملكه وإلا فعلى من نفي العلم :  
وقال في له طلب : كل يمين على البت ، إلا نفي فعل الغير وهو ضابط مختصر ومع ذلك نقض بما ادعى المودع التلف ولم يحلف ، فان المذهب أن المودع يحلف على نفي العلم .

### قاعدة

لا تسمع الدعوى و لينة بملك سابق ، كقولهم : كانت ملكه أمس مثلا حتى يقولوا ولم يزل أو لانعلم مزيلا ، إلا في مسائل :

منها : إذا ادعى أنه اشتراه من الخصم من سنة مثلا، أو أنه أقر له به من سنة ، أو يقول للمدعى عليه للمدعى ، كان ملكك أمس وهو الآن ملكي فيؤاخذ بلفظه ؛  
ومنها : إذا شهدت بيعة أحدها بأن هذه الدابة ملكة نتجت في ملكه ، فإنها تقبل ، وتقدم على بيعة الآخر إذا شهدت بالملك المطلق ، لأن بيعة التاج تنفى أن يكون الملك لغيره والفرق بين ذلك وبين مالو شهدت بملكه من سنة مثلا : أن تلك شهادة بأصل الملك ، فلا يقبل حتى يثبت في الحال ، والشهادة بالتاج شهادة ببناء الملك وأنه حدث من ملكه ، فلم يفتقر إلى إثبات الملك في الحال .

فلو شهدت أنها بنت دابته فقط ، لم يحكم له بها لأنها قد تكون بنت دابته وهي ملك لغيره بأن يكون أوصى بها للغير وهي حمل ؛  
ومثله : الشهادة بأن هذه الثمرة حصلت من شجرته في ملكه ، وأن هذا الغزل حصل من قطنه والفرخ من بيضته والخبز من دقيقه ، ولا يشترط هنا أن يقولوا وهو في ملكه ، كما شرطناه في الدابة ؛

ومنها : لو شهدت بأنه اشتراها من فلان وهو يملكها ، فالراجح قبول هذه البيعة ، بخلاف الشهادة بملك سابق ، وإن لم يقولوا : إنها الآن ملك المدعى ويقوم مقام قولهم «وهو يملكها» قولهم «وتسلمها منه ، أو سلمها إليه» ؛  
ومنها : إذا ادعى أن مورثه توفي وترك كذا وأقام بيعة به ، فالأصح أنها تقبل وليست كالشهادة بملك سابق ؛

ومنها : لو شهدت بأن فلانا الحاكم حكم للمدعى بالعين ولم يزيدوا على ذلك ، فإنه يحكم له بالعين لأن الملك ثبت بالحكم ، فيستصحب إلى أن يعلم زواله وقيل : يشترط أن يشهد بالملك في الحال ؛

### قاعدة

لا تلتق الشهادة أن إلا أن يطابقا لفظا ومعنى ومحلا ، كما إذا شهد واحد بالإبراء وآخر بالتحليل ، فإنها تلتق وتسمع ؛  
ومن فروع عدم التلقين : مالو شهد واحد بالبيع وآخر على إقراده به أو واحد بالملك للمدعى وآخر على إقرار ذى اليد به له ؛

### قاعدة

مالا يجوز للرجل فعله بانفراده لا يجوز له أن يطلب استيفاءه أن يدعى به كالتقصاص المشترك بين الاثنين ، وكاسترداد نصف ودیعة استودعها اثنان ، في أحد القوين ؛  
ومنه مشكلة الدعوى في الأوقاف بسبب الربح ونحوه .

قال الأزرعي : الظاهر - فقها لانقلا - أنها تسمع ، والبيئة على الناظر دون المستحق ، كولي الطفل ؛ قال : فلو كان الوقف على جماعة معينين لاناظر لهم ، بل كل واحد ينظر في حصته بشرط الواقف فلا بد من حضور الجميع ، فلو كان الناظر عليهم القاضي فلا بد من حضورهم لتكون الدعوى والحكم في وجه المستحق .

### قاعدة

كل من كان فرعا لغيره لم تسمع دعواه بما يكذب أصله ،  
فنه : أو ثبت إقرار رجل بأنه من ولد العباس بن عبد المطلب ومات ، فادعى ولده  
أنه من نسل علي بن أبي طالب لم تسمع دعواه كما أفتى به ابن الصلاح ،

من تسمع دعواه في حالة ولا تسمع في أخرى

وفيه فروع :

منها : لا تسمع دعوى العبد على سيده أنه أذن له في التجارة ، فان اشترى شيئا وجاء  
البائع يطلب ثمنه ؛ فأنكر السيد الإذن وحلفت ، فللعبد أن يدعى على سيده مرة أخرى ،  
وجاء أن يقر ، فيسقط الثمن عن ذمته ؛

ومنها : لا تسمع دعوى الأمة الاستيلاء من السيد ، قاله الرافعي ؛  
قال السبكي في الحلبيات : ومحلها إذا أرادت إثبات نسب الولد ، فان قصدت إثبات  
أمية الولد لم يتنع بيعها وتعتق بموته ، سمعت وحلفت ؛

ومنها : إذا حضر شخص ويده وصية من شخص وفيها أقارير ووصايا سمعت دعواه  
لإثبات أنه وصى فقط ، فأما الوصايا والأقارير فلا تسمع دعواه فيها للمستحقين ، لأنه  
لا ولاية له عليهم ، صرح به الدبيلي ؛

ومنها : قال شريح الروياني ، إذا ادعى شخص على آخر أنه يدعى عليه مالا أو غصبا  
أو شراء شيء منه ، لم تسمع ؛ لأنه إخبار عن كلام لا يضر ، فلو قال : إنه يدعى ذلك  
ويقطع عن أشغاله ويلازمه ، وليس له عليه ما يبدعه ، ولا شيء منه أو يطالبه بذلك بغير  
حق ، سمعت ؛

وقال الشافعي : لو حضر رجلان وادعى كل منهما دارا وأنها في يده لم تسمع الدعوى  
فان قال أحدهما : هي في يدي ، وهذا يعترض على فيها بغير حق ، أو يمنحني من سكنها  
سمعت .

وفال الماوردي : إذا ادعى أنه يعارضه في ملكه ، لم تسمع إلا أن يقول : إنه يتضرر  
في بدنه بما لزمته له أو في ملكه بمنعه التصرف فيه ، أو في جاهه بشياع ذلك عليه : فتسمع

ويشترط بيان ما تضرر به من هذه الوجوه ، وأنه يعارضه في كذا بغير حق ، فيوجه الحاكم المنع إليه .

قال الغزى : ويؤخذ من هذا دعوى المعارضة في الوظائف بغير حق ، فتسمع بالشرط المذكور : فإذا ثبت ذلك بطريقه منع الحاكم من المعارضة .

### قاعدة

لا بد في الدعوى على الغائب من يمين مع البيينة وجوبا على الأصح .

ويستثنى مسائل :

منها : لو كان للغائب وكيل حاضر ، فلا حاجة إلى اليمين مع البيينة على الأصح .  
ومنها : لو ادعى وكيل غائب دينا له على ميت ، ولا وارث له إلا بيت المال وثبتت وكالاته والدين ، فيسقط اليمين هنا : كما قالوه فيها لو ادعى وكيل غائب على غائب أو حاضر : قاله المسبكي .

ومنها : لو وكل وكيلًا بشراء عقار في بلد آخر ، فاشتراه من مالكة هناك وحكم به حاكم ونفذه آخر ثم أحضره إلى بلد التوكيل ، فطلب من حاكم بلده تفضيله : فإذ ينفذه ولا يمين على الموكل ، كما أفتى به جمع ممن عاصر النووي ، مع أنه قضاء على غائب .  
ومنها : لو شهدا حصة على إقرار غائب أنه أعتق عبدا له حكم عليه بالعتق من غير سؤال العبد ولا يحتاج إلى يمين ، قاله ابن الصلاح .

قال الغزى : ويجيء مثله في الطلاق وحقوق الله تعالى المتعلقة بشخص معين .  
ومنها : لو كانت الحجة شاهدا ويمينا : ففي وجه أنه لا يحتاج إلى يمين آخر والأصح خلافه .

### الصور التي لا تسمع فيها دعوى

من ليس بولي ولا وكيل حقا لغيره قصد التوصل إلى حقه  
منها : لو اشترى أمة ثم ادعى على البائع أنه غصبها من فلان ، وأقام بيينة على إقراره قبل البيع بذلك ، سمعت : لأنه يثبت حقا لنفسه وهو فساد البيع .  
ومنها : لو أحضر شخصا إلى مجلس القاضي ، وقال : لي على فلان الغائب دين ، وهذا وكيله ، وغرضي أن أدعى في وجهه ، وأنكر الحاضر الوكالة : ففي وجه : تسمع لأن له فيه غرضا ، وهو الخلاص من اليمين للحكم ، ولكن الأصح خلافه

### قاعدة

في الحديث « البيينة على المدعى واليمين على من أنكر » أخرجه بهذا اللفظ البيهقي

من حديث ابن عباس .

قال الرافعي : وضابط من يحلف أنه كل من يتوجه عليه دعوى ضحيحة ، ويقال أيضا : كل من توجهت عليه دعوى أو أقر بمطاوبها ألزم به فأنكر ، يحلف عليه ، ويقبل منه ٥

وجزم بهذه العبارة في المحرر والمنهاج :

ويستثنى من هذا الضابط صور :

منها : القاضى لا يحلف على تركه الظلم في حكمه :

ومنها : الشاهد لا يحلف أنه لم يكذب ٥

ومنها : لو قال المدعى عليه أنا صبي ، لم يحلف ، وبوقت حتى يبلغ :

ومنها : في حدود الله تعالى .

ومنها : منكر أن المدعى وكيل صاحب الحق .

ومنها : الوصى .

ومنها : القيم ٥

ومنها : السفه في إتلاف المال ، لا يحلف على الأصح :

ومنها : منكر العتق إذا ادعى على من هو في يده أنه أعتقه ، وآخر : أنه باعه منه ،

فأقر بالبيع ٥ فإنه لا يحلف للعبد : إذ لو رجع لم يقبل ، ولم يغرم ٥

ومنها : إذا ادعت الجارية الاستيلاء وأنكر السيد أصل الوطاء : فالأصح في أصل

الروضة : أنه لا يحلف ، وحمله السبكي على ما إذا كانت المنازعة لاثبات النسب ٥ كما

تقدم ٥

ومنها : من عليه الزكاة إذا ادعى مسقطا ، لا يحلف وجوبا على الأظهر ٥ مع أنه لو

أقر بالدعوى ألزم ٥

ومنها : لو حضر عند القاضى ، وادعى أنه بلغ رشيدا ، وأن أباه يعلم ذلك وطلب

يمينه ، لا يحلف الأب ، على الصحيح ٥ مع أنه لو أقر بذلك انزل عنه .

مالا يثبت إلا بالاقراء ولا يمكن ثبوته بالبينة

فيه فروع :

منها : القتل بالسحر ٥ يثبت بالإقرار دون البينة ، لعدم إمكان إطلاعها عليه ٥

كذا قاله الرافعي وغيره . قال ابن الرفعة : ويمكن ثبوته بالبينة ، بأن يقول : سحرته

بالنوع الفلاني من السحر ٥ فيشهد عدلان كانا من أهل السحر ثم تابا : أن هذا النوع

يقتل .

ومنها : قال الرافعي : إنما تثبت شهادة الزور بأقرار الشاهد أو علم القاضى ، بأن

شهدوا بشيء يعلم خلافه ، ولا تثبت بقيام البينة : لأنها قد تكون زورا :

ومنها : وضع الحديث ، لا يثبت بالبينة بل باقرار الواضع ،  
ومنها : النسب والحج عن الغير : لكن صرحوا بأنه لو قال لعبده : إن حججت  
في هذا العام فأنت حر . فأقام بيته على حجه ، سمعت وصق . قال الغزى : ولعل المراد  
إقامتها على أنه رؤى بعرقه وتلك المشاهد ، لأنه حج ،

مالا يثبت إلا بالبينة ولا يثبت بالافرار

وهو كل موضع ادعى فيه على ولى ، أو وصى ، أو وكيل ، أو قيم ، أو ناظر  
وقف :

من يقبل قوله بلا يمين

فيه فروع :

منها : من ادعى مستقلا للزكاة ، كما تقدم ،  
ومن صورته : أن يقول المالك : هذا التناج بعد الحول ، أو من غير النصاب ،  
وقال الساعى : قبله ، أو منه ، فالقول قول المالك : لأن الأصل براءته ، فان اتهمه  
الساعى ، حلفه : وهل يمين مستحبة أو واجبة ؟ وجهان : أصحهما الأول ،  
وكذا لو قال : لم يحل الحول ، أو بعث المال أثناءه : ثم اشترته ، أو فرقت الزكاة  
بتمضى : أو هذا المال وديعة عندي ، لا ملكي ، وكذبه الساعى ، في الصور كلها ،  
ومنها : لو اكترى من يبيع عن أبيه مثلا : فقال المكبرى : حججت : قال الديبيل  
يقبل قوله ، ولا يمين عليه ولا بيعة : لأن تصحيح ذلك بالبينة لا يمكن ،  
وكذا لو قال للأجير : فقد جامعته في إحرامك فأفسدته : لم يحلف أيضا ، ولا تسمع  
هذه الدعوى ، فلو أقام بيته بجماعة وقال : كنت ناسيا : قبل قوله ، ولا يمين عليه ،  
وصحح حجه : واستحق الأجرة ،

وكذا لو ادعى أنه جاوز الميقات بغير إحرام ، أو قتل صيدا في إحرامه . ونحو ذلك  
لم يحلف ، لأنه من حقوق الله تعالى ، وهو أمين في كل ذلك : انتهى ،  
ومنها : إذا طلب الأب والجد الاعفاف ، وادعى الحاجة ، فانه يصدق بلا يمين ،  
إذ لا يابق بمنصبه تحليفه في مثل ذلك .

ومنها : لو ادعى على القاضى أنه حكم بعبدين : فانه يصدق بلا يمين ، فيما صححه  
الرافعى ، وواقفه النوى في الروضة في الدعوى وخالفه في القضاء ،  
واختار السبكي والبهقينى ما صححه الرافعى ،

من يقبل قوله في شيء دون شيء

فيه فروع:

منها : المطلقة ثلاثا ، إذا نكحت زوجا وادعت أنه أصابها : يقبل في حملها للزوج الأول : لاني استحقاق المهر على الزوج الثاني :

ومنها : العتق إذا ادعى الوطء قبل قوله ، لدفع الفسخ ، لالثبوت العدة والرجعة فيه لو طلق :

ومنها : المتزوجة بشرط البكارة فادعت زوالها بوطئه : تقبل : لعدم الفسخ ، ويقبل الزوج لعدم تمام المهر :

ومنها : مدعى الاتفاق ؛ وقد علق الطلاق على تركه : تقبل في عدم وقوع الطلاق ، وتقبل الزوجة في عدم سقوط النفقة : على ما قاله القاضي :

ومنها : المولى : إذا ادعى الوطء يقبل في عدم الطلاق عليه ؛ ولا يقبل في ثبوت الرجعة : لو طلق وأرادها ، على الصحيح ؛ لأننا إنما قبلنا قوله في الوطء للضرورة ، وتعدر البينة :

ومنها : الوكيل : يدعى قبض الثمن من المشتري وتسليمه إلى البائع : يقبل قوله : حتى لا يلازمه الغرم ؛ إذا أنكر الموكل ، لو استحق المبيع ورجع بعهدته عليه . لم يكن له أن يغرّم الموكل ، لأننا إنما جعلناه أمينا وقبائنا قوله في أن لا يغرّم شيئا بسبب ما أؤتمن فيه : فأما في أن يغرّم المؤتمن شيئا فلا ؛

ومنها : إذا أوضحه ووضعته ، ورفع الحاجز ؛ وقال : رفعته قبل الاندماك ، فعاد الأرشان إلى واحد ؛ وقال وقال المحبني عليه ؛ بل بعده فعليك أرش ثالث : إصدق المحبني عليه في استقرار الأرشين ، ولا يصدق في ثبوت الثالث على الصحيح ؛ لأننا إنما قبلناه في عدم سقوط ماوجب فلا نقبله في ثبوت مال على الغير لم يثبت موجهه ؛

## باب الكتابة

ضابط

المكاتب أقسام :

الأول : كالحجر جزما فيما هو مقصود الكتابة : كإيبيع ، والشراء ، ومعاملة السيد والنفقة عاياه من كسبه ؛

الثاني : كالقن جزما : في بيعه برضاه ؛ وقتله ؛

الثالث : كالحجر على الأصح . في منع بيعه ، وعدم الخنث إذا حلفت لأملاك له ؛ وله مكاتب :

الرابع : كالتن على الأصح فنظره لسيدته : حيث لا وفاء معه :

### صنایط

الكتابة الفاسدة كالصحيحة إلا في أمور :

أحدها : الخط :

الثاني : يمنع من السفر :

الثالث : لا يعتق بالبراءة :

الرابع : الاعتياض :

الخامس : يتفسخ بالفسخ ، والموت ، والحجر ، والجنون :

السادس : تصح الوصية برقبته :

السابع : لا يصرف إليهم سهم المكاتبين :

الثامن : على السيد فطرته :

التاسع : يصح التصرف فيه بيعا وغيره :

العاشر : لا يملك السيد ما يأخذه ، بل يردده ، ويرجع إلى قيمته ، إن كان

معتقوماً .

الحادى عشر : لا يماثل السيد :

الثاني عشر : لا يعتق بأداء النجوم : لأن الصفة لم توجد على وجهها :

الثالث عشر : لا يجب استبزاؤها لو عجزت ، أو فسخت :

ذكر ذلك في الروضة وأصلها : وما بعده من تصحيح المنهاج للبلقيني :

الرابع عشر ، لا تنقطع زكاة التجارة فيه ، ثمكته من التصرف فيه :

الخامس عشر : له منعه من صوم الكفارة حيث يمنع القن :

السادس عشر : له منعه من الاحرام وتحليله :

السابع عشر : لا تكفى في إزالة سلطنة سيده الكافر عنه :

الثامن عشر : ليست في زمن الخيار فسحا ولا إجازة :

التاسع عشر : لا تمنع رده بالعيب :

العشرون : ولا الأقالة فيه :

الحادى والعشرون : ولا جعله رأس مال مسلم ، ولا أداؤه عن مسلم لزمه :

الثاني والعشرون : ولا اقتراضه :

الثالث والعشرون : لا يجوز أن يكون وكيلاً عن المرتمن في قبض العين المرهونة من

سيده ، ولا عن معاملة سيده في صرف ، أو سلم ، أو غيرها ،

الرابع والعشرون : لبائعه فسخ البيع إذا أفلس المشتري ، وكان قد كاتبه كتابة فاسدة ويبيع في الدين ؛

الخامس والعشرون : لإتصح الحوالة عليه بالنجوم .

السادس والعشرون : لا يصح الوكيل بالفاصلة من السيد بلا تضرر من الوكيل ، لغلبة التعليق ، ويحتمل الجواز ، لشائبة المعاوضة .

السابع والعشرون : لا يوكل السيد من يقبض له النجوم ، ولا العبد من يؤديها عنه . رعاية للتعليق ؛

الثامن والعشرون : يصح إقرار السيد به كعبده القن ؛

التاسع والعشرون : لا يصح إقراره بما يوجب مالا متعلقا برقبته ، بخلاف المكاتب ممتابة صحيحة ؛

الثلاثون : يقبل إقرار السيد على المكاتب كتابة فاسدة بما يوجب الأرض ، بخلاف الصحيحة ؛

الحادي والثلاثون : للسيد أن يجعله أجرة في الإجارة ، وجعلا في الجعانة ، ويكون ذلك فسخا .

الثاني والثلاثون : إذا كان الفرع داوهم له أصله كتابة فاسدة بعد قبضه بأذنه : فلا أصل الرجوع فيه ويكون فسخا .

الثالث والثلاثون : لا تصح الوصية بأن يكاتب عبده فلان كتابة فاسدة ؛

الرابع والثلاثون : الفاسدة الصادرة في المرض ليست في الثلث ، بل من رأس المال لأخذ السيد القيمة من رقبته ؛

الخامس والثلاثون : لا يتمتع نظره إلى مكاتبه كتابة فاسدة

السادس والثلاثون : المعتبر في الفاسدة ، جواب خطبتها من السيد ، بخلاف الصحيحة فان المعتبر جوابها ؛

السابع والثلاثون : السيد يزوج المكاتبه كتابة فاسدة إجبارا ، ويكون فسخا ، ولا يجبر المكاتبه كته بصحيحة ؛

الثامن والثلاثون : للسيد منع الزوج من تسلمها نهارا كالقنة ، بخلاف المكاتبه كتابة صحيحة . يلزمها تسليم نفسها ليلا ونهارا . كالخرة ؛

التاسع والثلاثون : للسيد المسافرة بها ، وله منع الزوج من السفر بها ؛

الأربعون : ليس لها حبس نفسها لتسليم المهر الحال ؛

الحادي والأربعون : للسيد نفويض بضعها وله حبسها للفرض ، وتسليم المفروض

لالها ؛

الثاني والأربعون : إذا زوجها بعبد، لم يجب مهره  
الثالث والأربعون : يجوز جعلها صداقا ، ويكون فسحا ؛  
الرابع والأربعون : إذا كاتبت الزوجة العبد الذي أصدقها الزوج إياه ، ثم وجد من  
الفرقة قبل الدخول ما يقتضي رجوع الكل ، أو النصف إلى الزوج ، فلا يرجع بذلك  
في الصحيحة ، ولها غرامة بدله ، وترجع به في الفاسدة ، ويكون فسحا للكتابة .

الخامس والأربعون : يخاع على المكاتب كتابة فاسدة ، ويكون فسحا ؛  
السادس والأربعون : لا يجب لها مهر بوطء سيدها لها ، ويستمر نحرим أختها وخالها  
وعمتها في الوطء بملك اليمين ، وفي عقد النكاح .  
السبع والأربعون : أرش جنائته يتعلق برقبته ابتداء ، كالقن ، ولا أرش له فيما إذا  
جنى عليه السيد ؛

الثامن والأربعون : لا يدعى في قتل عبده في محل اللوث ولا غيره ، ولا يقسم ، وذلك  
يتعلق بسيدته ، بخلاف المكاتب كتابة صحيحة .

التاسع والأربعون : إذا حجر على السيد بالردة ، وقلنا إنه حجر فليس ، وماله لا يني  
بديونه . فلباعه الرجوع فيه ، ولا يمنعه من ذلك الكتابة الفاسدة ؛  
الخمسون : إذا سرقه سارق ، وهو نائم ، وكان بحيث لو انتبه لم يقدر على دفع  
السارق . فانه يثبت الاستيلاء عليه ، والأرجح : أنه يقطع ، لأنه مال أخذ من حرز ،  
بخلاف المكاتب كتابة صحيحة . فانه ليس بمالك : فلا قطع فيه .

الحادي والخمسون : يحنث سيد المكاتب كتابة فاسدة في حلفه أنه لا مال له ، ولا  
هد ، ولو حلف لا يكاتب ، أو ليسكاتبين ، أو لا يكلم مكاتب فلان . تعلق البر والحنث  
بالكتابة الصحيحة دون الفاسدة ؛

الثاني والخمسون : لا يعتق بأداء غيره عنه ؛

الثالث والخمسون : له إعتاقه عن الكفارة على المنصوص ؛

الرابع والخمسون : يعتق بأخذ السيد في حال جنونه كذا ذكره ، وقال الرافعي :  
ينبغي أن لا يعتق لأنه لم يؤخذ من العبد .

الخامس والخمسون : إذا كاتب عبيدا صفقة واحدة كتابة فاسدة - وقال : إذا أديم

إلى كذا فأنتم أحرار ، لم يعتق واحد منهم بأداء حصته على الأقيس ؛

السادس والخمسون : يفسخ بموت غير السيد وغير المكاتب وهو من جعل القبض  
منه أو قبضه شرطا في العتق .

السابع والخمسون : له حمل المكاتب كتابة فاسدة إلى دار الحرب ؛ إذا كان

كافرا ؛

الثامن والخمسون : لا تستحب إذا طلبها العبد ، بل تحرم إذا طلبها على غرض

محرم .

التاسع والخمسون : يكفي في الصحيحة نية قوله : فإذا أدبت إلى فأنت حر ، وإن لم يتلفظ به بخلاف الفاسدة لا يكفي فيها بنية ذلك ، لأن التعليق لا يصح بالنية ، وإنما صح في الصحيحة لغلبة المعاوضة .

الستون : لو رعين في الفاسدة موضعا للتسليم بتعين مطلقا لأجل التعليق بخلاف الصحيحة فإنه إذا أحضره في غير المكان المعين فقبضه وقع العتق .

### باب أم الولد

#### ضابط

ولد أم الولد يعتق بموت السيد ، إلا في صورتين :  
المرهونة المقبوضة ، والجانية جنائية تتعلق بالرقة : إذا استولبها مالكها المعسر ، لم ينفذ الاستيلاء ، فتباغ .

فاذا ولدت بعد البيع من زوج أوزنا ، ثم اشتراها السيد الأول مع ولدها ، ثبت لها حكم الاستيلاء دونه ، فتعتق بموته ، دونه في الأصح .

### باب الولاء

#### ضابط

لا يتصور أن يكون الولد جرا أصليا لا لولاء عليه والأبوان رقيقان ، إلا في ثلاث صور :  
اللقطة تقر بالرق بعد الولادة ،  
والمغرور بجمرية أمه ، فإن أولاده أحرار ،  
والسبي بأن يسترق الأبوان والأولاد أحرار .

## الكتاب السادس

### في أبواب متشابهة

وما افرقت فيه

ما افرق فيه اللمس والمس

افرقا في سبعة أشياء :

الأول : أن شرط اللمس اختلاف النوع ،

الثاني : شرطه تعدد الشخص ،

- الثالث : يكون بأي موضع كان ، من البؤرة ، والمس يختص بهما الكف ٥  
الرابع : ينتقض الممسوس أيضا بخلاف الممسوس ٥  
الخامس : لا يختص بالفرج ٥  
السادس : يختص بالأجانب ٥  
السابع : لا ينتقض العضو المبان ، بخلاف الذكر المبان في الأصح ٥
- ما افترق فيه الوضوء والغسل

افترقا في أحكام :

- الأول : يصح الوضوء بنيته فقط ، ولا يصح الغسل بنيته فقط حتى يضم إليه التمرض أو الأداء ٥
- الثاني : يصح الوضوء بنية رفع الحدث الأكبر غاطلا ، ولا يصح الغسل بنية رفع الحدث الأصغر غاطلا ، بل يرتفع عن الوجه واليدين والرجلين فقط ٥
- الثالث : يسن تجديد الوضوء دون الغسل ٥
- الرابع : يمسح فيه الخف ، بخلاف الغسل ٥
- الخامس : يجب فيه الترتيب ، بخلاف الغسل ٥
- السادس : تستحب فيه التسمية بالاتفاق ، وفي الغسل وجه : أنها لا تستحب للجنب ٥
- السابع : يسن أن لا يتقص ماؤه عن مد ، والغسل صاع ٥
- الثامن : يسن التثليث فيه اتفاقا ، وفي وجه لا يسن في الغسل ٥
- قال في الإقليد : ولا أصل له في غير الرأس ، ولم يذكره الشافعي ٥
- ما افترق فيه غسل الرجل ومسح الخف

افترقا في أمور :

- الأول : لا يتأقت الغسل بمدة بخلاف المسح ٥
- الثاني : يرفع الحدث بلا خلاف ، وفي المسح قول ، أنه لا يرفع ٥
- الثالث : يجوز غسل الرجل المغصوبة بلا خلاف ، وفي الخف المغصوبة قول : إنه لا يمسح ، وصورة الرجل المغصوبة أن يستحق قطع رجله ، فلا يمكن منها : ذكره الپلقيني ٥
- الرابع : غسل الرجل بثلاث ، بخلاف مسح الخف ٥
- الخامس : يجب تعميم الرجل دون الخف ،
- السادس : لا تنقضه الجنابة ، بخلاف المسح ٥
- السابع : أنه أفضل من المسح ٥

## ما افرق فيه الرأس والخف

افترق في ثلاثة أمور :

- الأول : لا يكره غسل الرأس ، ويكره غسل الخف ؛
- الثاني : يسن تليث الرأس ، ويكره تليث الخف ؛
- الثالث : يسن استيعاب الرأس ، ويكره استيعاب الخف ؛  
والعلة في الثلاث : أنه يفسده ؛

## ما افرق فيه الغرة والتحصيل

افترق في أنه إذا تعذر غسل اليد أو الرجل بقطع ونحوه ، استحسب غسل موضع التحصيل لئلا يخلو الموضع عن طهارة ، بخلاف ما إذا تعذر غسل الوجه لعله لا يستحب غسل موضع الغرة ، كما صرح به الإمام اكفاء بمسح الرأس والأذنين والرقبة ، فلم يخل الموضع عن طهارة ؛

## ما افرق فيه الوضوء والتيمم

قال البلقيني في التدريب : ينقص التيمم عن الوضوء في إحدى عشرة مسألة :

- الأولى : كونه في الوجه واليدين فقط ؛
  - الثانية : لا يجب إصماله منبت الشعر الخفيف ؛
  - الثالثة : لا يجمع به بين فرضين .
  - الرابعة : لا يجوز قبل الوقت ؛
  - الخامسة : لا يجوز إلا للعدو ؛
  - السادسة : لا بد من تقديم الاستنجاء ؛
  - السابعة : لا بد من تقديم إزالة النجاسة على رأى مرجح ؛
  - الثامنة : لا بد من تقديم الاجتهاد ، على رأى .
  - التاسعة : لا يرفع الحدث .
  - العاشرة : لا يمسح به الخف ؛
  - الحادية عشرة : لا يباح به الفرض حتى ينويه ؛
- قلت : ويزاد عليها ، أنه يبطل بالردة ، ولا يسقط الفرض مطلقا ، ولا يسن تجديده ، ولا تليثه ، ويسن فيه النقص ، ولا يصح نية الفرضية ، ولا غيرها ، سوى الاستباحة ، ويستوى فيه الخدس الأصغر والأكبر ، ولا يكفي النية فيه عند الوجه ، بل يجب عند النقل أيضا ، ويجب فيه نزع الخاتم ، وهو في الوضوء سنة ؛
- فكملت عشرون ؛

## ما اقترق فيه مسح الجبيرة والخف

اقترقا في أمور :

الأول : يجب غسل عضو الجبيرة مع مسحها ، بخلاف عضو الخف ، وفيها قول قياسا على الخف :

الثاني : يجب تعميمها بالمسح ، ويكفي في الخف أقل جزء ، وفيها وجه قياسا عليه .

الثالث : يجب مسحها بالتراب في وجهه ، ويستحب على الأصح ، كما في شرح المهذب خروجا من الخلاف ، ولا يجزئ ذلك في الخف بحال :

الرابع : لا تقدر بمدة ، بخلافه ، وفيها وجه قياسا عليه .

الخامس : شرط الخف أن يلبس على طهر تام ، ويكفي في الجبيرة طهر محلها في وجه

قال في الخادم : إنه الأشبه ، وصرح الإمام وصاحب الاستقصاء باشتراط الطهر التام فيها أيضا ،

السادس : لا يجب نزع الجبيرة للجنبابة ، بخلاف الخف ، والفرق أن في إيجاب النزع فيها مشقة ، ذكره في شرح المهذب .

السابع : ذكر الروياني في البحر أن ظاهر المذهب أن يجوز شد الجبائر بعضها على بعض ، والمسح عليها ، وإن قلنا لا يجوز المسح على الجر موقين ثم أبدى فيه اجتمالا بالإعادة

الثامن : حكى صاحب الواقي عن شيخه أن مسح الجبيرة يرفع الحدث ، كالخف ، وفرق بينه وبين التيمم بأنه وجد في بعض الأعضاء مغسول ارتفع حدثه فاستتبع المسوح بخلاف التيمم فإنه لم يوجد فيه ذلك ، فاعتبر بنفسه ؛

وقال ابن الرفعة : الخلاف في كونه يرفع الحدث لم أره منقولا ، لكنه مخرج مما سلفت ، فإن غلب فيه شائبة مسح الخف رفع ، أو التيمم فلا :

التاسع : ذكر ابن الرفعة وغيره أن شرط الظهارة في وضع الجبيرة لأجل عدم الإعادة للجواز المسح ؛

العاشر : قال في شرح المهذب ، لو كان على عضيه جبيرتان ، فرفع إحداها لا يلزمه رفع الأخرى بخلاف الخفين ، لأن لبسهما جميعا شرط بخلاف الجبيرتين ؛

## ما اقترق فيه المنى والحيض

اقترقا في أمور :

الأول : لا ينقض المنى الوضوء على الصحيح ، وينقضه الحيض على الصحيح ؛

الثاني : المنى لا يحرم عبور المسجد ، والحيض يحرمه إن خافت التلوين ؛

الثالث : والرابع : المنى لا يحرم الصوم ولا يبطله إذا وقع فيه بلا اختيار ، والحیض  
محرمه ويبطله .  
الخامس : المنى طاهر ، والحیض نجس ،

### ما افرق فيه الحیض والتفاس

اقتربا في أمور :

أحدهما : أن أقل أبيض محدود ، ولاحد لأقل التفاس ، وغالب الحیض ست ، أو  
سبع ، وغالب التفاس أربعون ، وأكثر الحیض خمسة عشر يوما ، وأكثر التفاس ستون  
الثاني : والثالث : أن الحیض يكون بلوغا واستبراء ، بخلاف التفاس .  
الرابع : والخامس : الحیض لا يقطع صوم الكفارة ، ولا مدة الإيلاء ، وفي التفاس  
وجهان .

ذكر هذه الخمسة في شرح المهذب ،

### ما افرق فيه الأذان والإقامة

اقتربا في أمور :

الأول : أن الأذان يجوز قبل الوقت في بعض الصلوات ، ولا يجوز الإقامة قبله بحال  
ولو أقام قبله بلحظة فدخل الوقت عقبه ، فشرع في الصلاة لم يعتديها . نص عليه :  
الثاني : أنه يجوز أول الوقت ، وإن أخر الصلاة إلى آخره ، ولا يجوز الإقامة إلا عند  
إعادة الصلاة : فإن أقام وأخر بحيث طال الفصل ، بطلت .

الثالث : تسن الإقامة للثانية من صلاتي الجمع وغير الأولى من الفوائت ، ولا يسن  
الأذان لهما ولا للأولى ، على الجديد أيضا ۞

الرابع : أنه منثى وهي فرادی ۞

الخامس : يسن الأذان للصبح مرتين ، ولا تسن الإقامة إلا مرة ۞

السادس : يسن فيه الترجيع دونها ۞

السابع : يكره للمرأة أن تؤذن ، ويسن لها أن تقيم لأن في الأذان رفع الصوت دونها :  
وهذا هو الثامن ۞

التاسع : تسن الإقامة للمنفرد ، ولا يسن الأذان له في قول ، وهو الجديد ۞

العاشر : إقامة المحدث أشد كراهة من أذانه ۞

الحادي عشر : يسن في الأذان الالتفات في الحيعلتين وفاقا . وفي الإقامة وجه أنه لا يسن

فيها ، وآخر أنه إن كبر المسجد سن ، وإلا فلا .

الثاني عشر : يسن فيه التبريل وفيها الإدراج ۞

الثالث عشر : يجوز الاستنجار على الأذان على الأصح ، ولا يجوز للإقامة وحدها  
إذ لا كلفة فيها بخلافه :

### ما افرق فيه سجود السهو والتلاوة

اقرقا في أمور :

الأول : أنه سجدتان ، وسجدة التلاوة واحدة :

الثاني : أنه في آخر الصلاة بخلافه :

الثالث : أنه لا يتكرر بخلافه :

الرابع : أنه يسجد لسهو إمامه وإن لم يسجد ، ولا يسجد لتلاوته إذا لم يسجد :

الخامس : أن الذكر المشروع في سجود التلاوة لا يشرع في سجود السهو ،

### ما افرق فيه سجود التلاوة والشكر

اقرقا في أمرين :

أحدهما : أن سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافه :

الثاني : أن في جوازه على الراحة وجهين ، وسجود تلاوة الصلاة يجوز عليها قطعا ،

### ما افرق فيه الامام والمأموم

اقرقا في أمور :

الأول : أن نية الائتمام واجبة على المأموم ، ولا تجب على الامام إلا في الجمعة ، أو

لحصول الفضيلة :

الثاني : أن الامام لا تبطل صلته ببطان صلاة المأموم ، بخلاف "العكس" :

الثالث : إذا عين إمامه وأخطأ ، بطلت صلته ، وإذا عين الامام المقتدى وأخطأ فلا .

الرابع : نية الائتمام في أول الصلاة جزما ، وفي نية الامام خلاف مرفى الكتاب الأول :

### ما افرق فيه القصر والجمع

اقرقا في أمور :

الأول : يختص القصر بالسفر الطويل قطعا ، وفي الجمع قولان :

الثاني : القصر فعله أفضل ، والجمع تركه أفضل ، خروجا من خلاف أبي حنيفة فإنه

يوجب القصر ويمنع الجمع ، ولأن الجمع فيه إخلاء وقت العبادة عنها ، بخلاف القصر .

الثالث : لا يجوز القصر خلف متم ، ويجوز الجمع خلف من لا يجمع .

الرابع : شرط القصر نيته في الاحرام ، ويجوز نية الجمع بعده :

الخامس : لا يجوز القصر في غير السفر ، ويجوز الجمع في الإقامة بالمطر والمرض :

## ما اُفترق فيه الجمعة والعيد

اُفترقا في أمور :

الجمعة واجبة وجوب عين ، ووقتها وقت الظهر ، ولا تقضى ، وشرطها العدد ، وأربعون كاملون ودار الإقامة ، ولا تتعدد ، والخطبة قبلها ، وشرطها : القيام والطهارة والستر ، والعريية ، والجلوس بين الخطبتين ، ويندب كونها قصيرة ، ولا يجزئ غسلها قبل التجر ، ويقرأ فيها الجمعة والمنافقون ، والعيد يخالفها في كل ذلك .

وما ذكرته من كون القيام ، والجلوس سنة في خطبتي العيد ؛ صرح بالأول في الروضة والثاني في شرح المهلب ؛ وأما الطهارة والستر والعريية ، فصرح به الأسنوي ؛ وقال ابن القاص في التلخيص : غسل الجمعة كالعيد إلا في شيئين : غمومه لمن حضر وغيره ، وجوازه قبل الفجر ؛

## ما اُفترق فيه العيد والاستسقاء

اُفترقا في أمور :

أحدها : يختص العيد بوقت ، وهو ما بين ارتفاع الشمس والزوال ولا تختص صلاة الاستسقاء به في الأصح .

الثاني : العيد يقضى بخلاف الاستسقاء ؛

الثالث : يقرأ في العيد « ق » و « اقربت » وفي الاستسقاء ، قيل يقرأ في الآية سورة

« نوح » ؛

الرابع : صلاة العيد في المسجد أفضل في الأصح ، والاستسقاء في الصحراء أفضل .

الخامس : خطبة العيد تفتح بالتكبير ، وخطبة الاستسقاء بالاستغفار .

السادس : في خطبة الاستسقاء من استنبار الناس وتحويل الرداء ما ليس في خطبة العيد

ولا غيرها من الخطب ؛

## ما اُفترق فيه غسل الميت وغسل الحي

اُفترقا في عدم وجوب النية ، واستحباب التثنية ؛

ووقع في المنهاج : وأقله تعميم بدنه بعد إزالة النجس ، مع تصحيحه في غسل الحي

عدم وجوب إزالة النجس ؛

فنههم من قال : إنه إحالة على ما تقدم ؛ فلم يستدرك على الرافعي ، ومنهم من فرق

بأن هذا آخر أحواله ، فناسب أن يكون على أكمل الأحوال ، فعلى هذا يفترقان ؛

## ما افترق فيه زكاة الفطار وغيرها

- افترقا في أمور :
- أحدها : أن وقتها محدود ؛
- ثانيها : أن الدين يمنع وجوبها ،
- ثالثها : أن تأخيرها عن أول وقتها إلى يوم العيد أفضل ، والأفضل في سائر الزكاة للمبادرة بها أول ما تجب ؛
- رابعها : أنه يجوز صرفها إلى واحد في وجه ، ولا يميز ذلك في غيرها اتفاقا .

## ما افترق فيه زكاة المعدن والركاز

- افترقا في أمور ؛
- أحدها : أن في الركاز الخمس ، وفي المعدن ربع العشر ، على الأصح ،
- ثانيها : تصرف زكاة المعدن مصرف الزكاة قطعا ، وفي الخمس قولان .
- ثالثها : تصرف مصرف النية .

## ما افترق فيه التمتع والقران

- افترقا في أمر واحد ، وهو أن في اشتراط نية التمتع وجهين ، وبالاختلاف في نية القران :

## ما افترق فيه حرم مكة والمدينة

- افترقا في أمور :
- أحدها : أن على قاصد حرم مكة الاحرام بجمع أو عمرة ندبا أو وجوبا ، وليس ذلك في المدينة .
- الثاني : أن في صينده وشجره الجزاء ، بخلاف حرم المدينة على الجديد ، وعلى القديم فيه الجزاء ، بسلب القاتل والقاطع ، بخلاف حرم مكة فان فيه اللطم أو بدله . فيفتقران أيضا .
- الثالث : لانتكراه الصلاة في حرم مكة في الأوقات المكروهة ، بخلاف حرم المدينة ؛
- الرابع : أن المسجد الحرام يتعين في نذر الاعتكاف به ، وبالاختلاف ، وفي مسجد المدينة قولان ؛
- الخامس : لو نذر إتيان المسجد الحرام لزم إتيانه بجمع أو عمرة ، بخلاف ما لو نذر إتيان مسجد المدينة ، فانه لا يلزمه إتيانه في الأظهر ؛
- السادس : الصلاة تضاعف في المسجد الحرام زيادة على مضاعفتها في مسجد المدينة
- مائة صلاة ، كما في حديث أخرجه أحمد بسند صحيح ؛

السابع : أن التضييعات في حرم مكة لا يختص بالمسجد ، بل يعم جميع الحرم ، وفي المدينة لا يعم جرمها ، بل ولا المسجد كله ، وإنما يختص بالمسجد الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم .

الثامن : صلاة التراويح ، لأهل المدينة ست وثلاثون ركعة ، وليس ذلك لأهل مكة ولا غيرهم .

التاسع : تكره المجاورة بمكة ، ولا تكره بالمدينة ، بل تستحب .

### ما افترق فيه السلم والقرض

افترقا في أمور :

الأول : أن السلم يصح حالا ومؤجلا ، والقرض لا يصح تأجيله .

الثاني : يجوز الاستبدال عن القرض ، ولا يجوز عن المسلم فيه .

الثالث : يجوز السلم في الجارية التي تحمل للمسلم ، ولا يجوز قرضها .

الرابع : المسلم فيه لا يكون إلا في الذمة ، والمقرض لا يكون إلا معينا .

وفي زوائد الروضة عن المهذب ، لوقال : أقرضتك ألفا وقبل وقرقا ثم دفع إليه

ألفا ، فإن لم يطل الفصل جاز ، وإلا فلا ، لأنه لا يمكن البناء مع طول الفصل ، وهذا يقتضى جواز إيراد القرض على ما في الذمة . قال السبكي ، وهو غريب لم أره لغيره .

الخامس : يجوز السلم في المنافع ، فيما نقله في أصل الروضة في باب السلم عن الروياني

وأقره وفي قرضها وجهان ، والمجزوم به في زوائد الروضة عن القاضي حسين ، المنع .

السادس : لا يجوز السلم في العقار ، وفي أرضه وجهان .

### ما افترق فيه حجر المفلس وحجر السفه

افترقا في أمور :

فالمفلس يجوز شراؤه في الذمة ، ونكاحه بلا إذن ، وقبضه عوض الخلع .

والسفيه لا يصح منه شيء من ذلك .

### ما افترق فيه الصلح والبيع

قال في الروضة : الصلح يخالف البيع في صور :

أحدها : إذا صالح الخطيئة بلفظ الصلح ، صح على الأصح ، ولو كان لفظ البيع

لم يصح قطعا .

الثانية : لو قال من غير سبق خصومة : يعني دارك بكذا فباع : صح ، ولو قال

والحالة هذه : صالحني عن دارك بكذا لم يصح على الأصح ، لأن لفظ الصلح

لا يطلق إلا إذا سبقت خصومة . قال : وهذا إذا لم تكن نية ، وإلا فهو كناية في البيع بلا شك .

الثالثة : لو صالح عن الماضي : صح ولا مدخل للفظ البيع .

الرابعة : لو صالحنا أهل الحرب من أموالهم على شيء فأخذه منهم : جاز ، ولا يقوم مقامه البيع .

الخامسة : قال صاحب التاخيص : لو صالح من أرش الموضحة على شيء معلوم جاز إذا علم قدر أرشها ، ولو باع لم يجز :

وخالف الجمهور في افتراق اللفظين ، وقالوا : إن كان الأرش مجهولا ، كالحكومة التي لم تقدر : لم يصح الصلح عنه ولا بيعه . أو معلوم القدر والصفة ، كالدرهم إذا ضبطت صح الصلح عنه وبيعه ممن هو عليه ، أو معلوم القدر دون الصفة ، كالابل الواجبة في الدية . فتى جواز الاعتياض عنها بلفظ الصلح ، وبلفظ البيع وجهان : أحدهما : المنع .

### ما افترق فيه الهبة والابراء

افترقا في أمور :

الأول : شرط في الهبة : القبول ، ولا يشترط في الإبراء على الأصح ؛

الثاني : له الرجوع فيما وهبه لفرعه ، ولو أبرأه فلا رجوع له ، وإن قلنا : الإبراء تملك كما ذكره النووي ؛

### ما افترق فيه المساقاة والاجارة

افترقا في أن المساقاة لا تجوز على غير الثمرة من دراهم ونحوها ، بخلاف الإجارة ، كما ذكره النووي ؛

### ما افترق فيه القراض والمساقاة

افترقا في أن المساقاة لازمة وموقنة ، بخلاف القراض ، ولو شرط في القراض أن يكون أجرة من يعمل معه من الربح جاز ، بخلافه في المساقاة ؛

### ما افترق فيه الاجارة والجمالة

افترقا في أمرين :

أحدهما : تعيين العامل بمتبر في الإجارة دون الجمالة ؛

والآخر : العلم بمقدار العمل معتبر في الإجارة دون الجمالة ٥

### ما افترق فيه الإجارة والبيع

قال بعضهم : الإجارة كالبيع ، إلا في وجوب التأقيت ، والانفساخ بعد القبض ، بطلت العين ، وأن العقد يرد على المنفعة ، وفي البيع على العين ، وأن العوض يملك في البيع بالقبض ملكا مستقرا ، وفيها ملكا مراعى لا يستقر إلا بمضى المدة ، ولا خيار فيها على الأصح ٥

### ما افترق فيه الزوجة والأمة

افترقا في أمور :

لا تسم للأمة ، ولا حضر في العدد ، ونفقتها غير مقدرة ، ولا تسقط بالنشوز ، ولا فطرتها ، لأنهما للملك ، وهو باق مع النشوز ، ونفقة الزوجة وفطرتها للتمكين ، وهو عتقت معه ٥

### ما افترق فيه الصداق والمتعة

افترقا في أمور :

أحدهما : أن الصداق يراعى فيه حال المرأة أظعا ، والمتعة يراعى فيها حال الزوج على المختار ، وحال كليهما على المرجح عند الشبخين .

الثاني : أن الصداق يستحب أن لا يتقص عن عشرة دراهم ، والمتعة يستحب أن لا يتقص عن ثلاثين درهما ٥

الثالث : أن الصداق يجب على الزوج وغيره ، ولا تجب المتعة إلا عليه ، وأوجبها للقديم على شهود طلاق المفوضة قبل الدخول إذا رجعوا ، وابن الحداد : على مرضعة زوجته الأمة المفوضة ٥

### ما افترق فيه النكاح والرجعة

قال البقيني : الرجعة تفارق عقد النكاح في أمور :

اشترط كونها في العدة ، وتصح بلا ولي ، ولا شهود ، ولا رضی ، وبغير لفظ النكاح والتزويج ، وفي الإحرام ، ولا توجب مهرا ،

### ما افترق فيه الطلاق والظهار

افترقا في أمور :

أحدهما : يصح الظهار مؤقتا بخلاف الطلاق ٥

## ما افترق فيه العدة والاستبراء

افترقا في أمور :

أحدهما : أن العدة لا تجب إلا للموطوءة ، والاستبراء يكون للموطوءة وغيرها ،  
الثاني : أن الاستبراء يحصل بوضع حمل زنا ، ولا يتصور انقضاء العدة به .  
الثالث (١) .

## ما افترق فيه نفقة الزوجة والقريب

افترقا في أمور :

أحدهما : نفقة الزوجة مقطرة ، ونفقة القريب الكفاية ؛  
الثاني : نفقتها لا تسقط بمضي الزمان ، بخلاف نفقة القريب ؛  
الثالث : شرط نفقة القريب إعساره ويسار المنفق ، ولا يشترط في نفقة الزوجة ؛  
الرابع : يباع في نفقة الزوجة المسكن والخدم ، دون نفقة القريب ، على ما اختاره  
طائفة : وقد تقدم في مبهماتهما ؛

## ما افترق فيه جنابة النفس والأطراف

افترقا في أمور :

الأول : لمستحق النفس الاستيفاء بنفسه ، دون مستحق الطرف ؛ لأنه قد يردد  
الحديدة ويزيد في الإيلاء ، بخلاف إزهاق النفس . فإنه مضبوط .  
الثاني : في النفس الكفارة ، بخلاف الأطراف .

## ما افترق فيه المرتد والكافر الأصلي

قال الملائي : المرتد يفارق الكافر الأصلي في عشرين حكما ؛

لا يقر ولا بالجزية ، ولا يمهل في الاستنابة ، ويؤخذ بأحكام المسلمين ؛  
ومنها : قضاء الصلوات ؛ ولا يصح نكاحه ، ولا تحل ذبيحته ، ويهدر دمه ، ويوقف  
ملكه ، وتصرفاته ، وزوجته بعد الدخول ، ولا يسبي ، ولا يفدى ، ولا يمن عليه ؛  
ولا يرث ، ولا يورث ، وولده مسلم في قول ، وفي اسرقاق أولاده إذا قتل على الردة  
أوجه ، ويضمن ما أتلفه في الحرب في قول ؛

## ما افترق فيه قتال الكفار والبناة

افترقا في أن البناة لا يتبع مدبرهم ، ولا يذفت على جرحهم ، ولا يقتل أسيرهم ؛  
ويرد سلاحهم وخيلهم إليهم ، ولا يستعان عليهم بكافر ، ولا يمن يرى قتلهم مدبرين ؛  
(١) بياض بالأصل ؛

### ما افترق فيه الجزية والهدنة

افترقا في أمور :

- أحدها : أن عقد الجزية لازم ، وعقد الهدنة جائز ؛  
الثاني : أن عقد الهدنة لا يجوز أكثر من أربعة أشهر : إلا لضعف ، فيجوز  
عشر سنين فقط ، بخلاف الجزية ،  
الثالث : أن الهدنة تعقد بغير مال ، ولا يجوز عقد الجزية بدونه ولا بأقل من  
دينار .

### ما افترق فيه الأضحية والعقيقة

افترقا في أن الأضحية تكون من الإبل ، والبقر والغنم ، والعقيقة لا تكون إلا من  
الغنم ؛

### ما افترق فيه الإمامة العظيمة والقضاء وسائر الولايات

افترقا في أمور :

- أحدها : يشترط في الإمام أن يكون قرشياً : للحدِيث ، ولا يشترط ذلك في غيره  
من الحكام .  
الثاني : لا يجوز تعدد الإمام في عصر واحد : ويجوز تعدد القاضى في أماكن متعددة ؛  
الثالث : لا ينعزل الإمام بالفسق ، وينعزل به القاضى ؛  
والفرق : ضخامة شأن الإمام وما يحدث في عزه من الفتن ؛  
الرابع : لا ينعزل الإمام بالاغناء وينعزل به القاضى ؛

### تنبيه

من المشكلات : ما وقع في فتاوى النووي : أنه لو أمر الإمام الناس بصوم ثلاثة أيام  
في الاستسقاء وجب ذلك عليهم بأمره ، حتى يجب تبييت النية ؛  
قال القاضى جلال الدين البلقينى في حاشية الروضة : وهذا كلام لم يقله أحد من  
الأصحاب . بل اتفقوا على أن هذه الأيام يستحب الصوم فيها : لا خلاف في ذلك ؛  
وكيف يمكن أن يجب شيء بغير إيجاب الله ، أو ما أوجبه المكلف على نفسه تقريبا  
إلى الله تعالى ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذى سأل عن الفرائض ،  
وقال : هل على غيرهما ؟ قال : لا ، فدل ذلك على أنه لا يجب شيء إلا بإيجاب الله تعالى  
في كتابه ، أو على لسان نبيه ، وقد أمر صلى الله عليه وسلم بصوم عاشوراء ، ولم يقل  
أحد بوجوده ، مع أن أمره عليه الصلاة والسلام أعظم من أمر الأئمة ؛  
ثم إن نص الإمام الشافعى دال على ذلك أيضا ، فإنه قال في الأم : وبلغنا عن بعض

الآئمة انه كان إذا أراد أن يستسقى أمر الناس فصاموا ثلاثة أيام متتابعة ، وتقربوا إلى الله تعالى بما استطاعوا من خير ، ثم خرجوا في اليوم الرابع فاستسقى بهم ، وأنا أحب ذلك لحم ، وأمرهم أن يخرجوا في اليوم الرابع صياما ، من غير أن أوجب عليهم ولا على إمامهم انتهى ؛

### تنبيه

من المشكل أيضا : قول الروضة في البيوع المنهى عنها :  
ومنها : التسعير ، وهو حرام في كل وقت على الصحيح ؛  
والثاني : يجوز في وقت الغلاء ، وحيث جوزنا التسعير فذلك في الأطمعة ؛ ويلحق بها علف الدواب على الأصح ، وإذا سعى الإمام عليه فخالف استحق التعزير ، وفي صحة البيع وجهان ؛  
قلت : الأصح صحته ؛

ووجه الإشكال : أن ظاهره استحقاق التعزير بمخالفة التسعير ، مع قولنا بأنه حرام . وقد فهم ذلك بعض أهل العصر ، وأخذ يتكلف في توجيه ذلك ، وليس الأمر على ما فهم . بل المسئلة مبنية على جواز التسعير كما أتى قبلها ، وقد صرح بذلك ابن الرفعة ، ونبه عليه صاحب الخادم ؛

### ما افترق فيه القضاء والحسبة

قال الماوردي : الحسبة توافق القضاء في جواز الاستعداد وسماع الدعوى لاعلى العموم بل فيما يتعلق ببخس أو تطفيف أو غش أو مظل ، وإلزام المدعى عليه إلا إذا اعترف ؛

وتقصر عنه في أنه لا يسمع البيعة ولا الدعوى الخارجة عن المنكرات ، كالعقود والقسوخ .

وتزيد عليه بجواز الفحص والبحث بلا استعداد ؛

### ما افترق فيه الحكم والتنفيذ

قال ابن الصلاح : لا يحتاج التنفيذ إلى دعوى في وجه خصم ، ولا إثبات غيبته إن كان غائبا . قال الغزالي ولا يشترط فيه الحلف إذا كان الغريم غائبا أو ميتا ، كما أتى به جمع ممن عاصر النووي .

## ما افترق فيه الحكم بالصحة والحكم بالموجب

قال البلقيني : بينهما فروق :

الأول : أن الحكم بالصحة منسب إلى إنفاذ ذلك الصادر من بيع ووقف ونحوهما ،  
والحكم بالموجب منسب إلى أثر ذلك الصادر .

الثاني : أن الحكم بالصحة لا يخص بأحد ، والحكم بالموجب يختص بالمحكوم عليه  
بذلك :

الثالث : أن الحكم بالصحة يقتضى استيفاء الشروط ، والحكم بالموجب لا يقتضى استيفاء  
الشروط ، وإنما مقتضاه صدور ذلك الحكم والحكم على المصدر بما صدر منه :

قال الشيخ ولي الدين وعمل الناس الآن على هذا الفرق : وطريقة الحكام الآن أنه  
إذا قامت عندهم البيئة العادلة باستيفاء العام شروط ذلك العقد الذى يراد الحكم به حكم  
بصحته ، وإن لم تتم البيئة باستيفاء شرطه حكم بموجبه ، فالحكم بالموجب أحط مرتبة  
من الحكم بالصحة :

ثم قال البلقيني : ويفترقان في مسائل : يكون في بعضها الحكم بالصحة أقوى ، وفي بعضها  
الحكم بالموجب أقوى :

فن الأول مالو حكم شافعي بموجب الوكالة بغير رضى الخصم : فالحنفى الحكم  
بابطالها ، ولو حكم بصحتها لم يكن للحنفى الحكم باطلها ، لأن موجبها المخالفة ، صحت  
أو فسدت ، لأجل الإذن . فلم يتعرض الشافعى للحكم بالصحة ، وإنما تعرض للأثر ،  
فساغ للحنفى الحكم باطلها : لأنه يقول للشافعى جردت حكمك للزم ، ولم تعرض  
لصحة الملزوم ولا عدمه ، وأنا أقول باطلها ، فلم يقع الحكم في محل الخلاف :

ومن الثاني مالو حكم الحنفى بصحة التدبير لم يمتنع على الشافعى الحكم بالبيع ،  
لأنه عند الشافعى صحيح ولكن يباع ، ولو حكم بموجب التدبير لم يكن للشافعى الحكم  
بالبيع . لأن من وجب التدبير عنده عدم البيع :

ومنه مالو حكم شافعى بصحة بيع الدار التى لها جار . فإنه يسوغ للحنفى أن يحكم  
بأخذ الجار بالشفعة . لأن البيع عنده صحيح ، فتلط لأخذ الجار : كما يقول الشافعى  
في بيع أحد الشركاء ، ولو حكم الشافعى بموجب شراء الدار المذكورة . لم يكن للحنفى  
أن يحكم بأخذ الجار ، لأن من وجبها الدوام والاستمرار :

قال : والضابط أن المتنازع فيه إن كان صحة ذلك الشيء وكانت لوازمة لا ترتب إلا  
بعدم صحته . كان الحكم بالصحة مانعا للخلاف واستويا حينئذ ، وإن كانت آثاره ترتب  
مع فساده توى الحكم بالصحة على الحكم بالموجب .

وذكر بعضهم أن الحكم بالموجب يجوز نقضه ، بخلاف الحكم بالصحة ، فيفترقان في ذلك :

لكن خطأه السبكي ، كما تقدم في القاعدة الأولى من الكتاب الثاني :

ما افترق فيه الشهادة والرواية

افترقا في أحكام :

الأول : الممد يشترط في الشهادة دون الرواية ؛

الثاني : المذكورة لا تشترط في الرواية مطلقا ، بخلاف الشهادة في بعض المواضع ؛

الثالث : الحرية تشترط في الشهادة مطلقا دون الرواية .

الرابع : تقبل شهادة المبتدع ، إلا الخطائية ، ولو كان داعية : ولا تقبل رواية

الداعية .

الخامس : تقبل شهادة النائب من الكذب دون روايته ؛

السادس : من كذب في حديث واحد رد جميع حديثه السابق . بخلاف من يثبني

شهادته لزور في مرة لا ينقض ما شهد به قبل ذلك .

السابع : لا تقبل شهادة من جرت شهادته إلى نفسه نفعا أو دفعت عنه ضررا ، وتقبل

من روى ذلك ؛

الثامن : لا تقبل الشهادة لأصل وفرع ورقيق ، بخلاف الرواية ؛

التاسع ، والعاشر ، والحادي عشر : الشهادة إنما تصح بدعوى سابقة وطلب لها ،

وعند حاكم ، بخلاف الرواية في الكل ؛

الثاني عشر : للعالم الحكم بعلمه في التعديل والتجريح قطعا مطلقا في الرواية ، بخلاف

الشهادة . فإن فيها ثلاثة أقوال : أصحابها التفصيل بين حدود الله تعالى وغيرها ؛

الثالث عشر : يثبت الجرح والتعديل في الرواية بواحد دون الشهادة على الأصح ؛

الرابع عشر : الأصح في الرواية : قبول الجرح والتعديل غير مفسر من العالم ، ولا

يقبل الجرح في الشهادة منه إلا مفسرا .

الخامس عشر : يجوز أخذ الأجرة على الرواية ، بخلاف الشهادة ، إلا إذا احتاج

إلى مركوب ؛

السادس عشر : الحكم بالشهادة تعديل : قال التزالي : بل أقوى منه بالقول ،

بخلاف عمل العالم أو فتياه بموافقة المروى على الأصح ، لاحتمال أن يكون ذلك الدليل

آخر ؛

السابع عشر : لا تقبل الشهادة على الشهادة إلا عند تعسر الأصل بموت أو غيبة أو

نحوها بخلاف الرواية ؛

الثامن عشر : إذا روى شيئاً ثم رجع عنه سقط ، ولا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم :

التاسع عشر : لو شهدا بموجب قتل ، ثم رجعا ، وقالوا : تعمدنا لزمهما القصاص ، ولو أشكلت حادثة على حاكم فتوقف ، فروى شخص خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، وقتل الحاكم به رجلاً ، ثم رجع الراوى ، وقال : كذبت وتعمدت ، ففى فتاوى البغوى : ينبغى أن يجب القصاص كالشاهد إذا رجع ،

قال الرافعى : والذي ذكره القفال وإمام : أنه لا قصاص ، بخلاف الشهادة ، فإنها تتعلق بالحادثة ، والخبر لا يختص بها :

العشرون : إذا شهد دون أربعة بالزنا حدوا للكل في الأظهر ، ولا تقبل شهادتهم قبل التوبة ، وفي قبول روايتهم وجهان : المشهور منها القبول ، ذكره الماوردى في الحارى ، ونقله عنه ابن الرفعة في الكفاية ، والأسنوى في الأنغاز .

### ما افرق فيه العتق والوقف

افترقا في أمور :

منها : أن العتق يقبل التعليق ، بخلاف الوقف ، وأن الوقف فيه شائبة ملك ، بخلاف العتق ، وأن الوقف على معين يشترط قبوله في وجه مصحح ، ويرتد برده بلا خلاف ، ولا يشترط قبول العتق ولا يرتد برده جزماً ، ويصح وقف بعض العبد ، ولا يرسى ، ومتى عتق بعض عبد سرى إلى باقيه :

### ما افرق فيه المدبر وأم الولد

قال المحاملى : أم الولد تفارق المدبر في ثمانية أحكام :

لاتباع ، ولا توهب ، ولا ترهن : وعتقها من رأس المال ، ويتبعها ولدها ، ولا تجرى فيها الوصايا ، ولا يجبرها السيد على النكاح في قول ، ولا يضمن جنائيتها في قول :

## الكتاب السابع

في نظائر شتى

### مسئلة

ورد الشرع باستعمال الماء في طهارتى الحدث والخبث ، وبالتراب في التيمم والتعميرة والحجر في الاستجار ورمى الجار ، والقرظ في الدباغ ، وتعين الماء في الطهارتين ، وتعين التراب في التيمم : وفي التعفير قولان : أظهرهما : نعم ، وفي القرظ طريقتان : المذهب : لا يتعين ،

وتعين الحجر في الجمار ، ولم يتعين في الاستنجاء ؛  
والفرق : أن التطهير والتعفير والجمار تعبدى ، والاستنجاء تعم به البلوى ، ومقصوده  
قلع النجاسة ، وهو حاصل بغير الحجر ، والدباغ أيضا تعم به دونه ، والمقصود نزع  
الفضلات ، وهو حاصل بكل حريف : ذكر ذلك النووي في شرح المهذب :  
قلت : ومن نظائر ذلك : تعين السيف في قتل المرتد ، فلا يجوز ربه بالأحجار ؛  
ولا بالنبل ؛

وتعين الحجر في قتل الزاني المحصن ، لأن المقصود التمثيل به ، والردع عن هذه الفاحشة  
فلا يجوز قتله بالسيف :

وفي القصاص : تراعى المماثلة ، ويجوز العدول إلى السيف ، لأنه أسهل وأرجى :  
وتعين السيف على الأصح : في قتل تارك الصلاة .  
وفي وجهه : ينخس بالحديد حتى يصلى أو يموت ؛  
وتعين النخس بالحديد : في الامتناع من سائر الواجبات ؛ حتى يصلى أو يموت ، ذكره  
الرافعي في الشرح ، ونقل السبكي الاتفاق عليه ؛  
ومنها : ورد الشرع في الفطرة بالتمر ؛

### مسئلة

الخلاف الأصولي في أن النسخ رفع أو بيان ؛  
نظيره في الفقه : الخلاف في أن الطهارة بعد الحدث ، هل نقول بطلت أو انتهت ؟  
والأول قول ابن القاص : والثاني قول الجمهور .  
فعلى الأول : قال ابن القاص في التلخيص : ليس لنا عبادة تبطل بعد عملها إلا  
الطهارة بالحدث ؛

### فائدة

الخلاف الأصولي في مسألة إحداث قول ثالث ، هل يجوز مطلقا ، أو بشرط أن  
لا يرفع مجعما عليه ؟ .  
نظيره في العربية : إطلاق تداخل اللغتين . هل يجوز مطاقا . أو بشرط أن لا يؤدي  
إلى استعمال لفظ مهمل ؟ كالحبك .

### قاعدة

الواجب الذي لا يتقدر : كمسح الرأس مثلا ، إذا زاد فيه على القدر المجزئ ، هل  
يتصف الجميع بالوجوب ؟ فيه خلاف بين أئمة الأصول ، والأكثر منهم على المنع ؛

قال في شرح المهذب : إذا مسح جميع الرأس ففيه وجهان مشهوران : أحدهما : أن الفرض منه ما يقع عليه الاسم ، والباقي سنة ، والثاني : أن الجميع يقع فرضا ؛ ثم قال جماعة : الوجهان فيمن مسح دفعة واحدة . أما من مسح متعاقبا ، كما هو الغالب فما سوى الأول سنة قطعا ، والأكثرون أطلقوا الوجهين ، ولم يفرقوا .

ومن نظائر المسئلة : ما لو طول القيام في الصلاة ، أو الركوع ، أو السجود ، فهل الواجب الكل ، أو القدر الذي يجزئ ، الاقتصار عليه ؟ ؛

أو أخرج بعيزا عن خمس من الإبل ، هل الواجب خمسة أو كله ؟ ؛

أو لزمه ذبح شاة ، فذبح بدنة ، فهل الواجب سبعها أو كلها ؟ ؛

فيه وجهان ، والأصح : أن الواجب القدر المجزئ ؛

ونظير فائدة الوجهين ، في المسح والاطالة : في تكثير الثواب : فإن ثواب الواجب أكثر من ثواب النفل ، وفي الزكاة في الرجوع ، إذا عجل الزكاة ثم جرى ما يقتضيه الرجوع فإنه يرجع في الواجب ، لاف النفل .

وفي هذا التذر : أنه يجوز الأكل من الأضحية والمهدي المتطوع بهما : لامن الواجب انتهى كلامه في باب الرضوء من شرح المهذب وجزم بذلك في التحقيق فيه ، وفي الروضة في باب الأضحية ، إلا أنه لم يذكر بميز الزكاة ، وصححه فيها أيضا في باب الدماء ، بالنسبة إلى ذبح البقرة والبدنة عن الشاة . فقال : قلت : الأصح سبعها . صحح . صاحب البحر وغيره ، وصححه أيضا في باب التذر من شرح المهذب .

لكن صحح فيه في باب الزكاة أن الزائد في بعيز الزكاة فرض ، وفي باقي الصور نفل وادعى اتفاق الأصحاب على تصحيح هذا التفصيل ؛

وصحح في صفة الصلاة من زوائد الروضة وشرح المهذب ، والتحقيق ؛ أن الجميع

يقع واجبا .

قال في المهمات : من فوائد الخلاف ، غير ما تقدم : كيفية النية في البعير المخرج عن الزكاة : فإن قلنا : الكل فرض ؛ فلا بد من نية الزكاة ونحوها ، وإن قلنا : الخمس كفاره الاقتصار عليه في النية والحسبان من الثلث إذا أوصى بذلك أو فعل في مرض موته فإن جهله نفلًا حسب منهما ، أو فرضًا أتجه تخريجه على الخلاف فيما إذا أوصى بالهتق في الكفارة المخيرة ؛

قال ومن نظائر ذلك : ما إذا زاد في الحلق أو التقصير على ثلاث شعرات ، والقياس

تخريجه على هذا الخلاف ؛

وما إذا زاد بعرفات على قدر الوقوف الواجب ، وقد خرج في الكفاية عليه ؛

وما إذا زاد على قدر الكفاية ، والحكم فيه أنه يقع تطوعا : جزم به الرافعي في باب النذر ، وتبعه عليه في الروضة : قال : والزكاة والنذر والديون بمثابة الكفارة ، والفرق بينهما وبين مسح الرأس ونظائره : أن للكفارات ونحوها قدرا محدودا منصوباً عليه .

ومنها : إذا صلى على الجنائز أكثر من واحد ، فلا شك أنه لا يصح تخريجها على هذا الخلاف : لاستحالة حصول ثواب الواجب لواحد لا بعينه ، بخلاف باقي الصور : فإن الفعل فيها حصل من واحد ، فيصح أن يثاب على بعضه ثواب النفل : قال ابن الوكيل : وخرج بعضهم على هذا الخلاف . أن من كشف عورته في الخلاء زائدا على القدر المحتاج إليه ، هل يأثم على كشف الجميع ، أو على القدر الزائد ؟ قال فلن صحح ذلك اتسع لهذه الصورة نظائر :

#### قائدة

- هل المقلب في الظهار مشابهة الطلاق ، أو اليمين ؟ وجهان : وله نظائر :
- منها : هل المقلب في قتل القاطع معنى القصاص ، أو الحد ؟ قولان :
- ومنها : هل المقلب في التدبير معنى الوصية ، أو التعليق بصفة ؟ قولان :
- ومنها : هل المقلب في الإقامة معنى البيع ، أو الفسخ ؟ قولان :
- ومنها : هل المقلب في العين المستعارة للرهن معنى العارية ، أو الضمان ؟ وجهان .
- ومنها : هل المقلب في اليعان معنى الأيمان أو الشهادة ؟
- ومنها : هل المقلب في الخطبة معنى الصلاة ، أو الذكر ؟
- ومنها : هل المقلب في اليمين المردودة شائبة الإقرار : أو البيعة ؟ قولان :

#### قائدة

- الثبوت في الفقه ، أقسام :
- الأول : زوال العدة مطلقا بجماع أو غيره قطعا ، وذلك في الرد للمبيع ، وما لو تزوجها بشرط البكارة .

- والثاني : كذلك على الأصح ، وذلك في السلم والوكالة والوصية :
- الثالث : زوالها بالجماع فقط ، وذلك في الإذن في النكاح والإقامة في الابتداء ،
- الرابع : زوالها بالجماع في نكاح صحيح ، وذلك في الرجم بالزنا ،

#### قائدة

- البناء على فعل الغير في العبادات فيه نظائر ،
- منها : الأذان : والأصح : لا يجوز البناء فيه ،

ومنها : الخطبة ، والأصبح جواز البناء فيها ؛  
وهيها : الصلاة ، والأصبح الجواز ، وهو الاستخلاف ؛  
وهيها : الحج ، والأصبح لا يجوز ، والخلاف في المسائل الأربع قولان ؛

#### فائدة

للقاضي بدر الدين بن جماعة في الأمور التي هي أصول بيت المال :  
جهات أموال بيت المال سبعة في بيت شعر حواها فيه كاتبه  
خمس ، وفيه خراج . جزية . عشر وإرث فرد ؛ ومال ضل صاحبه

#### فائدة

الواسطة لأعلمها في الفقه إلا في مستأنة واحدة ؛  
وهي الطلاق : سني وبدعي ، وهل بينهما واسطة ؟ وجهان ؛  
أحدهما : نعم ، وهو طلاق غير الموطوءة ، والحامل ، والصغيرة ، والآيسة ،  
فليس بسني ولا بدعي ؛  
والثاني : لا ، وجعل الأربعة من قسم السني بناء على أنه ليس بمحرم ؛  
وذكر ابن الزكي فرعا آخر : وهو الخنثى ، هل هو واسطة ، أو إما ذكر أو أنثى ؟  
وجهان . الأصح : الثاني ؛  
وتوجد الوسطة في الأصول والعربية كثيرا .  
من ذلك الوسطة بين الحسن والتبيح : قيل بها في فعل غير المكلف ، والمكروه  
والمباح ؛

والواسطة بين الحقيقة والمجاز : قيل بها في اللفظ قبل الاستعمال ، وفي المشاكلة ؛  
والواسطة بين المعرب والمبني : قيل بها في المضاف لياء المتكلم ، والأسماء قبل  
التركيب .

والواسطة بين المتصرف وغيره قيل بها .  
والواسطة بين النكرة والمعرفة قيل بها في الذات ؛  
والواسطة بين المتعدي واللازم قيل بها في الأفعال الناقصة : كان ، وكاد ، وأخواتها ؛  
والواسطة بين الصديق والكذب قيل بها فيما طابق الاعتقاد دون الواقع أو عكسه ؛  
أو كان ساذجا لا اعتقاد معه ، طابق الواقع أم لا ؛  
وفي الحديث الحسن واسطة بين الصحيح والضحيث ؛

#### فائدة

ابتداء المدة في الخفت من حين الحدث بعد اللبس لا من اللبس والمسح ؛

وابتداء مدة الخيار من العقد لامن التفرق على الأصح :  
وابتداء مدة التزوية من الموت أو الدفن ؟ وجهان صحح في شرح المهذب الثاني :  
وابن الرفعة في الكفاية الأول :

وابتداء مدة المولى : من الإيلاء دون الرفع إلى الحاكم بخلاف لأنها منصوصة :  
وابتداء مدة العنين من الرفع إلى الحاكم بخلاف لأنها مجتهد فيها ،  
وابتداء أجل الدية في الخطأ وشبه العمد من الزهوق لامن الجرح ،

### الصور التي وقع فيها إصمال الضدين

منها : المستحاضة ، والمتحيرة : تجمل في العبادات كاطاهرة ، وفي الوطء كالحائض :  
ومنها : العبد المفقود . يجب إخراج زكاته ، ولا يجزى عتقه في الكفارة ،  
ومنها : لو وجد لحم ملقى في بلدة فيه مجوسى أولا ، ولكنه مكشوف . فله حكم  
الميتة في تحريم الأكل ، لافي التنجيس ، لما لاواه ، ذكره في شرح المهذب ،  
ونظيره : ما ذكره ابن الركيل : أنه لو رمى صيدا فغاب ، ثم وجده ميتا في ماء دون  
القلتين . حكم بحرمة الصيد وطهارة الماء ، إعطاء لكل أصل حقه :

قال ابن الركيل : هكذا ذكره شارح المقنع من الخنابلة ، وهو يوافق قواعدا :  
ومنها : لو وجد الإمام من قبله من الأئمة يأخذون الخراج من بلد ، وأهله  
يتبايعون أملاكه ، ففتضى أخذ الخراج : أن يكون وقفا ، ولا يصح بيعه ، ومقتضى  
بيعه : أن لا يؤخذ منه خراج ، وقد نص الشافعى على أن الإمام يأخذ الخراج ، ويمكنهم  
من بيعهم ، إعطاء لكل يد حقهما :

ومنها : إذا جاءتنا من المهادنين صبوية تصف الإسلام : فإننا لانردها إلى الكفار وإن  
قلنا : لا يصح إسلام الصبي ، لأن الأصل بقاؤها على ما تلفظت به إذا بلغت ولا يعطيهما  
الآن مهرها ، إن قلنا به لأن الأصل عدم وجوبه إلا أن يحكم الاسلام ، فتقبل منها .  
ومنها : لو عاشر الرجعية معاشرة الأزواج لم تنفص العدة ، ويلحقها الطلاق وليس  
له الرجعة أخذا بالاحتياط في الجنتين .

ومنها : الحجر لا يصح استقباله ولا الطواف فيه ، احتياطا فهما :  
ومنها : تقبل شهادة رجل وامرأين في السرقة ، فيما يتعلق بالضمان دون انقطع :  
ومنها : الدم الذى تراه الحامل ، له حكم الحيض في الوطء والصلاة ونحوهما ، لافي  
انقضاء العدة :

ومنها : اللقيطة التي أقرت بالرق بعد النكاح لها حكم الأحرار في عدة الطلاق ، وحكم  
الاماء في عدة الوفاة :

### قاعدة

تقويت الحاصل ممنوع ، بخلاف تحصيله ، ليس بمحاصل :

ومن ثم من أراق مائه في الوقت سفها يأثم بالاتفاق ، وفي وجوب الاعادة إذا صلى بالتييمم وجهان ، بخلاف من اجتاز بماء في الوقت فلم يتوضأ ، فلما بعد عنه صلى بالتييمم فإنه لا يأثم ؛ كما أشعر به كلام الرافعي ، والمذهب : أنقطع بعدم الإعادة ؛  
ومن دخل عليه الوقت وهو لابس خفت بالشرائط ، ومعه ما يكفيه لو مسح ، ولا يكفيه لو غسل ، وجب عليه المسح : ويحرم نزع الخف والحالة هذه بالاتفاق . كما ذكره الروياني في البحر ، بخلاف من كان غير لابس ومعه خف وقد أرهقه الحدث ، وهو متطهر ومعه ماء كذلك لا يجب عليه الابس تيمح ، كما في الشرح والروضة :

### الصور التي يقوم فيها مضي الزمان مقام الفعل

- جمعها المحب الطبري في شرح التنبية بضعة عشر أكثرها على ضعف ؛  
الأولى : مضي مدة المسح يوجب النزح ، وإن لم يمسخ ؛  
الثانية : مضي زمن المنفعة في الاجارة يقرر الأجرة وإن لم ينفع ؛  
الثالثة : إقامة زمن عرضها على الزوج الغائب مقام الوطاء حتى تجب النفقة ؛  
الرابعة : مضي زمن يمكن فيه القبض : يكفي في الهبة والرهن ، وإن لم يقبض ؛  
الخامسة : إقامة وقت الجداد مقامه عند من يرى أن لازم ؛  
السادسة : دخول وقت الصلاة في الحضر ثم سافر ، مسح مسح مقيم في وجهه ؛  
السابعة : الصبي والعبد إذا وقفا بعرفة ، ثم دفعا بعد الغروب ثم كلاً قبل الفجر سقط فرضهما عند ابن سريج .  
الثامنة : إذا انصرف الليل : دخل وقت الرمي ، وحصل التحال عند الاصطخري ؛  
التاسعة : إقامة وقت التأبير وبدو الصلاح مقامهما في وجهه .  
الحادية عشرة : إقامة وقت الحرص مقامه ، إن لم يشترط التصريح ؛ المتضمنين ، وهو وجهه .

- الثانية عشرة : خروج الوقت يمنع فعل الصلاة على قول ؛  
الثالثة عشرة : إذا سافر بعد الوقت : لا يقصر على وجهه ؛

### صنابط

- البديل مع مبدله أقسام :  
أحدها : يتعين الابتداء بالمبدل ، منه ، وهو الغالب : كالتييمم مع الوضوء ، والواجب في الزكاة مع الجبران .  
الثاني : يتعين الابتداء بالبديل : كالجمعة إذا قلنا : هي بدل عن الظهر ؛  
الثالث : يجمع بينهما ، كواجد بعض الماء والجريح ؛  
الرابع : يتخير كمسح الخف مع غسل الرجل ؛

### فائدة

هل يدخل المبيع في ملك المشتري بآخر لفظة من الصيغة ، أم بانقضائها يتبين دخوله بأوله ؟ وجهان :

ونظيره : ما حكى الروياني في تكبيرة الاحرام : هل يدخل الصلاة بأولها أو بالفراغ منها يتبين أنه دخل من أولها ؟ وجهان . بنى عليهما ، ما لو رأى المتيمم الماء قبل الفراغ . ونظيره أيضا في الجمعة : هل المعبر في سبق آخر التكبير ، أو أوله ؟ وجهان :

### فائدة

القم والأنف لهما حكم الظاهر في الصوم ، وإزالة النجاسة والجائفة .  
وحكم الباطن ، في الغسل :  
ونظير ذلك : القلفة . فالأصح ، أنه يجب غسل ما تحتها من الغسل والاستنجاء إجراء لها مجرى الظاهر ، ومقابلته مجريها مجرى الباطن :  
وفرع عليه الهادي : أنه لو بقي داخلها ، نى واغتسل ، ولم يغسله : صح غسله : وعلى الأصح : لا .  
وفي الكفاية وغيرها : لو غيب الأقفل حشفته داخل القلفة أحل المرأة قطعاً فأجريت مجرى الباطن ، واو كانت كالظاهر ، لطرد الخلاف فيها . كما أو أواج وعليه خرقة :

### فائدة

صححوا أن الاستنجاء بيد نفسه ويد غيره بدل الحجر لا يجزئ ؛  
وصححوا أن الاستياك بأصبع نفسه لا يجزئ ، وبأصبع غيره يجزئ قطعاً ؛  
وصححوا أن ستر عورته بيده ويد غيره لا يجزئ .  
وصححوا أن ستر رأسه بيده بوجبه القدية ، وكذا بيد غيره جزماً ؛  
ولو سجد على يد نفسه لم يصح جزماً . أر على يد غيره صح جزماً ؛

### فائدة

الوكيل في النكاح يجب عليه ذكر الموكل ، لأن أعيان الزوجين مقصودان في النكاح ، ولا يجب عايه في البيع ، لانتهاء المعنى ؛  
ولو وكل شخص عبد غيره في شراء نفسه من سيده ، أو وكل عبد غيره في ذلك فلا بد من التصريح بالسفارة : لما فيه من التردد بين البيع ومعنى العتق .  
وفي الشرح عن فتاوى القفال : أن وكيل المتهب يجب أن يصرح باسم الموكل ، والإبلاغ وقع العقد له ، بخريانه معه : فلا ينصرف إلى الموكل بالنية . لأن الواهب قدية صدقه بالتبرع بخلاف البيع ، فإن المقصود به حصول العوض :

### فائدة

نظير الوجهين في مصرين سلك الطريق الأبعد لغير غرض . احتمالان للقاضي حسين  
فما إذا سلك العنقب في خروجه من المسجد الأبعد لغير غرض ؟

### فائدة

نظير الخلاف في التفضيل بين الصلاة والطواف ، والوجه القائل : بأن الطواف  
للغرباء أفضل ، والصلاة لغيرهم أفضل : الخلاف في التفضيل بين الصلاة والصوم ،  
والقول المفصل القائل بأن الصلاة أفضل بمكة والصوم أفضل بالمدينة ترجيحاً لكل بموضع  
نزوله ، والخلاف في المسألة الثانية للمتقدمين .

### فائدة

اشترطت الجماعة في الجمعة ، لأن لفظها يعطى معنى الاجتماع ؛  
ونظيره : اشترط القصد في التيمم ، لأنه ينبىء عن القصد والتعاقبض في الصرف لأن  
اللفظ يقتضى الإنصراف ؛  
ونظير ذلك في العربية : اشترط الانتقال في الحال لأن لفظ الحال مأخوذ من التحول  
والتبين والإيضاح في التمييز : لأن لفظه يقتضى ذلك ، ومن ثم قال الأكترون إنه لايجب  
للتوكيد ؛

### فائدة

الفقر والمسكين حيث أطاق أحدهما اشتمل الآخر : فاذا ذكرا اختص كل بمعناه ؛  
قال البلقيني : ونظير ذلك الكافر ، والمشرك ؛  
قلت : ونظير ذلك في العربية ، الظرف والمجرور ؛  
ومن نظائر ذلك أيضا : الإيمان والإسلام .

### فائدة

قول الوقت كثير في الأصول ؛ لأن الأصول في مهلة النظر ، نادر في الفقيه ، لأن  
حاجة الفقيه ناجزة ؛  
وهما حكى فيه : قول الوقت من الفقيه ؛  
مسئلة طهورية الماء المستعمل : حكى ابن الصباغ فيها قولاً بالوقت ، أى لانقول  
طهور ، ولاغير طهور ؛  
ومسئلة تعليق الطلاق قبل النكاح : ذكر للربيع ، أن الشافعي توقفت فيه في الأمل  
القديمة ، ثم أزاله وقال بالمنع ؛

### فائدة

فرق بين مطلق الماء والماء المطلق ؛  
فالأول : هو الماء لا يقيد ؛ فيدخل فيه : الطاهر والطهور والنجس ؛  
والثاني : هو الماء يقيد الاطلاق ؛  
وذهب السبكي إلى أنه لا فرق بين العبارتين ؛  
ونظير ذلك ، قولنا : طلاق البعض وتبويض الطلاق ، وعتق البئض وتبويض المتيقن  
وتجب النية عند أول غسل الوجه لا عند غسل أول الوجه ، ولا ولاء لمعتق الأب مع أب  
المعتق ، وقول الإمام : كما لا يتغير حكم المحلوف باليمين لا يتغير حكم اليمين  
بالمحلوف عليه .

### المسائل التي يفتى فيها على القديم بضع عشرة

- ذكرها في شرح المهذب ؛
- مسئلة التثويب في أذان الصبح : القديم ، استحبابه ؛
  - ومسئلة التباعد عن النجاسة في الماء الكثير : القديم ، أنه لا يشترط ؛
  - ومسئلة قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين . القديم ؛ لا يستحب ؛
  - ومسئلة الاستنجاء بالحجر فيما جاوز المخرج . القديم ، جوازه .
  - ومسئلة لمس المحارم : القديم ، لا ينقض ؛
  - ومسئلة تعجيل العشاء . القديم ، أنه أفضل ؛
  - ومسئلة وقت المغرب . القديم ، امتداده إلى غروب الشفق ؛
  - ومسئلة المنفرد إذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة . القديم ، جوازه ؛
  - ومسئلة أكل الجلد المدبوغ . القديم ، تحريمه ؛
  - ومسئلة تقليم أظفار الميت . القديم ، كراهته ؛
  - ومسئلة شرط التحلل من الاحرام بمرض ونحوه ؛ القديم ، جوازه ؛
  - ومسئلة الجبر بالتأمين للمأموم في صلاة : بهرية . القديم ، استحبابه ؛
  - ومسئلة من مات وعليه صوم . القديم ، يصوم عنه وليه ؛
  - ومسئلة الخط بين يدي المصلي ، إذا لم تكن معه عصي : القديم ، استحبابه والله أعلم .

## هذه مسائل فيما لا يعذر فيها بالجهل

وقد نظمها بعضهم فقال :

ثلاثون لاعذر بجهل يرى بها  
فأولها : بكر تقول لعائد :  
كن سكنت حين الزواج ، فجمعت  
كذا شاهد في المال ، والحد مخطئا  
وآكل مال لليتيم ، وواطئ  
كلما قاذف شخصا ، يظن بأنه  
ومن قام بعد العام يشفع خاطراً  
ومن ملكت ، أو خيرت ، ثم لم تكن  
كذلك طيب قائل بعلاجه  
وبائع عبد بالخيار ، يروم أن  
ومن أثبت إضرار زوج ، فأهلت  
وعبد زنى ، أو يشرب الخمر جاهلا  
وبفسخ يبيع فاسد مطلقا ، ولا  
وكل زكاة من دفعها لكافر  
ومن يعتق الشخص الكفور لجهله  
كذا مشتز من أوجب الشرع عتقه  
وآخذ حد من أبيه مستو  
ومن يقطع المسلوك جهلا . فلا يرى  
كن يريا عدلين فرجا ومحرمما  
وسارق مافيه النصاب مؤاخذا  
وواطئ من قد أرهنت عنده ، لما  
كذلك من يزنى ويشرب جاهلا  
ومن رد رهنا بعد حوز لربه  
وتخيير من قد اعتقت ثم جمعت  
ولا ينف حمل امرئ زوج لها إذا  
ومن أنفقت من مال زوج لغيبة  
ومن سكنت حين ارتجاع وجمعت

وزدها من الأعداد عشرا لتكتملا  
جهلت بأن الصمت كأنطق مقولا  
فقال : أنا لم أرض بالعقد أولا  
شهادة صدق ، ضامن حين بدلا  
رهين اعتكاف ، بالشريعة جاهلا  
رقيقا : فبان الشخصن حراً مكتملا  
مع العلم بالبتاع ، والبيع أولا  
لتقضى ، حتى فارقت ، وتفاصيلا  
بلا علم ، أو مفت تعدى تجاهلا  
يرد ، وقد ولى الزمان مهرولا  
فجامعها قبل القضاء معاجلا  
يعتق ، فحد الحر يجزى مفصلا  
يسامح فيه من عن الحق حولا  
وغير فقير ضامن تلك مسجلا  
فلا يجزى في كفارة وتبتلا  
عليه : ولا رد له ، وله الولا  
كتحليفه إذ بالعقوق تزيلا  
شهادته من أجل ذلك تقبلا  
يباح ، وحرا يستزق فأعملا  
وإن لم يكن ظرف النصاب معادلا  
يكون له عن حد ذلك معزلا  
من أهل البوادي ، حده ليس مهملا  
فلا شك أن الحوز صار معطلا  
تفوت بجهل الحكم والعتق أهمل  
رآه ، ولم يهض بذلك معدلا  
فجا نعيه ردت من الود فاضلا  
فقال : لقد كان اعتضادي كاملا

وبين لمن قد حيز عنه متاعه وقد قام بعد الحوز يطلب ملكه ومن هو في صوم الظهار مجامع وليس لدى مال يباع بعلمه ومن زوجها قد ملك الغير أمرها وإن ملكها الزوج ثم تصالحا وما سئلت عنه فليس لها إذن وإن بعد تمليك قضت ببيانها فليس له عذر إذا قال : لم أرد وإن أمة قالت ، وبائعها : لقد فليس من يبتاعها بعد عامه ولا يطأها أو زوجها إلى ومن قبل تكفير الظهار مجامع وحق الذي قد خيرت سائط إذا وليس لها عذر بدعوى جهالة ومن قال : إن شهرين غبت ولم أعد فر ، ولم توقع ، وما أشهدت على وذلك كثير في الرضوء ومثلها

مقال إذا مال الحوز كان مطولا وقيل له : قد بعث ذلك أولا لزوجته ، يستأنف الصوم مكملًا ويشهد قبضا بعده أن يبدا فلم يقض حتى جومت صار معزلا عقيب قبول كان ليس مفصلا تقول ثلاثا كان قصدي أولا فقالت جهات الحكم فيه معاجلا سوى طلاقه ، والحكم فيه كما خلا تزوجها شخص ففارق وانجلا بذلك عذر إن يرد أذن به ثبوت خلو من زواج تحولا يذوق عقابا بالذي قد تحملا بواحدة قالت : قضيت تجاملا وذلك الذي قد أوقعت عاد باطلا فأمرك قد صيرت عندك جاعلا بقاها ، وطالت : صار عنها محولا بفرض صلاة ، ثم حج تحملا